

المجلس

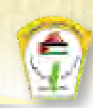
مجلة برلمانية تصدر عن ◆ المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الحادي عشر، السنة العشرون، العدد ٤٧، حزيران/ يونيو٢٠١٢

كي لا ننسى

حق العودة





الافتتاحية

نظام انتخابات جديد للمجلس الوطني الفلسطيني



• بقلم: الأخ سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

شهدت الأشهر الماضية عددا من الاجتماعات الخاصة بإعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، كأحد استحقاقات تنفيذ المصالحة الوطنية، إذْ كان لا بد من انجاز نظام انتخابي خاص بالمجلس الوطني الركيزة الأساسية في النظام السياسي الفلسطيني، فهو الذي يمثل الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٤، وهو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويختار رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني.

فبهذه الأركان الثلاثة يُعد المجلس الوطني الفلسطيني السلطة العليا للشعب الفلسطيني، فهو الذي يضع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية ومخططاتها وبرامجها وهو الذي يراقب حسن تنفيذها.

من أجل ذلك كله، كان الاهتمام الشديد بانجاز نظام الانتخابات للمجلس الوطني على طريق تفعيل وتطوير دور مؤسسات منظمة التحرير بشكل عام، والمجلس الوطني الفلسطيني بشكل خاص، فالاجتماعات الأربعة التي ناقشت خلالها لجنة إعداد نظام الانتخابات تركزت على كيفية الوصول لأصدق وأوسع تمثيل لأبناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه مع ضمان وحدة التمثيل البرلماني الفلسطيني وتماسكه.

ورغم التباين في بعض وجهات النظر، فقد أصبح لدينا نظام انتخابات خاص بالمجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة كافة القوى والفصائل والمستقلين، فقد أقر هذا النظام أن عدد أعضاء المجلس ٣٥٠ عضوا يتوزعون بين الوطن والشتات، ويُنْتَخَبون على أساس التمثيل النسبي الكامل، وأصبح للشباب فرصة للترشيح بعد أن حرص المجتمعون على أن يكون سنَّ الترشيح لعضوية المجلس الوطني ٢١ سنة.

وقد حاولتُ بصفتي رئيساً للجنة إعداد نظام انتخابات المجلس تجسير الهوة في وجهات النظر حول بقاء الوضع القائم كما هو باعتبار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني جزء من المجلس الوطني الفلسطيني غير أن حركة حماس تحفظت على ذلك وأصرت على موقفها بأن يكون أعضاء المجلسين منفصلين عن بعضهما البعض.

وأخيرا، رفعتُ هذه القضية إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الاختصاص حسب مواد النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أقرت نظام انتخابات المجلس بعد أن أخذتْ بوجهة إبقاء الوضع القائم كما هو أي اعتبار أعضاء المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني.

وقد عارضت حركة حماس هذا الإقرار بحجة عدم عرضه على لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك يجب تضافر الجهود لمعالجة هذا الأمر، والإسراع بالبدء بالتحضير لإجراء انتخابات المجلس الوطني، ووضع المعايير الخاصة بالتوافق على اختيار الأعضاء في الدول التي لا يمكن إجراء الانتخابات فيها.



داخل العدد ...



- لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني تنهي اجتماعاتها واللجنة التنفيذية تصادق على النظام ٤
- لقاء رئيس المجلس مع لجنة الانتخابات المركزية ٦
- مشاركة وفد المجلس الوطني بالمؤتمر ١٩ للاتحاد البرلماني العربي- الكويت ٧

ملف ذكرى النكبة والنكسة ١٢
- المجلس الوطني في ذكرى النكبة شعبنا سيواصل النضال للتخلص من نكبته
- بعد ٦٥ على النكبة الشعب الفلسطيني متمسك بحقه في العودة إلى أرضه
- اللاجئون الفلسطينيون — إعداد : سعيد سلامة/مدير عام الدراسات في دائرة شؤون اللاجئين
- في ذكرى تأسيسها: منظمة التحرير ستبقى أداة استنهاض النضال الفلسطيني حتى العودة
- قراءة في التاريخ السياسي ل م.ت.ف: — بقلم تيسير محيسن

ملف الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٢٤
- بيانات المجلس الوطني الفلسطيني حول الأسرى
- تقرير صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين حول الأسرى في سجون الاحتلال
- المكانة القانونية للأسرى بعد الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة

إعداد: قدورة فارس- رئيس نادي الأسير الفلسطيني
- إحياء ذكرى يوم الأرض لفلسطيني وسط استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب

ملف التقارير البرلمانية ٣٠
- تقرير حول اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: زهير صندوقة- عضو المجلس الوطني الفلسطيني
-تقرير بمشاركة المجلس الوطني في اجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط-١١-٢٠١٣/٤/١٢:

إعداد: تيسير قبعة- نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
- تقرير عن اجتماع رؤساء برلمانات دول الاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في مارسيليا (فرنسا) يومي ٦ و٧ / نيسان/ ٢٠١٣ — إعداد: عبد الله عبد الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- تقرير حول مشاركة المجلس في أعمال الدورة ١٢٨ للاتحاد البرلماني الدولي إكوادور اذار٢٠١٣

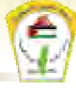
إعداد: عمر حمايل -المجلس الوطني الفلسطيني
- تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. — إعداد: عبد الحميد قرمان-المجلس الوطني الفلسطيني

- في ذكرى استشهاد أبو جهاد: أول الرصاص... أول الحجارة ما زال في الذاكرة ٤٥

بقلم الحاج خالد مسمار عضو المجلس الوطني الفلسطيني







المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٦٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



- دراسات وتقارير: ٤٧
- هل ثمة سياسة أمريكية جديدة في المنطقة ؟ د. عبد المجيد سويلم- باحث سياسي
- الدبلوماسية البرلمانية مفهومها وأدواتها إعداد: د. تيسير حوراني- المجلس الوطني الفلسطيني
- تقرير عن أعمال المؤتمر السنوي الرابع حول " الانتخابات مشاركة ديمقراطية أم تأزيم سياسي ".
  إعداد: راسم الخطيب - حسن البرغوثي - مكتب المجلس الوطني الفلسطيني- رام الله
- إسرائيل تفعل ما تشاء: ملخص تقرير حول الاستيطان في الأراضي الفلسطينية
- المقاومة الشعبية: المباح والمتاح في مواجهة الاحتلال:
  إعداد: باسم التميمي -حركة المقاومة الشعبية الفلسطينية
- ملخص بيانات أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني إعداد: مجد القدسي- المجلس الوطني الفلسطيني
- ملف القدس ٦٢
- الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس إعداد: غيدة التفكجي- المجلس الوطني الفلسطيني
- تقرير حول القدس الشرقية بالأرقام بعد ٤٧ سنة على الاحتلال.
- الأسرى المقدسيون في سجون الاحتلال.
- بيت المقدس وأكناف بيت المقدس ..... وحدة لا تتجزأ
  إعداد: د. محمد سعيد حمدان- المجلس الوطني الفلسطيني
- من رزمة كيري الكاملة إلى المتدرجة
  بقلم غازي السعدي- عضو المجلس الوطني الفلسطيني



انتهاء أعمال لجنة نظام انتخابات المجلس واللجنة التنفيذية تقر النظام مع تعديلاته

عقدت لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعها الرابع برئاسة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وذلك في مقر رئاسة المجلس بعمان خلال الفترة ٢١-٢٢/٥/٢٠١٣ وضمت اللجنة ١٦ عضوا مثلوا كل الفصائل والقوى والمستقلين.

وبين الأخ سليم الزعنون في بداية الاجتماع أن هذا اللقاء للجنة مخصص لبحث القضايا العالقة في نظام الانتخابات الخاص بالمجلس الوطني وهي عدد وأسماء الدوائر في الشتات،وعلاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني، وما يتصل بها من توحيد نظامي الانتخابات في المجلسين، مضيفا أن هدف هذا الاجتماع هو الوصول إلى حلول متكاملة حول تلك القضايا، ومن ثم رفعها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الاختصاص في إصدار هذا النظام.

و أوضح الأخ سليم الزعنون ان هذا الاجتماع يعد النهائي، والمطلوب هو الوصول إلى حلول متكاملة حول تلك القضايا كما هو مبين في جدول الأعمال الذي يتضمن ما يلي :

أولا: عدد وأسماء الدوائر في الشتات.

ثانيا: علاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني، وما يتصل بها من توحيد نظامي الانتخابات في المجلسين.

وبعد الاجتماع رفع الأخ سليم الزعنون مذكرة بنتائج الاجتماع إلى الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" بصفته رئيسا للجنة التنفيذية ورئيسا للجنة تفعيل م.ت.ف، ما يلي نصها:

أولا: تحديد عدد وأسماء الدوائر في الخارج:

وافق ١٣ عضوا أن يكون الخارج دائرة انتخابية واحدة، إلى جانب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والجهاد الإسلامي مع رأي الأغلبية، والدول التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها يتم اختيار الأعضاء بالتوافق وفقاً لإعلان القاهرة لعام ٢٠٠٥.

فيما طالبت حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن يكون الخارج عدة دوائر.

ثانيا: علاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني:



وافق ٩ أعضاء على عدم الفصل بين المجلسين وإبقاء الوضع القائم كما هو (حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي، المبادرة الوطنية، تجمع الشخصيات المستقلة، مجموعة المستقلين) إلى جانب رئيس المجلس الوطني.

فيما طالب ٧ أعضاء بالفصل بين المجلسين (حماس، الجهاد، الجبهة الشعبية- القيادة العامة، الصاعقة، حركة فدا، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية).

ثالثا: أعادت اللجنة التأكيد على توصيتها التي أقرتها في اجتماعاتها الأربعة بشأن توزيع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني البالغ عددهم ٣٥٠ عضوا على النحو التالي: ٢٠٠ عضو للخارج و١٥٠ عضوا للداخل. مع تحفظ حزب الشعب والمبادرة وجبهة النضال الشعبي.

اللجنة التنفيذية تعتمد نظام الانتخابات

وفي اجتماعها الذي عقدته بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨ في مقر الرئاسة في مدينة رام الله أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نظام انتخابات المجلس الوطني وتعديلاته، وذلك على طريق توفير جميع متطلبات إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولعضوية المجلس الوطني.

وفيما يلي نص القرار:

قرار اللجنة التنفيذية يوم ٢٠١٣/٥/٢٨
بشأن نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

قررت اللجنة التنفيذية في جلستها يوم ٢٠١٣/٥/٢٨ المصادقة على نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني مع اعتماد التعديلات التالية في ضوء المشاورات واجتماع لجنة الفصائل التي اجتمعت في عمان يومي ٢١-٢٠١٣/٥/٢٢ برئاسة الاخ أبو الأديب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني :

أولا:

أ- الخارج يعتبر دائرة واحدة.

ب- يوزع أعضاء المجلس الوطني مناصفة ٥٠٪ الوطن ٥٠٪ الخارج.

ج- نسبة الحسم ١٪

د- مقر لجنة الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني هو مقر المجلس الوطني في عمان.

ه-1 لترشيح لعضوية المجلس الوطني في الانتخابات يشترط ان لا يقل عمر المرشح عن ٢١ سنة.

ثانيا:

العلاقة بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني تبقى على حالها القائمة حاليا .



الزعنون يطلع أعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية على نظام انتخابات المجلس الوطني

استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٣/٥ في مقر رئاسة المجلس في العاصمة الأردنية عمان أعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية برئاسة الدكتور حنا ناصر.

ووضع سليم الزعنون أعضاء اللجنة في صورة ما وصل إليه نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وعلاقة لجنة الانتخابات المركزية بهذا النظام، كما اطلع الزعنون أعضاء اللجنة على الصعوبات والعوائق التي تواجه إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج، مؤكدا أن العمل جار على تذليل تلك العوائق.

كما شرح الزعنون لأعضاء اللجنة التشكيلة الحالية للمجلس الوطني الفلسطيني، والعلاقة القائمة بين المجلسين الوطني والتشريعي، وكيف سيكون عليه الحال في نظام الانتخابات الذي يجري العمل عليه الآن.

بدوره اطلع د. حنا ناصر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني على عمل لجنة الانتخابات المركزية بعد أن أنهت اللجنة عملية تسجيل الناخبين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، مؤكدا استعداد اللجنة للتعاون مع رئيس المجلس الوطني لإنجاح أي دور يناط بها بخصوص إجراء انتخابات المجلس الوطني داخل الوطن وخارجه.



تقرير حول مشاركة الوفد الفلسطيني في المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي

.... إعداد: عمر حمايل
مستشار الوفد

تراس الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وفدا برلمانيا فلسطينيا الى اجتماعات المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت يومي ٩ و ١٠ نيسان (أبريل) ٢١٠٣ ضم الأخوة أعضاء المجلس: زهير صندوقة، محمد حسن الصيفي، والأخت انتصار الوزير، وسفير دولة فلسطين في الكويت إلى جانب المدير العام للمجلس الوطني الفلسطيني الأخ مروان منى السعدي، والمستشارين سالم أبو لغد ودرويش عبد النبي وزياد الهمشري وعمر حمايل.

وشاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

١- المملكة الأردنية الهاشمية.
٢- دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣- مملكة البحرين.
٤- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٥- جمهورية جيبوتي.
٦- المملكة العربية السعودية.
٧- جمهورية السودان.
٨- جمهورية العراق.
٩- سلطنة عمان.
١٠- دولة قطر.
١١- دولة الكويت.
١٢- دولة ليبيا.
١٣- جمهورية مصر العربية.
١٤- المملكة المغربية.

كما شارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية:

- البرلمان العربي.
- مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
- اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- الاتحاد البرلماني الدولي.
- جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
- رابطة برلمانات آسيا.
- الاتحاد البرلماني الإفريقي.
- الجمعية البرلمانية للمتوسط.

أولا: الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني تحت رعاية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت ، وتم إلقاء كلمات من قبل السادة علي فهد الراشد رئيس الاتحاد البرلماني العربي- رئيس مجلس الأمة الكويتي، وعبد الواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي و نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي واحمد الجروان، رئيس البرلمان العربي

ثانيا: جلسة العمل الأولى:

في بداية جلسة العمل الأولى تم انتخاب السيد علي فهد الراشد، رئيس مجلس الأمة الكويتي، رئيسا للمؤتمر. ثم وافق المؤتمر على جدول الأعمال والذي تضمن البنود التالية :

١. انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس، نائب الرئيس، أمين السر).
٢. إقرار جدول الأعمال.
٣. تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر الثامن عشر.
٤. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثامن عشر.
٥. مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن والحراك الشعبي.
٦. النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد خلال عام ٢٠١٣.
٧. اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:
- لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية .
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
- لجنة شؤون المرأة والطفولة.
٨. خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠١٣.
٩. الشؤون المالية:
- الحساب الختامي لعام ٢٠١٢.
- ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٣.
١٠. انتقال الرئاسة.
١١. الأوضاع المأساوية للاجئين السوريين في البلدان المجاورة لسورية.
١٢. ما يستجد من أعمال.

و بعد إقرار جدول الأعمال استمع المؤتمر إلى التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد، السيد نور الدين بوشكوج حول أوضاع الاتحاد وأنشطته خلال العام الماضي منذ المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الذي عقد في الكويت في شهر مارس (آذار) ٢٠١٢ وتمت الموافقة على التقرير.



ثالثا: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني الأخ سليم الزعنون:

ثم انتقل المؤتمر للاستماع إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود الذين تناولوا الأوضاع العربية الراهنة والبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وقد ألقى الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كلمته أمام المؤتمر وطالب فيها الاتحاد البرلماني العربي بوقفة عربية جماعية رسمية وشعبية لمواجهة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مخططات توسعية واحلالية، وضد إرهابها المستمر بحق الشعب الفلسطيني.

وأكد الأخ رئيس المجلس إن الانحياز الأميركي المطلق لإسرائيل في سياساتها العدوانية شجع موقفها المتعنت وجعلها تتصرف وكأنها فوق القانون الدولي، فأوغلت في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات، وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني ، واستكمال بناء جدار الفصل العنصري، إلى جانب الحصار، خاصة لقطاع غزة، واعتقال النواب وإبعاد نواب القدس عن مدينتهم..داعيا البرلمانين العرب للوقوف في وجه هذا الانحياز ومقاومته.

وخاطب الأخ رئيس المجلس المجتمعين قائلا: " جئنا إليكم حاملين أنات شعب فلسطين وعذاباته، ونداء شهداء سجون الاحتلال الغاشم/ ميسرة أبو حمديه وعرفات جرادات ومن سبقهم في درب الشهادة .. نداء الجرحى والمصابين والمضربين عن الطعام ... جئنا إليكم حاملين نداء الأقصى الأسير الذي يدنسُ المحتلون قدسيته وطهارته ويعبثون بكياناته وأساساته... ولا منَ مغيث ! "

وأكد الأخ رئيس المجلس أن البعض علق أمالاً على الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي أوباما للمنطقة مؤخراً، وهو رغم تأكيده خلال زيارته على حل الدولتين، إلا أنه طرح بدون مضمون أو آلية للتنفيذ.وربما قال جئت لاستمع لا لأقرر.

ووضع الأخ رئيس المجلس رؤساء برلمانات أكثر من ١٦ بلدا عربيا بصورة ما تمارسه إسرائيل بحق القدس، بما تمثله من مكانة في تاريخنا ومعتقداتنا وتراثنا وبنياننا السياسي والحضاري والثقافي، فهي تعمل ليل نهار على طمس هوية القدس العربية والإسلامية، وتتابع حفرياتها أسفل الحرم القدسي وفي محيطه، وتعمل على إفراغ القدس من سكانها الفلسطينيين.

وطالب الأخ رئيس المجلس البرلمانات العربية العمل لدى حكوماتها لتفعيل المبادرات والصناديق التي خصصت لإنقاذ القدس واتخاذ مواقف حازمة ضد سياسات المحتلين التهويدية ومن يؤيدها، لان ما يقدم للحفاظ على عروبة القدس وإسلاميتها من دعم مالي وسياسي لا يرقى إلى حجم التحديات والمخاطر التي تحيق بها.

وأشاد الأخ رئيس المجلس بالاتفاق الموقع مؤخراً بين القيادتين الأردنية ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني، والفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس للعمل سوية بهدف الحفاظ على القدس ومقدساتها من إسلامية ومسيحية.

كما حث الدول العربية وبرلماناتها واتحادها البرلماني وبرلمانها العربي لزيارة القدس من باب دعم الصمود العربي الفلسطيني على أرضها، وتأكيدا لعروبتها، ولكسر الحصار الإسرائيلي على أهلها و مقدساتها .

كما وضع الأخ رئيس المجلس المجتمعين بآخر التطورات المتصلة بقضية الأسرى في سجون قوات الاحتلال لما لها من بعد سياسي وإنساني خاص، كما شرح لهم الظروف التي دفعت المعتقلين إلى القيام بإضرابات عن الطعام لفترات طويلة مما يهدد حياتهم، في ظل عدم تقديم سلطات الاحتلال للمرضى من الأسرى العلاجات الضرورية، مما أدى الى استشهاد الأسير ميسرة أبو حمدية.



ودعا الأخ رئيس المجلس البرلمانات العربية إلى مزيد من المتابعة والعمل مع القوى المؤثرة ومع الاتحادات البرلمانية والمنظمات الدولية والإنسانية ذات الصلة. لتشكيل قوة ضاغطة على سلطة الاحتلال لإطلاق سراحهم.

واقترح تشكيل لجنة خاصة لمتابعة أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال خاصة المضربين عن الطعام والنواب الأسرى والاتصال بالاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الاتحادات للضغط على إسرائيل وإلزامها بمعاملتهم كأسرى حرب حسب المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

وبين الأخ رئيس المجلس للبرلمانيين المجتمعين في الكويت أن القيادة الفلسطينية تتعرض لضغوط كبيرة لاستئناف المفاوضات وترفض ذلك دون تعهد بإيقاف الاستيطان وتحديد مرجعية محددة لها، كما رفضت الضغوط التي مورست عليها لمنعها من الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على وضع الدولة المراقبة، مما شكل صفعة لدولة الاحتلال وإحراجاً لواشنطن، حليفتها الأولى. وناشد الأخ رئيس المجلس الأشقاء العرب بذل المزيد من العمل لتجسيد الاعتراف بفلسطين على أرض الواقع، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم حسب القرار رقم ١٩٤.

كما وضع الأخ رئيس المجلس البرلمانيين العرب بآخر التطورات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، مؤكدا أن ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، يسير ضمن البرنامج المعد، فقد أتمت لجنة الانتخابات المركزية مهمتها في قطاع غزة باستكمال تسجيل الناخبين، موجها الشكر لكل من ساهم من دول شقيقة في المساعدة على تحقيق ذلك، في إطار وحدانية التمثيل الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وطالب الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالوفاء بما تعهدت به الدول العربية من التزامات مالية لدعم الموازنة الفلسطينية والوفاء بشبكة الأمان المالية المقرة في قمة بغداد من اجل تعزيز صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال وما يمارسه من ضغوط وابتزازات، خاصة في المجال المالي والاقتصادي.

رابعا: تشكيل اللجان

قام المؤتمر بتشكيل ثلاث لجان هي:

- لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
- لجنة المرأة والطفولة.

وقد تم اختيار الأخ زهير صندوقة، مقررا للجنة السياسية التي اجتمعت خلال انعقاد المؤتمر وناقشت البنود المدرجة على جدول أعمالها، وأعدت تقريرها وتوصياتها التي عرضت على المؤتمر في جلسته الختامية وتمت الموافقة عليهما ، بعد مناقشتهما من قبل لجنة الصياغة المصغرة المشكلة من اللجنة السياسية التي رئسها الأخ زهير صندوقة.

خامسا: مشاركة الوفد الفلسطيني في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد.

شارك الأخ محمد حسن الصيفي عضو الوفد الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في اجتماع الدورة الثامنة للجنة التي اجتمعت بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨، وأقرت التعديلات في ميثاق الاتحاد وأنظمته ، التي اقرها المؤتمر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠، وشارك إلى جانب الأخ الصيفي المدير العام للمجلس الوطني الفلسطيني الأخ مروان السعدي.

كما شاركت الأخت انتصار الوزير عضو الوفد الفلسطيني في اجتماعات لجنة المرأة التي عقدت أثناء انعقاد المؤتمر.

سادسا: القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي اقرها المؤتمر :

١. يذكر المؤتمر بجميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية ويؤكد أنها القضية المركزية للأمة العربية. وأنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية .

٢. يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو تعتبر امتداداً للحكومة السابقة، وبأنها تنتهج نفس السياسات اليمينية والتوسعية، إن لم تكن أكثر تطرفاً. ومن هذا المنظور فإن المؤتمر لا يبني أية آمال بحدوث انفراج في الوضع المسدود القائم. وينوه إلى أن الخطاب الإسرائيلي القائل باستعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة، يعني تمسك إسرائيل بالاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني .

٣ . ينبه إلى أن التقاعس الدولي والانشغالات الداخلية غير العادية في أوطاننا، عوامل محفزة لحكومة نتنياهو الأكثر تطرفاً ويمينية للقيام بتنفيذ مخططاتها التوسعية والإحلالية، والإمعان في انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية والإنسانية.

٤ . يحذر من أن المعاول الصهيونية تعمل ليل نهار على طمس هوية القدس العربية والإسلامية، بما تمثله من مكانة ورمزية في تاريخنا ومعتقداتنا وتراثنا وبنياننا الحضاري والثقافي، وبأن سلطات الاحتلال تتابع بتغول حفرياتها أسفل الحرم القدسي وفي محيطه، وتسمح للمستوطنين وغلاة المتطرفين والمهووسين الدينيين باقتحام ساحاته وترويع المصلين في رحابه، وإحراق الكنائس وكتابة شعارات مسيئة للمسيح عليه السلام وللسيدة مريم العذراء على جدرانها. كما تحاول بكل الوسائل إفراغ القدس من سكانها العرب بتجفيف مصادر رزقهم وفرض ضرائب باهظة عليهم وهدم منازلهم ومنعهم من بناء مساكن بديلة لهم، وتزرع المزيد من المستوطنات داخل القدس وفي محيطها بهدف أحكام الطوق عليها وعزلها عن محيطها الفلسطيني .

٥ . يدعو إلى تفعيل المبادرات العربية و تمويل الصناديق ، واتخاذ مواقف حازمة ضد سياسات المحتلين التهويدية والإحلالية، ومن يساند تلك السياسات ويدعمها من قوى دولية ومنظمات .

٦ . يشدد على أن قضية الأسرى والموقوفين تأخذ بعداً سياسياً وإنسانياً خاصاً، وبأنها بحاجة إلى مزيد من التواصل مع القوى المؤثرة والمنظمات الدولية ذات الصلة، لضمان سلامتهم وإطلاق سراحهم، فلا يزال هنالك أكثر من أربعة آلاف أسير وموقوف فلسطيني في سجون الاحتلال، بمن فيهم العديد من البرلمانيين المنتخبين والأطفال والنساء.

٧. يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض، وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

٨. يحيي صمود الشعب الفلسطيني، الذي قدم ويقدم التضحيات منقطعة النظير، واستخدم ويستخدم حقه في المقاومة بجميع أشكالها بما فيها المقاومة الشعبية، كما تمثل في مبادرة باب الشمس والكرامة، ويثمن عالياً الموقف الفلسطيني الرافض للضغوط والإملاءات بعدم الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي كان من نتيجته الحصول على وضع الدولة المراقب في الأمم المتحدة بأغلبية كبيره ، مما شكل صفعة لدولة الاحتلال ومؤيديها، كما يساند الموقف الفلسطيني الحازم بعدم استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي دون تعهد قاطع بإيقاف الاستيطان والالتزام بالمرجعيات الدولية ذات الصلة ، وبجدول زمني محدد .

٩ . يطالب، بتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وما يمارسه من ضغوط وابتزازات، خاصة في المجال المالي والاقتصادي ويدعو الدول العربية للإيفاء بما تعهدت به من التزامات مالية لدعم الموازنة الفلسطينية وفق آليات قمة بيروت لعام ٢٠٠٢م ، والوفاء بشبكة الأمان المالية المقرة في قمة بغداد .

١٠ . يدعو إلى تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تم في القاهرة ، في إطار لم الشمل ووحدة الصف والمصير، و وحدانية التمثيل الفلسطيني، ويوجه الشكر لكل من ساهم من دول شقيقة في المساعدة على تحقيق ذلك. ويدعو البرلمانيين الفلسطينيين إلى أن يقوموا بدورهم في الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني الذي هو الخيار الاستراتيجي الذي لا بديل عنه لاستكمال جاهزية الشعب وتدعيم صموده في مواجهة الاحتلال الصهيوني .

١١. يوجه التحية والتقدير لكل المبادرات العربية الهادفة إلى تعزيز الصمود الفلسطيني ، لاسيما زيارة سمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة لكسر الحصار.

١٢ . يطالب المؤتمر بضرورة احترام القرار الفلسطيني الخاص بالنأي بالنفس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، خاصة تلك التي تستضيف لاجئين فلسطينيين على أراضيها ، وعدم زجهم في تلك الشؤون حماية لهم من التعرض لمزيد من المعاناة والتشرد.

كما اقر المؤتمر مجموعة من القرارات المتعلقة بشؤون المرأة والطفولة حيث كلف السيدة / رئيسة اللجنة والأمين العام بإجراء الاتصالات مع الشعبة البرلمانية البحرينية ، لتحديد تاريخ انعقاد المؤتمر البرلماني العربي لتفعيل دور المرأة ، وقرر المؤتمر دعم نضال المرأة الفلسطينية المشروع من أجل التحرير وإقامة الدولة والمطالبة بدعمها بكل الوسائل لتستمر في المقاومة وبناء الدولة ، والمطالبة بمد كل العون للأطفال الفلسطينيين والتأكيد على موضوع تحرير الأسرى الفلسطينيين ومن ضمنهم النساء والأطفال .

سابعا: قرارات أخرى:

كما اصدر المؤتمر قرارات أخرى حول الوضع في سوريا، وحول الوضع في لبنان، وتضامنَ المؤتمر مع المملكة المغربية فيما يتعلق بمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين، واصدر قرارا حول الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران والتدخل الإيراني في منطقة الخليج العربي ، الى جانب قرارات حول الوضع في العراق، والوضع في السودان ، و الوضع في الصومال ، وقرارات حول العملية الإرهابية الأخيرة في عين امناس في الجزائر. وقرارا حول الإرهاب وجرائم الاستعمار، وقرارات تخص الوضع في منطقة الساحل الافريقي، والوضع في جيبوتي.

واصدر المؤتمر القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية وحول النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، وقرارات حول التعاون البرلماني الإفريقي – العربي ، وحول النشاط الإعلامي للاتحاد، فقد وافق المؤتمر على إحالة موضوع إنشاء ملتقى الإعلاميين البرلمانيين العرب للجنة التنفيذية للمزيد من الدراسة ، والبدء في تنفيذ المقترح المقدم من مملكة البحرين والرامي إلى إنشاء برلمان عربي الكتروني وتم تكليف الأمين العام بالاتصال والاجتماع مع الدكتورة عائشة المبارك ، عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين لإعداد تقرير حول الخطوات التنفيذية لإنشاء البرلمان العربي الإلكتروني.

ثامنا: جائزة التميز البرلماني:

وافق المؤتمر على تقرير اللجنة الخاصة بالتميز البرلماني والمصادقة على منح جوائز التميز وفقا لما يلي:

١- مرشح الفئة الأولى - رئيس برلمان

- معالي خليفة بن أحمد الظهراني ، رئيس مجلس النواب البحريني .

٢- مرشح الفئة الثانية - برلماني عربي:

- سعادة النائب / عبد اللطيف الزين ، عضو مجلس النواب اللبناني .
- سعادة / عز الدين السيد ، عضو المجلس الوطني السوداني .
- سعادة أحمد عبد المحسن المليفي ، عضو مجلس الأمة الكويتي.

٣- مرشح الفئة الثالثة : « أمين عام »

الدكتور / محمد سالم المزروعي ، الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة

تاسعا: حول أوضاع مقر الاتحاد والأمانة العامة في سورية.

قبل نهاية أعمال المؤتمر، أحاط معالي علي فهد الراشد المؤتمر بالقرار الذي وافق عليه السادة رؤساء البرلمانات والقاضي بإغلاق مقر الاتحاد البرلماني العربي في دمشق مؤقتا، نظرا للظروف الأمنية في العاصمة السورية، وإنهاء خدمات موظفي الأمانة العامة للاتحاد من الجنسية السورية ومنحهم جميع حقوقهم وفقا لميثاق الاتحاد وأنظمته المعدلة خلال المؤتمر ١٩ ، وأعرب السيد رئيس الاتحاد عن شكره وامتنانه للسيد نبيه بري - رئيس مجلس النواب اللبناني لاستضافته للأمانة العامة مؤقتا في مجلس النواب اللبناني، ومنحه مكاتب وتسهيلات هامة للاتحاد.

كما صادق المؤتمر على القرارات الصادرة عن السيد رئيس الاتحاد، بناءً على قرار اللجنة التنفيذية في الدورة الحادية عشرة بخصوص صرف المبالغ الضرورية الناجمة عن النقل والانتقال وتجهيز المقر للإقامة في بيروت والاستعانة بالموظفين الضروريين للعمل، وذلك وفقا لاقتراح الأمين العام لصرف هذه النفقات من الأموال الاحتياطية للاتحاد.



الزعنون مع رئيس البرلمان العربي

بعد عودة الوفد الفلسطيني من الكويت: الزعنون يشكر رئيس مجلس الأمة الكويتي ويشيد بالعلاقات المتينة بين البلدين

وجه سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشكر للسيد علي فهد الراشد رئيس الاتحاد البرلماني العربي -رئيس مجلس الأمة الكويتي بعد أن أنهى الوفد الفلسطيني مشاركته بأعمال المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت، ونقل الزعنون للسيد الراشد باسمه وبالنيابة عن أعضاء الوفد الفلسطيني المشارك بالغ التقدير للحفاوة البالغة التي قوبل بها، وهو أمر ليس بمستغرب على الكويت وأهلها.

وأكد الزعنون في رسالته لرئيس الاتحاد البرلماني العربي- رئيس مجلس الأمة الكويتي بأن المؤتمر التاسع عشر والذي تم في دولة الكويت وشعبها المعطاء كان من أنجح مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي تنظيماً وحُسن ضيافة وسلاسة عمل، مما كان له أثر كبير بصدور القرارات بالإجماع ودون أية تحفظات.

وأشاد الزعنون بموقف السيد الراشد وموقف الإخوة أعضاء الوفد الكويتي المشارك الداعم والمساند لقضيتنا المشتركة، القضية الفلسطينية، مما ساعد بخروج قرارات قوية لصالح القضية الفلسطينية. مؤكدا على عمق العلاقات الأخوية بين البلدين فلسطين والكويت.

المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى النكبة

شعبنا الفلسطيني سيواصل النضال والكفاح للتخلص من نكبته والعودة لأرضه

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٥/١٤ بمناسبة الذكرى "٦٥" لنكبة فلسطين، أن الحقوق الوطنية الفلسطينية في العودة وفق القرار١٩٤ وتقرير المصير ثابتة وأصيلة لا يمكن القفز عنها أو المساومة عليها، وانه مهما طال الزمن فإن الشعب الفلسطيني سيعود إلى أرضه ودياره التي هجر منها بفعل الإرهاب الصهيوني الذي أشتد بطشه في العام١٩٤٨.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا الفلسطيني سيواصل النضال والكفاح بكل الوسائل المتاحة له للتخلص من نكبته التي طالت، والعيش بكرامة كباقي شعوب الأرض، مع استمرار رفضه الحازم لكل المحاولات التي تستهدف هذه الحقوق، وأن أجيال النكبة لن تنسى أبدا مهما اشتدت الخطوب وتضاعفت الإغراءات، وهو قادر على المضي قدما بكل وعي وإيمان بعدالة قضيته.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن هذه الكارثة التاريخية في اقتلاع شعب من أرضه وما خلفته من آثار ستبقى تطارد كل المتشدقين بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها واستقلالها إلى أن يُكفِّروا عن خطاياهم ويعيدوا الحقوق إلى أصحابها، وينال المعتدي جزاءه أمام المحاكم الدولية تحقيقا للعدالة التي افتقدها شعبنا طويلا.

وأضاف بيان المجلس الوطني الفلسطيني أن العذابات والمعاناة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات جراء تهجيره من أرضه منذ ٦٥ سنة لا تتحمل مسؤولياتها فقط عصابات القتل والإجرام الصهيوني، وإنما المجتمع الدولي الذي قصَّر وأهمل هذه القضية، مطالباً إياه بالعمل على إنصاف الشعب الفلسطيني والانتصار لحقوقه المشروعة حسب قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار ١٩٤ وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني بهذه المناسبة إلى إعادة النظر في كيفية استثمار قدرات شعبنا الفلسطيني، وإعادة الثقة بإمكانياته وبتاريخه المشرف في النضال والكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأن يبذل المخلصون أقصى الجهود لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتفرغ لمواجهة العدوان والاحتلال وممارساته الإرهابية ضد شعبنا ومقدساته الذي أوغل في طغيانه وإرهابه في محاولة بائسة للنيل من إرادته في الحياة والتحرر.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بالتأكيد على الوفاء لدماء الشهداء و تضحيات الأسرى والجرحى ، وانه مهما طال الزمن، وتزاحمت الأحداث من حولنا، سيبقى الحلم محفورا في الذاكرة، ولن تستكين الهمم، ولن ينسى الفلسطيني حقه الخالد في وجدانه وعقله، ولن تنكسر إرادته وتصميمه على مواصلة النضال حتى يعود لأرضه حراً عزيزاً كريماً.

ويؤكد في الذكرى السادسة والأربعين لنكسة حزيران ماضون على درب التحرير والخلاص من الاحتلال

اكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السادسة والاربعين لاحتلال ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧ ، أن الشعب الفلسطيني ماض على درب التحرير وانهاء الاستيطان ودحر الاحتلال وتحقيق اهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشريف.

وأعرب المجلس الوطني عن ثقته المطلقة بقدرة شعبنا على الصمود ومواصلة النضال ضد الاحتلال ومخططاته الرامية الى تكريس الاحتلال للاراضي الفلسطينية ، مؤكداً على ان شعبنا عاقد العزم ، اكثر من أي وقت مضى ، على التخلص من الاحتلال واستعادة ارضه وكرامته والعيش بحرية اسوة بباقي شعوب المعمورة .

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على ان استمرار سلطات الاحتلال في عدوانها بحق الشعب والارض والمقدسات لن يثني شعبنا عن مواصلة نضاله العادل ضد الاحتلال الغاشم مهما اتبع من سياسات واجراءات ، مجدداً الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية ورص الصفوف في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد مشروعنا الوطني ومستقبل شعبنا .

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني موقف القيادة الفلسطينية ممثلة بالسيد الرئيس ابو مازن الذي يرفض العودة الى طاولة المفاوضات قبل توفير متطلبات نجاحها ، وفي مقدمتها ، وقف الاستيطان واطلاق سراح الاسرى والالتزام الكامل بمرجعيات العملية السلمية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى رأسها ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤ .

وعاد المجلس الوطني الفلسطيني وكرر مطالبته الاسرة الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني ، الذي يعاني من شتى اصناف الارهاب ، داعياً الى التحرك القوي والفاعل من اجل رفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وانهاء العدوان الاسرائيلي المتواصل ضد ارضه ومقدساته .

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بتوجيه التحية الى جماهير شعبنا الفلسطيني البطل الذي يقف بكل شموخ وعنفوان في وجه الاحتلال متحدياً آليته العسكرية وبطشه وارهابه ، مجدداً الوفاء لدماء الشهداء الابرار وتضحيات الجرحى ونضالات الاسرى.



بعد ٦٥ عاما على النكبة: الشعب الفلسطيني متمسك بحق عودته

استعرض تقرير صادر عن الإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين، والذي يصادف يوم الخامس عشر من شهر أيار، مشيرة أن ذكرى اقتلاع وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه في عملية تطهير عرقي منظمة ومدبرة قامت بها العصابات الصهيونية المسلحة.

وأكد التقرير المعطيات والشواهد التاريخية أن عملية التهجير القسري للفلسطينيين عن وطنهم كانت مدبرة منذ وقت طويل، توجت بإعلان قيام دولة "إسرائيل" في العام ١٩٤٨ على أنقاض الشعب الفلسطيني، بعد عمليات القتل والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين.

واستعرض التقرير أوضاع الشعب الفلسطيني عشية الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين على النحو الآتي:

النكبة: تطهير عرقي وإحلال سكاني

مصطلح نكبة يعبر في العادة عن الكوارث الناجمة عن الظروف والعوامل الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، بينما نكبة فلسطين كانت عملية تطهير عرقي وتدمير وطرد لشعب أعزل وإحلال شعب آخر مكانه، حيث جاءت نتاجاً لمخططات عسكرية بفعل الإنسان وتواطؤ الدول، فقد عبرت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير حتى احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في عام ١٩٦٧ عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، وتشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة إسرائيل، وذلك من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١,٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وتشير البيانات الموثقة أن الإسرائيليين قد سيطروا خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث قاموا بتدمير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية، كما اقترفت القوات الإسرائيلية أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين وأدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة.



الواقع الديمغرافي: بعد ٦٥ عاما على النكبة تضاعف الفلسطينيون ٨ مرات

تشير المعطيات الإحصائية أن عدد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد بلغ ١,٣٧ مليون نسمة، في حين قدر عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام ٢٠١٢ بحوالي ١١,٦ مليون نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٨,٥ مرة منذ أحداث نكبة ١٩٤٨.

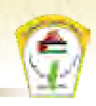
وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام ٢٠١٢ حوالي ٥,٨ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو ٧,٢ مليون وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً.

وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكل ما نسبته ٤٤,٢٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام ٢٠١٢، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منتصف عام ٢٠١٣، حوالي ٥,٣ مليون لاجئ فلسطيني، يشكلون ما نسبته ٤٥,٧٪ من مجمل السكان الفلسطينيين في العالم، يتوزعون بواقع ٥٩,٠٪ في كل من الأردن وسوريا ولبنان، و١٧,٠٪ في الضفة الغربية، و٢٤,٠٪ في قطاع غزة. يعيش حوالي ٢٩,٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين" ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

كما قدر عدد السكان الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم عام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٤ ألف فلسطيني، في حين يقدر عددهم في الذكرى الخامسة والستين للنكبة حوالي ١,٤ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة جنس بلغت حوالي ١٠٢,٠ ذكرا لكل مائة أنثى. ووفقا للبيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل للعام ٢٠١١ بلغت نسبة الأفراد أقل من ١٥ سنة حوالي ٣٦,٥٪ من مجموع هؤلاء الفلسطينيين مقابل ٤,١٪ منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، مما يشير إلى أن هذا المجتمع فتيا كامتداد طبيعي للمجتمع الفلسطيني عامة.

كما قدر عدد السكان في فلسطين بحوالي ٤,٤ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٢ منهم ٢,٧ مليون في الضفة الغربية وحوالي ١,٧ مليون في قطاع غزة. من جانب آخر بلغ عدد السكان في محافظة القدس حوالي ٤٠٠ ألف نسمة في نهاية العام ٢٠١٢، منهم حوالي ٦٢,١٪ يقيمون في ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧ (أ ل). وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، فقد وصل معدل الخصوبة الكلية للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) في فلسطين ٤,٤ مولود، بواقع ٤,٠ في الضفة الغربية و٥,٢ في قطاع غزة.



الكثافة السكانية: نكبة فلسطين حولت قطاع غزة إلى أكثر بقاع العالم اكتظاظا بالسكان

بلغت الكثافة السكانية في فلسطين في نهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٧٢٤ فرداً/ كم٢ بواقع ٤٧٥ فرداً/كم٢ في الضفة الغربية و٤،٥٨٣ فرد/كم٢ في قطاع غزة، أما في إسرائيل فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٣٦٩ فرداً/كم٢ من العرب واليهود.

المستعمرات: الغالبية العظمى من المستعمرين يقيمون في القدس بغرض تهويدها

تشير البيانات إلى أن عدد المواقع الاحتلالية في نهاية العام ٢٠١٢ في الضفة الغربية قد بلغ ٤٨٢ موقعا، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٣٧ ألف مستعمر نهاية العام ٢٠١١. ويتضح من البيانات أن ٤٩,٨٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٦٨ ألف مستعمر منهم ٢٠٠ ألف مستعمر في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٨ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

جدار الضم والتوسع: يلتهم نحو ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية

من المتوقع أن يصل طول جدار الضم والتوسع بناء على بيانات معهد أريج للأبحاث التطبيقية نحو ٧٨٠ كم، اكتمل منه ٦١٪، وتشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢ في العام ٢٠١٢ أي ما نسبته حوالي ١٢,٠٪ من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراض زراعية ومراع ومناطق مفتوحة، و١١٧ كم٢ مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و٨٩ كم٢ غابات، بالإضافة إلى ٢٠ كم٢ أراض مبنية فلسطينية.

ويعزل الجدار نهائيا حوالي ٣٧ تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع ٢٤ تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، كما حرم الجدار أكثر من ٥٠ ألف من حملة هوية القدس من الوصول والإقامة بالقدس، بالإضافة الى ذلك يحاصر الجدار ١٧٣ تجمعاً سكانياً يقطنها ما يزيد على ٨٥٠ الف نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

اليهود يسيطرون على أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية

يعيش حوالي ١١,٨ مليون نسمة في فلسطين التاريخية كما هو في نهاية العام ٢٠١٢ والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٧ ألف كم٢ ويشكل اليهود ما نسبته ٥١٪ من مجموع السكان ويستغلون أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية للأراضي. بينما تبلغ نسبة الفلسطينيين ٤٩٪ من مجموع السكان ويستغلون حوالي ١٥٪ من مساحة الأرض، مما يقود الى الاستنتاج بان الفرد الفلسطيني يتمتع بأقل من خمس المساحة التي يستحوذ عليها الفرد الاسرائيلي من الارض.

المياه في فلسطين.... واقع وتحديات

تسيطر إسرائيل على معظم الموارد المائية المتجددة في فلسطين والبالغة نحو ٧٥٠ مليون م٣ سنويا عدا سيطرتها على نهر الأردن وطبريا ومصادر مياه البحر الميت وعدا هو متاح لها في الأحواض غير المشتركة وما هو متاح لها من المياه غير التقليدية (المعالجة ومياه التحلية)، ولا يحصل الفلسطينيون الا على نحو ١١٠ ملايين م٣، علما أن حصة الفلسطينيين من الأحواض الجوفية الثلاثة حسب اتفاقية أوسلو هي ١١٨ مليون م٣ وكان من المفترض أن تصبح هذه الكمية ٢٠٠ مليون متر مكعب بحلول العام ٢٠٠٠ لو تم تنفيذ الاتفاقية المرحلية، علاوة على ذلك تحد إسرائيل من الوصول إلى مصادر المياه وتفرض شروطاً وعقبات على حفر الآبار وتنفيذ المشاريع وخاصة في المنطقة ج التي تشكل حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

الشهداء: النضال المستمر لتحرير الأرض وبناء الدولة

بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ٧،٧٦٦ شهيداً، خلال الفترة ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ وحتى ٢٠١٢/١٢/٣١، ويشار إلى أن عدد الشهداء نهاية العام ٢٠٠٩ قد بلغ ٧،٢٣٥ شهيداً، منهم ٢،١٨٣ شهيداً في الضفة الغربية بواقع ٢،٠٥٩ شهيداً من الذكور و١٢٤ شهيداً من الإناث، وفي قطاع غزة ٥،٠١٥ شهيداً بواقع ٤،٦٠١ شهيد من الذكور و٤١٤ شهيداً من الإناث. والباقي من أراضي عام ١٩٤٨ وخارج فلسطين. ويشار إلى أن العام ٢٠٠٩ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ١،٢١٩ شهيداً تلاه العام ٢٠٠٢ بواقع ١،١٩٢ شهيداً، فيما استشهد ٣٠٦ شهداء خلال العام ٢٠١٢، منهم ١٥ في الضفة الغربية و٢٩١ شهيداً في قطاع غزة، منهم ١٨٩ شهيداً سقطوا خلال العدوان الأخير تشرين الثاني ٢٠١٢ على قطاع غزة.

الأسرى

في تقرير إحصائي أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية بينت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام ١٩٦٧ ولغاية اليوم قرابة ٨٠٠ ألف أسير وأسيرة، بينهم قرابة ١٢ ألف أسيرة وعشرات الآلاف من الأطفال، بحيث لم تعد هناك عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، وهناك من تكرر اعتقالهم مرات عديدة. وتظهر البيانات بأن ما يقارب من ٤،٩٠٠ أسير لا زالوا قابعين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، كما يوجد ١٤ أسيرة، و٢٣٥ طفلاً ويشكلون ما نسبته ٤،٨٪ من إجمالي عدد الأسرى، ومن بين الأسرى ٧٧ أسيراً مضى على اعتقالهم عشرين عاماً، وهناك ٢٥ أسيراً مضى على اعتقالهم ربع قرن وما يزيد.

كما ويتضح من البيانات بأنه ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، سجلت أكثر من ٧٨ ألف حالة اعتقال، بينهم قرابة ٩ آلاف طفل، و٩٥٠ أنثى (منهن أربع نساء حوامل وضعن احمالهن داخل السجن). ومن بين المعتقلين عشرات النواب والوزراء السابقين، كما صدر أكثر من ثلاثة وعشرين ألف قرار اعتقال إداري ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال.



الواقع الصحي: نمو الموارد البشرية الصحية ما زال متدنياً

أشارت بيانات العام ٢٠١١ إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية قد بلغ ١,٣ طبيب، فيما بلغ هذا المعدل في قطاع غزة إلى ٣,٢ طبيب لكل ١،٠٠٠ من السكان، من جانب آخر فان هناك ٢,٠ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية في العام ٢٠١١، و٤,١ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في قطاع غزة لنفس العام.

من جانب آخر، أشارت البيانات المتوفرة للعام ٢٠١١ أن عدد المستشفيات العاملة في فلسطين بلغ ٨١ مشفىً بواقع ٥١ مشفىً في الضفة الغربية و٣٠ مشفىً في قطاع غزة، موزعةً على النحو الآتي: ٢٥ مشفىً حكومياً، و٣٢ مشفىً غير حكومي، و٢٠ مشفىً خاصاً، و٣ مشاف عسكرية ومشفىً واحداً تابعاً لوكالة الغوث. في حين بلغ عدد الأسرَّة ٥،٤١٤ سريراً بمعدل ١,٣ سرير لكل ١،٠٠٠ مواطن، موزعة بواقع ٣،١٦٣ سريراً في الضفة الغربية و٢،٢٥١ سريراً في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية للعام ٢٠١١ بلغ ٦٠١ مركز في الضفة الغربية و١٤٧ مركزاً في قطاع غزة.

الزراعة: حوالي ١٦,٠٪ من مساحة فلسطين هي أراض مزروعة

تشير النتائج الرئيسية لمسح الإحصاءات الزراعية ٢٠١٠/٢٠١١ أن عدد الحيازات الزراعية في فلسطين بلغت ١٠٥ آلاف حيازة، أما على صعيد نوع الحيازات فقد بلغ عدد الحيازات النباتية حوالي ٧٢ ألف حيازة مشكلة ما نسبته ٦٨,٢٪ من إجمالي الحيازات في فلسطين، أما الحيازات المختلطة فبلغ عددها ٢٣ ألف حيازة أي ما نسبته ٢١,٨٪ من إجمالي الحيازات، فيما بلغ عدد الحيازات الحيوانية ١٠ آلاف حيازة أي ما نسبته ١٠,٠٪ من إجمالي الحيازات وذلك خلال العام الزراعي ٢٠١٠/٢٠١١ أما بالنسبة لأعداد حيوانات الماشية التي يتم تربيتها في فلسطين فبلغ حوالي ٤٠ ألف رأس من الأبقار، و٧٣٢ ألف رأس من الضأن، و٢٤٠ ألف رأس من الماعز وذلك كما هو في يوم العد، ٢٠١١/١٠/٠١.

بلغت المساحة المزروعة في فلسطين للعام الزراعي ٢٠١٠/٢٠١١ أكثر من مليون دونم وفيما يتعلق بنوع المحصول بلغت المساحة المزروعة بأشجار البستنة حوالي ٦٦٠ ألف دونم مشكلة ما نسبته ٦٣,٨٪ من اجمالي المساحة المزروعة في فلسطين، في حين بلغت مساحة الخضراوات ١٣٠ ألف دونم بنسبة ١٢,٥٪، وبلغت مساحة المحاصيل الحقلية المزروعة ٢٤٥ ألف دونم بنسبة ٢٣,٧٪ في فلسطين

ظروف السكن: ٤٦٪ من منازل الفلسطينيين معرضة للهدم

بموجب السياسة الإسرائيلية المتبعة في تقسيم الأراضي الفلسطينية، يمكن للفلسطينيين أن يقوموا بالبناء فوق ١٣٪ فقط من القدس الشرقية وفوق ١٪ فقط من المنطقة ج، وعلاوة على هذا التضييق فقد رفضت سلطات الاحتلال أكثر من ٩٤٪ من طلبات البناء التي قدمها الفلسطينيون خلال السنوات الماضية. وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن ما بين ٢٨٪ إلى ٤٦٪ من منازل الفلسطينيين يمكن أن تكون عرضة لخطر الهدم.

وتشير البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٢ إلى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية قد بلغ ١,٦ فرد للغرفة في المخيمات في فلسطين للعام ٢٠١٢، أما فيما يتعلق بنسبة الأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة فردين فأكثر للغرفة الواحدة، فقد بلغت هذه النسبة في المخيمات في فلسطين ٣٤,٦٪ من الأسر، حيث بلغت النسبة في مخيمات الضفة الغربية ٢٩,٢٪، وفي مخيمات قطاع غزة حوالي ٤٢,٣٪. وتشير البيانات الى أن متوسط مساحة الوحدة السكنية في المخيمات في فلسطين ١١٩,٦م٢، حيث بلغت ١٢٠,٤م٢ في مخيمات قطاع غزة و ١١٩,١م٢ في مخيمات الضفة الغربية.

سوق العمل ٢٠١٢

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين ٤٣,٦٪ خلال العام ٢٠١٢ (٤٢,١٪ بين اللاجئين و٤٤,٦٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية ٤٥,٥٪ (٤٥,١٪ بين اللاجئين و٤٥,٧٪ لغير اللاجئين) و٤٠,١٪ في قطاع غزة (٣٩,٩٪ بين اللاجئين و٤٠,٦٪ لغير اللاجئين).

أما فيما يتعلق بالبطالة خلال العام ٢٠١٢ فقد بلغت نسبتها في فلسطين ٢٣,٠٪ (٢٧,٩٪ بين اللاجئين و١٩,٨٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة البطالة ١٩,٠٪ في الضفة الغربية (٢٢,٦٪ بين اللاجئين و١٧,٧٪ لغير اللاجئين) و٣١,٠٪ في قطاع غزة (٣٢,١٪ بين اللاجئين و٢٨,٨٪ لغير اللاجئين.

الواقع التعليمي

أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، بان عدد المدارس في فلسطين بلغ ٢،٧٥١ مدرسة بواقع ٢،٠٥٨ مدرسة في الضفة الغربية و٦٩٣ مدرسة في قطاع غزة، منها ٢،٠٣٧ مدرسة حكومية، و٣٤٤ مدرسة تابعة لوكالة الغوث و٣٧٠ مدرسة خاصة.

وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد على ١,١ مليون طالب وطالبة، (حوالي ٥٧٠ ألف ذكر ٥٧٦ ألف أنثى)، منهم ٦٧٧ ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و٤٦٩ ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع ٧٦٩ ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و٢٧٧ ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و١٠٠ ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فأكثر ٤,١٪ في العام ٢٠١٢، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ١,٨٪ و٦,٤٪ للإناث.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات ١٤ جامعة في فلسطين، منها ٥ جامعات في قطاع غزة، و٩ جامعات في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس ١٥ كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي ٥ كليات جامعية في قطاع غزة، و١٠ كليات جامعية في الضفة الغربية. أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها ١٧ مركزاً في الضفة الغربية و٥ مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة ٢٠ كلية، منها ١٥ كلية في الضفة الغربية و٥ كليات في قطاع غزة.



الاقتصاد الكلي

مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين عام ٢٠١٢

بلغ معدل غلاء المعيشة في فلسطين ٢,٧٨٪ متوسط عام ٢٠١٢ مقارنة مع متوسط عام ٢٠١١، بواقع ٤,٠٨٪ في الضفة الغربية، ٣,٢٣٪ في القدس١J، و٠,٤٨٪ في قطاع غزة، فيما كانت نسبة الارتفاع بمقارنة متوسط ٢٠١٢ مع سنة الأساس ٢٠٠٤ في فلسطين ٣٦,٤٠٪، بواقع ٣٦,٥١٪ في الضفة الغربية، وفي القدس١J ٣٨,٤٠٪، و٣٣,١٩٪ في قطاع غزة.

التبادل التجاري: قيود مفروضة على المعابر وصادرات فلسطينية محدودة جداً مع العالم الخارجي

تشير البيانات إلى زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية لعام ٢٠١١ مقارنة مع عام ٢٠١٠. وقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لعام ٢٠١١ حوالي ٤,٢ مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها ٦,٦٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠. كما بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٧٢٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١١ بزيادة مقدارها ٢٥,٠٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠، وعليه فقد سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً بقيمة حوالي ٣,٥ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١١ بزيادة مقدارها ٣,٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠. أما من حيث التصدير إلى العالم الخارجي فقد تم تصدير ١٢,٥٪ فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها ٨٧,٥٪ فكانت إلى إسرائيل وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة.

مجتمع المعلومات

بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين ٥١,٤٪ للعام ٢٠١٢، بواقع ٥٥,٢٪ في الضفة الغربية، مقابل ٤٤,٢٪ في قطاع غزة. أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن ٣٢,١٪ من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت، بواقع ٣٤,٣٪ في الضفة الغربية، و٢٧,٩٪ في قطاع غزة، هذا وبلغت نسبة الأسر المقتنية للاقط الفضائي (ستالايت) ٩٥,٠٪ على مستوى فلسطين، بواقع ٩٦,٦٪ في الضفة الغربية، و٩٢,١٪ في قطاع غزة، مقارنة مع ٩٢,٠٪ من الأسر المقتنية للاقط الفضائي للعام ٢٠٠٩. كما أشارت البيانات أن ٤٠,٠٪ من الأسر في فلسطين لديها خط هاتف، بواقع ٤٢,٧٪ على مستوى الضفة الغربية، و٣٤,٨٪ على مستوى قطاع غزة، وأظهرت البيانات أن ٩٥,٧٪ من الأسر لديها هاتف نقال في فلسطين عام ٢٠١٢، بواقع ٩٦,٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٩٤,٧٪ في قطاع غزة.

قطاع السياحة : استغلال متواصل للمواقع السياحية الفلسطينية

يعتبر قطاع السياحة في فلسطين الأكثر تضررا بالإجراءات الإسرائيلية، المتمثلة بالاحتكار التام لقطاع السياحة واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والحجاج المسيحيين إلى كنيسة المهد واستخدام مواقعنا الدينية والتاريخية، وحسب معطيات وزارة السياحة الفلسطينية، وصل عدد الحجاج المسيحيين الى كنيسة المهد خلال العام ٢٠١٢ الى ١,٣ مليون زائر، قدموا من خلال المعابر والحدود الإسرائيلية، وبرفقة الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية، مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء السياح، وبالمقابل بلغ عدد الزوار الوافدين إلى إسرائيل نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٣,٥ مليون زائر، أدخلوا إلى الاقتصاد الإسرائيلي ما يزيد على ٤,٦ مليار دولار امريكي.

اللاجئون الفلسطينيون

إعداد: سعيد سلامة
مدير عام الدراسات في دائرة شؤون اللاجئين
في منظمة التحرير الفلسطينية

يشكل اللاجئون ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني وينتشرون في أقاليم مختلفة، حيث تتوزع مخيماتهم في خمسة أقاليم في الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) والشتات (الأردن وسوريا ولبنان)، ويعيشون في ظل نظم سياسية وبيئات اجتماعية واقتصادية متباينة، ويعانون من ظروف معيشية غاية في الصعوبة، وفرض هذا الواقع على منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليات كبيرة تجاه هذا المجتمع الواسع للاجئين الفلسطينيين، وايماناً من المنظمة بأن تحسين الظروف المعيشية للاجئين يساهم في تعزيز صمودهم وتمسكهم بحقهم في العودة الى ديارهم التي شردوا منها، التزمت المنظمة ومنذ تأسيسها بالعمل على حمايتهم ورعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم في جميع أماكن تواجدهم، وتمكنت من تحقيق انجازات هامة للاجئين الفلسطينيين وبخاصة سكان المخيمات في الوطن والشتات والتي مثلت دائماً وفي جميع أماكن تواجدها الحضن الدافئ لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد التزمت المنظمة بالنهوض بقضية اللاجئين والعمل على انجاز حقوقهم المشروعة وخاصة حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، واستعادة ممتلكاتهم والتعويض عن أية أضرار لحقت بهم، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حق أساسي من حقوق الإنسان، أكده الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي لإزالة كل أشكال التمييز العنصري، والمواثيق الأوروبية والأفريقية والأمريكية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو حق غير قابل للتصرف، ولا يسقط بمرور الزمن.

ثانياً: حق العودة أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، كما أن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة، وعدم زوالها بالاحتلال أو السيادة.

ثالثاً: حق العودة حق شخصي لا تجوز فيه الإنابة أو التمثيل عنه، أو التنازل عنه لأي سبب في أي اتفاق أو معاهدة. كما أنه لا يتأثر بإقامة دولة فلسطينية بأي شكل.

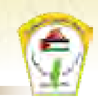
التحديات التي تواجهها المنظمة على صعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين:

١. تأجيل التفاوض حول قضية اللاجئين الى قضايا الحل النهائي التي تتهرب حكومة الاحتلال من البحث فيها، وطرح مشاريع تهدف لتصفية قضيتهم وتوطينهم، ورفض عودتهم الى وطنهم واسترداد ممتلكاتهم، وعدم الإقرار بالمسؤولية عن مأساتهم المتواصلة، وعدم احترام









مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة المتعاقبة.

٢. الإنحياز من القوى النافذة في المجتمع الدولي ضد عدالة قضية اللاجئين الفلسطينيين وضعف وتفكك الدول العربية والتي من المفترض أن تمثل الرافعة لقضايا الشعب الفلسطيني العادلة.

٣. عدم تمتع اللاجئين الفلسطينيين بالحماية التي تنص عليها القوانين الدولية بما فيها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، مما يعرضهم باستمرار للاعتداءات سواء من الاحتلال أو بسبب حالة عدم الاستقرار التي تتعرض لها البلدان المضيفة.

٤. حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الحقوق المدنية في بعض مواطن اللجوء، وعدم تطبيق حكوماتها للقوانين الدولية الإنسانية وقانون اللاجئين الدولي وقرارات جامعة الدول العربية والتي تنص على الحق بالعمل والتنقل والإقامة.

٥. الاعباء الناجمة عن واقع تشتت وتوزع اللاجئين في الوطن والشتات وتردي أوضاعهم المعيشية وتدني الخدمات الاساسية التي لا تلبي احتياجاتهم الصحية والتعليمية والاجتماعية سواء من وكالة الغوث أو من الدول المضيفة للاجئين.

٦. تباين النظم القانونية والسياسية التي يعيش في ظلها الفلسطينيون في مواطن اللجوء.

على ضوء هذه التحديات وبناءً على مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، عملت المنظمة على تحقيق الأهداف والسياسات التالية:

١. الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على اساس قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

٢. رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مقابل اعترافها بدولة فلسطينية حيث يترتب على ذلك سقوط حق العودة ومنح اسرائيل شرعية التطهير العرقي وتهجير سكانها العرب.

٣. رفض الربط الإسرائيلي بين قضية اللاجئين الفلسطينيين "وما يسمى بقضية اللاجئين اليهود من الدول العربية" .

٤. رفض الحلول المرحلية والانتقالية بما فيها خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة.

٥. حماية حقوق اللاجئين ورعاية مصالحهم الحياتية في الوطن والشتات والدفاع عن حقوقهم المدنية والقانونية وحقهم في العمل وحرية التنقل وتوفير الأمن والحماية.

٦. تطوير وتعزيز ادوات الاتصال باللاجئين والاهتمام بشؤونهم وكسب الرأي العام الدولي لمناصرة حقوقهم وقضاياهم، وتنظيم المهرجانات والمؤتمرات التي تتعلق بقضايا اللاجئين، وبذل جهد إعلامي وتعبوي في أوساط اللاجئين الفلسطنيين وتعريفهم بحقوقهم وآفاق حل قضيتهم بما ينسجم مع الثوابت ازاء التطورات المتعلقة بقضية اللاجئين.

٧. تعزيز الصلة مع وكالة الغوث الدولية والتعاون معها لضمان أفضل أداء لها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والتشغيل، والحفاظ على الوكالة وضمان استمرار الدعم الدولي لها بما يمكنها من الارتقاء بدورها، وحشد الامكانيات من الدول المانحة وزيادتها باطراد لدعم موازنة الوكالة الدولية.

٨. تعزيز العلاقة مع الدول العربية المضيفة للاجئين لضمان توفير الخدمات الاساسية للاجئين وحماية مصالحهم الحياتية والمدنية في اطار احترام سيادة واستقلال وقوانين تلك الدول، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

٩. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية من أجل حشد مزيد من الدعم لقضية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم وتنفيذ القرارات ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين.

الثوابت السياسية للمنظمة والمرجعية القانونية للمفاوضات حول ملف اللاجئين:

لقد تمسكت منظمة التحرير الفلسطينية بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، حيث لم يقتصر ذلك على المبادئ والثوابت فقط، بل التأكيد المستمر على مرجعية قرارات الشرعية الدولية والتسلح بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني (الهيئة التشريعية للشعب الفلسطيني) في دوراته المتعاقبة وقرارات القمم العربية، التزاماً بثوابت المواطن الفلسطيني ذات العمق والإجماع العربي المتسلحة بالشرعية الدولية، وقد اتضح ذلك من خلال دورات المفاوضات المتلاحقة، حيث لم تخضع المنظمة لمختلف أشكال الضغط والابتزاز.

فالمنظمة تتبنى مبادرة السلام العربية التي تنص على حل عادل ومتفق عليه بموجب القرار ١٩٤، وشاركت في المفاوضات المباشرة التي تستند بمرجعيتها الى القرار ٢٤٢ الذي يرتبط بالقرار ١٩٤، حيث تم افتتاح هذه المفاوضات بمؤتمر مدريد المنعقد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١ أول محادثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، والتي نجم عنها اتفاقية أوسلو حول حكم ذاتي مرحلي مدته خمس سنوات، ويتبعه مفاوضات الحل النهائي حول قضايا إقليمية رئيسية مثل اللاجئين وذلك على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨[١]، وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ قد أكد على إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

أما القرار ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨، فينص على:

"تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" .

يتبين الارتباط بين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وقرار الجمعية العامة ١٩٤، حيث أن:

١. بما أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعتبر وثيقة من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فإن «تسوية عادلة» لمشكلة اللاجئين

١ فيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين كانوا ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، فإنه يتم التفاوض على مراحل تبدأ بترتيبات الحكم الذاتي المرحلي. ويكون الهدف من وراء هذه المفاوضات التوصل إلى اتفاق خلال سنة، ثم تستمر ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي خمس سنوات أخرى، وتبدأ في السنة الثالثة من فترة الحكم الذاتي المرحلي مفاوضات الحل النهائي. ويكون قرارا مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ هما أساس مفاوضات الحل النهائي والمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل.

الفلسطينيين في هذا القرار، تعني الرجوع إلى القرار ١٩٤، أي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وأملاكهم، إذا رغبوا في ذلك، وكانوا على استعداد للعيش بسلام مع جيرانهم، وحقهم في الحصول على تعويض في حال عدم رغبتهم في العودة إلى ديارهم، بالإضافة للتعويض عن الدمار الذي حل بهم وبأملاكهم..

أي أن: «حلًا عادلًا لمشكلة اللاجئين طبقًا للقرار ٢٤٢ يقود إلى تنفيذ القرار ١٩٤».

٢. كذلك ارتباط قرارات الجمعية العامة ١٨١ و ١٩٤ بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، حيث أن قرارات مجلس الأمن تعتبر مكملة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كونها تدعو الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتدعو الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٣. التوصل إلى اتفاقية سلام بين م.ت.ف وإسرائيل يتطلب الاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتعريف المصطلح «حل عادل» على أنه القبول الإسرائيلي لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض كما ورد في القرار ١٩٤، وعليه ففي الوقت التي يتم التوصل فيه إلى إتفاق حول المبادئ ستكون الخطوة التالية مناقشة التطبيق.

٤. العلاقة بين مبدأ حق العودة ومبدأ حق تقرير المصير، الحق في تقرير المصير يتصف بكونه ذا "طبيعة جماعية" أي حق "وطني" لشعب يعاني شكلاً من أشكال السيطرة الاستعمارية أو التفرقة العنصرية، أما مبدأ حق العودة فيتسم "بالطبيعة الفردية" حتى ولو تمت مباشرته بصورة جماعية، حقان أساسيان متلازمان هما الحق الفردي لكل لاجئ في العودة إلى دياره والحق الجماعي لأفراد الشعب جميعاً بمن فيهم اللاجئون في تقرير المصير.

٥. تم ربط قبول عضوية إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتعهد إسرائيل على احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، وعلى وجه الخصوص، قرار التقسيم ١٨١ وقرار حق العودة ١٩٤ .

موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

الموقف الفلسطيني بشأن إنهاء النزاع يتألف من شقين، إقامة دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل الى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتدعم المنظمة في موقفها هذا مبادرة السلام العربية التي تدعو الى التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا للقرار ١٩٤، ويجب أن يتطرق الحل العادل لقضية اللاجئين الى مسألتين هما حق العودة وجبر الضرر، واعتراف اسرائيل بحق العودة سوف يفتح الطريق للتفاوض حول طريقة تنفيذ هذا الحق.

أما جبر الضرر فيعني اعتراف اسرائيل بدورها في خلق مأساة اللاجئين ورد الممتلكات المسلوبة الى اللاجئين الفلسطينيين، والتعويض عن الممتلكات التي لا يمكن استردادها وعن الأضرار المادية وغير المادية (المعاناة الطويلة).



بمناسبة الذكرى ٤٩ لتأسيسها

منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى أداة استنهاض الفعل النضالي والسياسي للشعب الفلسطيني



أكد المجلس الوطني الفلسطيني على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وأنها كانت وما زالت وستبقى أداة استنهاض الفعل النضالي والسياسي للشعب الفلسطيني.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة الذكرى "٤٩" لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أن المبادئ والأهداف التي انطلقت من أجلها منذ المؤتمر الأول الذي عقد بالقدس في الثامن والعشرين من أيار عام ١٩٦٤، ستبقى هي الموجه والحاكمة لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وجامعة لكل القوى والفصائل والمستقلين وكل الطاقات الفلسطينية.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني في بيان بهذه المناسبة، أن منظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تجمع الشعب الفلسطيني وتوحد قواه وتحفظ حقوقه، وعلينا واجب الإصرار على تفعيلها وتنشيط دورها دون انتظار لأحد للخروج بمنظمة تحرير قوية تخلصنا من التيه والفوضى وحالة الاستهتار التي يريدها البعض أن تستمر لتضيع القضية والحقوق.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بذل كل الجهود المخلصة والوفية لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، والكف عن التذرع بحجج ومبررات واهية لا تخدم سوى أصحابها، والالتفات لمصلحة الشعب الفلسطيني في ظل اشتداد الخناق على شعبنا الفلسطيني ومصادرة أرضه وتهويد قدسه، وإطلاق العنان لقطعان المستوطنين لتدمير الأخضر واليابس واذلال الشعب الفلسطيني في مدنه وقراه وأريافه ومخيماته.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: لقد آن الأوان الآن وليس غداً أن ننهض من تحت الركام كما نهضنا في السابق من تحت ركام النكبة والنكسة وأسسنا منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلتْ شعبنا وقادتْ نضاله، وحفظتْ هويته من الاندثار والذوبان، فنالت دولة فلسطين عضوية مراقبة في الأمم المتحدة على طريق متابعة الجهود للحصول على العضوية الكاملة، ولن تثنينا أية ضغوطات أو تأثيرات عن الوصول لهذا الهدف.

ورفض المجلس الوطني الفلسطيني كل الطروحات والمبادرات والخطط التي تنتقص من حقوق شعبنا في تقرير مصيره وعودة لاجئيه حسب القرار ١٩٤ وإقامة دولته الحرة المستقلة وعاصمتها القدس، وان الحلول الاقتصادية التي ينادي بها البعض ما هي إلا ملهاة وخدعة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا والسيطرة على شعبنا الذي سيقاومها بكل ما أوتي من قوة وإصرار.



قراءة في التاريخ السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

بقلم: م. تيسير محيسن
عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

احتلت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نشأتها، موقعاً أساسياً في المشهد السياسي العام للإقليم. بينما فشلت محاولات أطراف عدة في خلق بدائل لها، نجحت قيادتها المتنفذة في «تغييبها» طويلا. في السنوات الأخيرة، كثرت دعوات استدعائها وإحيائها. أولاً على خلفية انسداد أفق مشروع السلطة الفلسطينية. وثانياً، على خلفية الانقسام والصراع على جبهة التمثيل. وثالثاً، على خلفية الحاجة الوطنية إلى أداة استنهاض ومواجهة التحديات الجديدة. ثمة من يراهن على عملية الاحياء لتشكل رافعة لخروج المشروع الوطني من أزمته.

منذ إعلان القاهرة ٢٠٠٥، تباينت أطروحات إعادة الإحياء بتباين المرجعيات الأيديولوجية والسياسية لأصحابها، مع إدراكهم العميق للعقبات التي تحول دون ذلك. من هذه العقبات ما يتصل بالتغير الذي طرأ على البيئتين العربية والدولية في النظر إلى المنظمة ودورها ووظيفتها، وما طرأ على بنية النظام السياسي الفلسطيني من انقسام عزز التباين في رؤى التنظيمات الفلسطينية واجتهاداتها.

هناك ثلاث أطروحات: أطروحة التفعيل، وتركز على إدخال بعض التعديلات بما لا يمس من علاقات القوة في قيادة المنظمة، وبما لا يمس بالاعتراف الدولي بها، ومع التمسك ببرنامجها السياسي الحالي. أطروحة إعادة البناء (التأسيس الثالث)، وتشدد على إدخال تعديلات جوهرية على المنطلقات والأسس والبرنامج والبنية التنظيمية وقواعد اتخاذ القرار. أطروحة تجديد البناء، ترفض الإصلاح الشكلي والتدمير الكلي وتتضمن إصلاح البنى والبرامج والقواعد الناظمة، وتشدد على توسيع قاعدة التمثيل السياسي والاجتماعي، وتقترح الجمع بين وثيقة الاستقلال ووثيقة الوفاق الوطني كأساس سياسي.

تعكس هذه الأطروحات، تماماً كما هو التاريخ السياسي للمنظمة، تدافع أربعة تيارات سياسية وأيديولوجية في الحقل السياسي الفلسطيني: النزعة القومية الذاوية في أعقاب النكسة، النزعة القطرية وسياساتها البرجماتية التجريبية، النزعة اليسارية المراوحة بين الاعتدال والمغالاة، بين الصعود والانكفاء، وأخيراً النزعة الإسلامية التي تحولت على يد حركة «حماس» إلى أيديولوجيا طاغية وجياشة لا تسعى إلى استلام السلطة فحسب، وإنما ترغب في إعادة صياغة قواعد النظام وأسسه ومرجعياته بالكامل.

تكشف القراءة المعمقة لصيرورة التاريخ السياسي للمنظمة، والمعبر عنها بتدافع التيارات المذكورة، عن أن التحولات الكبيرة التي طرأت على بنية المنظمة وخطابها وسلوكها، لمجاراة الواقع أو التكيف معه، نجمت أساساً عن تأثير المتغيرات الإقليمية أكثر من أي عامل آخر.

البحث عن الذات (١٩٤٨ – ١٩٦٨)

بدأت رحلة البحث عن الذات باستيعاب الصدمة الناجمة عن الاقتلاع والتشريد، شكل تأسيس منظمة التحرير (١٩٦٤) انجازاً سياسياً هاما. هذا بينما شكّل التعلق بأوهام الانتصار من الخارج والفشل في إقامة كيان فلسطيني على ما تبقى من أرض فلسطينية الإخفاق الأهم في هذه المرحلة.

تزامن قرار تشكيل المنظمة مع بروز التطلع إلى الدولة القطرية وتكريسها كأحد أهم الحقائق السياسية. توزعت مواقف الفلسطينيين ما بين الترحيب والتحفظ والرفض، لتعكس وعياً مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً، فبينما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تآمر.

تعرضت المنظمة ما بين عامي ٦٨ و٦٩ إلى تغير كبير في بنيتها وهياكلها وبرنامجها. في الدورة الرابعة للمجلس الوطني تغير الميثاق ليصبح ميثاقاً وطنياً. وحلت الكوتا الفصائلية كأساس في تركيبة المجلس الوطني. شهدت هذه الفترة ما سمي بنهاية المد القومي، بالإضافة إلى رغبة الفصائل الفلسطينية المسلحة، المنضوية حديثاً في إطار المنظمة، في التخلص من وزر التبعية للنظام العربي الرسمي أو وسمها بأنها صنيعته.

أُعتبر تأسيس المنظمة نقطة تحول تاريخي في حياة الشعب الفلسطيني، إذ عكس الرغبة العارمة في إبراز الشخصية الوطنية المتميزة. لكن ذلك لم يحل دون تسجيل بعض التحفظات عليها من حيث تعارض ميثاقها ونهجها السياسي مع وقائع العصر، ومن حيث عدم انسجامهما مع موقف القوى التقدمية والثورية على الصعيدين العربي والدولي. كما أُخذ على المنظمة وقيادتها، التصريحات غير المسئولة والتفرد، المنطلقات الخاطئة وغير الديمقراطية في العمل والأهداف والأساليب.

تحقيق الذات (١٩٦٨ – ١٩٨٨)

حقق الفلسطينيون أهم إنجازاتهم المتمثلة في بناء تشكيلة اجتماعية –اقتصادية متواصلة ومتفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، رداً على إستراتيجية الردع والتحييد التي مارسها الاحتلال. تجلت في هذه الفترة الواقعية الثورية وتوسيع المشاركة الشعبية واستقطاب الدعم العربي والتعاطف الدولي. لم يخل الأمر من إخفاقات؛ تآكل بنية منظمة التحرير وشيوع ظواهر البقرطة والفساد، وتوليد ديناميات التقويض الذاتي.

احتلت المنظمة مكانها في الوعي الفلسطيني بوصفها كياناً معنوياً، وصارت إطاراً مؤسسياً للشعب الفلسطيني يدافع عنه كما صارت أداة تحرر وطني. لكنها فشلت في التحول إلى جبهة تحرير وطني تحت تأثير الجغرافيا الطاردة، وتأثير عوامل ذاتية. ويُؤرخ أيضاً في هذه الفترة ببداية التداخل بين «فتح» والمنظمة، وبزحمة الأحداث السياسية وكثرة الصدامات، ومحاولة خلق بدائل لها.



اضطرت المنظمة للتكيف مع مقتضيات التمثيل عبر تقليص المسافة بين الخطاب العربي الرسمي ومشروعها. وزاد التكيف بعد حرب أكتوبر. انتقلت من شعار الدولة العلمانية إلى إقرار وتبني البرنامج المرحلي (١٩٧٤)، ومن التحرير إلى الاستقلال، فحظيت بالاعتراف العربي والدولي.

مع ولوج دهاليز السياسة الإقليمية والدولية، بدأ تراجع الأداء القتالي للقوى المشكلة للمنظمة، وباتت أقرب إلى النظام الرسمي منها إلى حركة تحرر وطني. وبرحيلها عن لبنان (١٩٨٢) فقدت القاعدة الآمنة التي كانت توفر لها حرية التحرك وتضمن استقلالية قرارها. أفضى المسار السياسي على صعيد التسوية إلى انقسام جديد بدأ مع مشروع فهد للتسوية وخاصة بعد أن تحول إلى مبادرة عربية. انقسام «فتح» تحول إلى انقسام داخل المنظمة ذاتها، فأصيب العمل الفلسطيني بالشلل. بينما كانت قيادة المنظمة تبحث عن التسوية بأي ثمن، فشل المعارضون لها في وقف هذا التوجه. الوطنية الفلسطينية المتأججة في الأرض المحتلة حملت بشائر الإنقاذ.

محاولات تأكيد الذات (١٩٨٨ - إلى الآن)

شهدت بداية هذه الفترة أواخر ثمانينات القرن العشرين ذروة المد الوطني، لتبدأ استراتيجية الفصل والتقييد بالمغنط (تقييد حركة السكان) وصولاً إلى خطة شارون. تمكن الفلسطينيون، في محاولة جريئة لتأكيد ذاتهم في عالم جديد، من تحقيق إنجاز تاريخي تمثل في نشوء أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، لكنهم للأسف أخفقوا في الحفاظ عليها كمشروع دولاني، لينتهي بهم الأمر إلى الاقتتال عليها ولتتحول قيداً على حريتهم وحركتهم وتستخدم سبباً لانقسامهم وفرقتهم وتكريس الفصل بينهم. يخشى في هذه الآونة أن تستغل إسرائيل انشغال الإقليم في الذهاب إلى ما يعتبره البعض سياسة «الإجهاز والتبديد».

كرست الانتفاضة الأولى انتقال مركز الثقل في النضال الوطني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وقد فتحت بذلك أمام المنظمة أفقاً للتحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة، ولتدشن في نفس اللحظة وخصوصاً بعد أوسلو بداية تنامي وتفرد تأثير العامل الإسرائيلي المقرر في مجمل الشأن الفلسطيني. هذا وأنضجت الانتفاضة شروط تحول التيار الإسلامي وبروزه كمنافس قوي للمنظمة وكمركز استقطاب جاذب لتعبيرات الرفض. إلى ذلك، أعادت الانتفاضة تسليط الضوء على المنظمة ودورها وأعادت الاهتمام العربي بالقضية كأولوية. كما أعادت إحياء الجدل داخل منظمة التحرير حول موضوعة الإصلاح الديمقراطي وإعادة تشكيل المؤسسات على قاعدة التمثيل النسبي وإنهاء سياسات التفرد والاستئثار واعتماد مبدأ الكفاءة.

وضعت دورة المجلس الوطني ١٨، التي تبنت برنامج السلام الفلسطيني، لأول مرة الحركة الوطنية الفلسطينية في حالة توافق مع الشرعية الدولية. وإثر الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد وافقت قيادة المنظمة على المشاركة الفلسطينية في إطار الوفد الأردني، مبررة ذلك بضرورة النظر إلى المؤتمر بوصفه وسيلة للاتصال والتأثير وتجنب العزلة، وعدم ترك القوى الأخرى تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط، ومركزه القضية الفلسطينية، دون وجود الفلسطينيين أنفسهم.

منذ عام ١٩٩٤، أخذت السلطة الفلسطينية تحل محل منظمة التحرير في لعب دور الدولة قيد التكوين. واحتلت السلطة الموقع المركزي في عملية البناء المؤسسي والسياسي، محكومة بطبيعتها المؤسسية وعناصرها الاجتماعية وقيودها السياسية وبالظروف الإقليمية والدولية. ومنذ ذلك الحين، أضحت هي العامل الغالب في تحديد نوعية مشروع الدولانية الفلسطيني ومساره.

مع نهاية المرحلة الانتقالية (٩٩) بدا أن أسس قيام الدولة الفلسطينية، في ظل ظروف الشعب الفلسطيني آنذاك وموازين القوة في المنطقة ومستوى التأييد الدولي، لا تزال غير مستوفاة. فخطة التراكم التي سارت بموجبها المفاوضات لم تؤد إلا لنتائج محدودة، وأفسحت لتراكم معاكس لصالح وقائع خلقها الاحتلال على الأرض. ولذلك طالب البعض ببناء مقومات دولة وليس الإعلان عن دولة، وفق خطة سياسية تصحح الأخطاء السابقة وتفرض السيادة.

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وإبانها، أظهر تسارع الأحداث وتدهور الأوضاع مدى الحاجة إلى إعادة بناء نظام سياسي يقوم على مصادر أخرى للشرعية، ويعتمد الشراكة السياسية الحقيقية بديلاً للمحاصصة الفصائلية، ويكرس عمليات المساءلة والمراقبة ومأسسة القرار الوطني، ويعتمد الإصلاح السياسي الشامل مدخلاً لتحقيق ذلك.

بعد رحيل عرفات راهن البعض على إمكانية الفصل بين السلطة والمنظمة، لكن سرعان ما سقط الرهان. قايض الرئيس محمود عباس الهدنة بالموافقة على إعادة إصلاح المنظمة (إعلان القاهرة). بعد فوز «حماس» وانقلاب غزة جرى استحضار المنظمة للاستقواء بها واستخدامها، دون العمل الجدي على إصلاحها واستعادة دورها وتفعيل مؤسساتها وتأكيد مرجعيتها على السلطة الفلسطينية.

في عام ٢٠٠٤، ولمواجهة خطة الفصل، طرح البعض مرتكزات خطة وطنية إستراتيجية، تتمثل في توحيد الموقف على أساس التمسك بالأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني ورفض التعاطي مع خطة شارون. والمرتكز الثاني التمسك بالشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن على قاعدة برنامج السلام الفلسطيني. هذا علاوة على ثلاث قضايا أخرى؛ تسريع الحوار الوطني، وقف تردي مكانة السلطة الفلسطينية، تفعيل دور منظمة التحرير ومؤسساتها.

في ظل الانقسام، انعقد المجلس المركزي أكثر من مرة، وانتظمت اجتماعات اللجنة التنفيذية وأعيد توزيع الصلاحيات داخلها وحرص الرئيس عباس على اطلاع أعضائها على التطورات السياسية دون أن يصل الأمر حد المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات. في غضون ذلك أثمرت جولات الحوار عن تشكيل لجنة تفعيل المنظمة، وغير ذلك مما ورد في اتفاق المصالحة.

شكلت لقاءات القاهرة (أواخر ٢٠١٢، وأوائل ٢٠١٣) نقلة نوعية على مسار المصالحة، بإضفاء طابع سياسي، لأول مرة، على موضوعات الحوار. فقد جرى الاتفاق على أن هدف النضال هو الدولة المستقلة في حدود الرابع من حزيران، وعودة اللاجئين، وأن المقاومة الشعبية تشكل خياراً ضرورياً في هذه المرحلة. وفي حين بدا أن الرئيس عباس يعتمد «نهج المواجهة» ضد إسرائيل، قدمت حماس دلائل أخرى على براغماتيتها السياسية. لم يجر تطبيق أي من بنود الاتفاق سوى تحديث السجل الانتخابي، بينما أثير لغط كبير حول دخول «حماس» منظمة التحرير الفلسطينية من عدمه. وصف خالد مشعل اجتماع الإطار القيادي المؤقت، أو لجنة تفعيل منظمة التحرير، بأنه التأسيس الثالث للمنظمة.



اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني

تطالب بإرسال لجان تقصي حقائق حول الأسرى في سجون الاحتلال

بدعوة عاجلة من الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، اجتمعت اللجنة السياسية في المجلس اليوم الخميس الموافق ٢١٠٣/٤/٤ ، في الوقت الذي كان يتم فيه تشييع الشهيد ميسرة أبو حمدية، الذي استشهد في سجون الاحتلال نتيجة سياسة القهر التي يتبعها الاحتلال ضد الأسرى، عدا رفض معالجتهم، حيث كان يعاني الشهيد من مرض السرطان ولم يتلق العلاج اللازم مما أدى إلى استشهاده، وعبرت اللجنة السياسية خلال اجتماعها عن موقف المجلس الوطني تجاه قضية الأسرى.

واستنكر المجلس الوطني الفلسطيني، هذه الجريمة النكراء متوجها إلى كافة البرلمانات في العالم وإلى منظمات حقوق الإنسان لكبح جماح السياسة الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين الدولية ومع القانون الدولي الإنساني ومع اتفاقية جنيف الرابعة، ومعاملتهم كأسرى حرب.

وذكَّر المجلس الوطني الفلسطيني، أن دولة فلسطين التي تتمتع بصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة تتعرض لاستمرار الاحتلال وإتباع سياسة الظلم والقهر ومصادرة الأراضي واغتيال المواطنين العزل والذين كان آخرهم صباح هذا اليوم الرابع من نيسان الشهيد ناجي البلبيسي والشهيد عامر نصار اللذين تم اغتيالهما بسبب احتجاجهما السلمي على اغتيال الشهيد ميسرة أبو حمدية، مما يؤكد استهتار السلطات الإسرائيلية بالإنسان الفلسطيني، حيث أن الأسير سامر العيساوي الآن يعاني كما عانى منه الشهيد أبو حمدية.

كما أشادت اللجنة السياسية بحملة التضامن الشعبية والمظاهرات الواسعة التي خرجت داخل الوطن للتضامن مع الأسرى في معاناتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مما ادى ارتقاء شهيدين وإصابة عشرات الجرحى.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني إن دول العالم مطالبة باتخاذ موقف حاسم تجاه السلطات الإسرائيلية وسياستها الغاشمة تجاه الأسرى، من خلال إرسال لجان تقصي حقائق دولية من مجلس حقوق الإنسان الى الاتحادات البرلمانية الدولية وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي للاطلاع عن كثب على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي وإلزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني.

كا تقرر إرسال رسائل الى كل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية لاتخاذ مواقف جريئة تدين إسرائيل في معاملتها غير القانونية وغير الإنسانية تجاه الأسرى الفلسطينيين اسرى الحرية والنضال.

بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني:

يطالب كل المنادين بالحرية بمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الأسرى

أكد المجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، أن تضحيات الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي هي التي عبدت الطريق أمام الثورة الفلسطينية، وان دماء شهداء الحركة الأسيرة هي التي تنير الدرب لها، وسنبقى أوفياء لهذه الدماء الزكية وللتضحيات الكبيرة لهؤلاء الأسرى والشهداء، حتى تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية.

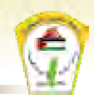
وقال المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه إن الاختبار والتحدي لكل المنادين بالحرية وحفظ كرامة الإنسان هو بالعمل والمساعدة على إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي باحترام وتنفيذ مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومحاسبتها دولياً على جرائمها بحق الأسرى الفلسطينيين كونهم طلاب حرية وكرامة يحاول الاحتلال سلبها منهم.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه الذي صدر اليوم الثلاثاء الموافق٢٠١٣/٤/١٦ أن الأسرى والمعتقلين الأبطال هم عماد الحركة النضالية الوطنية ضد المحتل، فهم الرواد في البذل والفداء، وستبقى قضيتهم على سلم أولويات القيادة الفلسطينية بكافة مستوياتها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الوفاء للأسرى ونضالهم يكون بالعمل المستمر والجاد لإطلاق سراحهم، وحشد الموارد المحلية والعربية والدولية وعلى كافة الصعد من اجل إنهاء معاناتهم المستمرة ، وأن يكون ذلك أحد المستلزمات الواجبة لاستئناف أية مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة بمؤسساتها المعنية بتفعيل اتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب ناضلوا من اجل حرية بلدهم، وان يكون هناك لجان متابعة دولية من منظمات حقوق الإنسان الدولية نظرا لاستمرار جرائم الحرب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسرى.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية وأصحاب الضمائر الحية للتدخل لإنقاذ حياة الأسرى خاصة الأسرى المضربين عن الطعام وفي مقدمتهم حياة الأسير البطل سامر العيساوي الذي سجل سابقة في الصمود والتحدي والتمسك بحقه في رفضه الاعتقال من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي .



١٧ نيسان يوم الأسير الفلسطيني....

عــــام الأمـــــل والـــعـــمـــل عـــلـــى طـــريــــق الحـــريــــة



أصدرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين تقريرا شاملا حول أوضاع الأسرى مع حلول إحياء يوم الاسير الفلسطيني ١٧ نيسان، وقال التقرير أن الذكرى تأتي في سياق الهبة الشعبية الواسعة التضامنية مع الأسرى وفي ظل الحراك الدولي السياسي والقانوني لإنهاء معاناة المعتقلين والإفراج عنهم.

سامر العيساوي التحدي والمحك:

قال تقرير وزارة الأسرى أن يوم الاسير يحل في ظل استمرار الإضراب الملحمي التاريخي للأسير المناضل سامر العيساوي منذ ٩ شهور، وفي ظل تدهور وضعه الصحي وتعرضه للموت المفاجئ في أية لحظة حسب الأطباء والمحامين.

وجاء في التقرير أن إضراب سامر العيساوي ومماطلة حكومة إسرائيل الطويلة في الإفراج عنه يعتبر قرارا وتوجها بقتله وإعدامه.

وحذر التقرير أن استشهاد العيساوي بسبب اللامبالاة الإسرائيلية سوف تفجر الأوضاع ف ي السجون وخارجها، وأن الشعب الفلسطيني لن يحتمل سقوط شهداء جدد في صفوف الأسرى .

ويعتبر إضراب العيساوي محكا ومنعطفا سياسيا وأخلاقيا للمجتمع الدولي ومواثيقه الحقوقية والإنسانية ولعملية سلام عادلة في المنطقة.

الشهداء الأسرى والغضب الشعبي:

إن سقوط ١٢ شهيدا منذ عام ٢٠٠٩، وسقوط ثلاثة شهداء أسرى منذ بداية عام ٢٠١٣ وهم أشرف أبو ذريع وعرفات جرادات وميسرة أبو حمدية أشعل شرارة الغضب الشعبي واعتبر مؤشرا على استمرار جريمة الإهمال الطبي واستمرار التعذيب بحق الأسرى وانتهاك إسرائيل لكافة المعايير الدولية والإنسانية.

وقد حان الوقت لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية لإرسال لجان تحقيق وتقصي حقائق حول أوضاع الأسرى المتدهورة في السجون ولوضع حد للوضع المأساوي الإنساني والمعيشي الذي يعيشه الأسرى في السجون والمعسكرات.

التوجه للمؤسسات الدولية لحماية الأسرى:

بعد الاعتراف بفلسطين كدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة واستمرار حكومة إسرائيل بعدم الاعتراف بالمركز القانوني للأسرى وبشرعية نضالهم كأسرى حرية، وبسبب تواصل جرائم الحرب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسرى، أصبح لا بد من استثمار المكانة الجديدة للفلسطينيين في المجتمع الدولي واستخدام كل أدوات القانون الدولي لأجل توفير الحماية القانونية للأسرى وإلزام إسرائيل باحترام أحكام وقواعد القوانين الدولية في تعاملها مع المعتقلين.

وزارة الأسرى دعت بالاستعجال إلى الانضمام إلى اتفاقيات جنيف والوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين على ما يقترفونه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الأسرى.

وترى الوزارة أن المعركة القادمة للشعب الفلسطيني هي المعركة القانونية على الساحة الدولية أمام عدم التزام حكومة إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية والعادلة.

الأسرى في أرقام:

حل يوم الاسير الفلسطيني في ١٧ نيسان ولا يزال نحو٤،٩٠٠ معتقل وأسير رهن الاعتقال في أكثر من ١٧ سجناً ومركز توقيف، بينهم (٢٣٥) أسيراً من الأطفال ، و(١٤) أسيرة وتعتبر الأسيرة لينا الجربوني من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ، والمعتقلة منذ ١٨ ابريل / نيسان ٢٠٠٢ أقدمهن في الاعتقال وهي تقضي حكما بالسجن الفعلي ١٧ عاماً ، و(١٤) عضو مجلس تشريعي بالإضافة إلى وزيرين سابقين .

إن سلطات الاحتلال أصدرت منذ العام ١٩٦٧ أكثر من خمسين ألف قرار بالاعتقال الإداري (ما بين قرار جديد أو تجديد الاعتقال الإداري) منهم ٢٣ ألف قرار منذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، بقي منهم (١٦٨) أسيرا رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة حتى الآن، كما تشير بيانات الوزارة إلى وجود (٥٣٣) أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة).

الأسرى القدامى جنرالات الصبر:

إن قائمة " الأسرى القدامى " وهو مصطلح يطلق على الأسرى الذين اعتقلوا قبل أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من مايو / آيار عام ١٩٩٤ ولا يزالون في السجون الإسرائيلية قد بلغت حتى مطلع ابريل / نيسان الجاري (١٠٥) أسرى ، وأن عمداء الأسرى منهم وهو مصطلح يُطلق على من مضى على إعتقالهم أكثر من عشرين عاما قد إرتفع إلى (٧٧) أسيراً ، فيما " جنرالات الصبر " وهو مصطلح يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم ربع قرن وما يزيد قد بلغ عددهم (٢٥) أسيراً..

ويعتبر الأسير كريم يونس من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ والمعتقل منذ يناير ١٩٨٣ هو عميد الأسرى وأقدمهم جميعاً .

ولا بد من الإشارة إلى أن هؤلاء " القدامى " كان من المفترض أن ينعموا بالحرية منذ سنوات طويلة وفقا للاتفاقيات الموقعة ما بين " إسرائيل " ومنظمة التحرير الفلسطينية وتحديدا اتفاقية شرم الشيخ الموقعة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، والتي نصت على (أن الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣، والذين اعتقلوا قبل ٤ أيار ١٩٩٤ أي قبل إعلان والمبادئ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن إسرائيل تهربت من التزاماتها في هذا الجانب، بجانب تهربها من التزامات أخرى، وأبقت هؤلاء في سجونها حتى اللحظة، مما زعزع ثقة الشعب الفلسطيني بالعملية السلمية، خاصة أن الشعب الفلسطيني متمسك بحرية الأسرى كشرط أساس لاستمرار العملية السلمية وللاستقرار في المنطقة، ويرى أن السلام العادل يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال وتحرير كافة الأسرى وفق جدول زمني واضح وملزم ، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

نحو ١٤٠٠ حالة مرضية و ٢٥ أسيرا مصابون بالسرطان:

مع نهاية شهر آذار من العام الجاري وصل عدد الأسرى الفلسطينيين المرضى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية إلى قرابة (١٤٠٠) أسير يعانون من أمراض مختلفة ، بينهم (١٧٠) أسيراً بحاجة إلى عمليات عاجلة وضرورية ، و(٨٥) أسيراً يعانون من إعاقات مختلفة (جسدية وذهنية ونفسية وحسية) ، و (١٦) مقيمون بشكل دائم في ما يسمى مستشفى سجن الرملة ، و(٢٥) أسيرا مصابون بمرض السرطان ، وكان قد استشهد أحدهم وهو الأسير ميسرة أبو حمدية في الثاني من الشهر الجاري

الشهداء الأسرى:

بلغ عدد الشهداء من الأسرى (٢٠٤) أسرى منذ عام ١٩٦٧ بسبب التعذيب والإهمال الطبي أو القتل العمد بعد الاعتقال ، أو نتيجة استخدام الضرب المبرح و الرصاص الحي ضد الأسرى ، بالإضافة إلى مئات الأسرى الذين استشهدوا بعد تحررهم من السجن متأثرين بأمراض ورثوها عن السجن والتعذيب والإهمال الطبي أمثال أشرف أبو ذريع وزهير لبادة ومراد أبو ساكوت وهايل أبو زيد، والقافلة تطول .

وأن (١٢٣) أسيراً ويشكلون ما نسبته (٦٣ ٪) من إجمالي الشهداء كانوا قد استشهدوا في الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ وحتى بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر٢٠٠٠ ، وأن (٨١) أسيراً استشهدوا منذ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم وكان آخرهم الشهيد " ميسرة أبو حمدية ".

وقد شهد العام ٢٠٠٧ أعلى نسبة لاستشهاد الأسرى داخل السجون الإسرائيلية حيث استشهد سبعة أسرى، خمسة منهم نتيجة الإهمال الطبي.

الأسرى والتدويل:

استكمالا للجهود التي بذلت على المستوى الدولي في تدويل قضية الأسرى باعتبارها قضية عالمية، وقضية العدالة الإنسانية والمجتمع الدولي، وذلك بعقد سلسلة من المؤتمرات واللقاءات الحقوقية والإنسانية على المستوى الدولي، فإن وزارة الأسرى وضعت إستراتيجية لعام ٢٠١٣ بنقل المعركة لأجل حقوق الأسرى إلى كافة المؤسسات الدولية لا سيما بعد الاعتراف بفلسطين كدولة وبدأت في وضع ترتيبات لعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية والتي ستبدأ يوم ٤/١٧ في مدينة رام الله بحضور أكثر من ١٠٠ شخصية دولية وحقوقية وبرلمانية ونشطاء حقوق إنسان من كل دول العالم.

وقال وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع أن ترتيبات تجري لعقد لقاء قانوني واسع مع خبراء في القانون الدولي في لاهاي خلال شهر يناير القادم ، ومؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة حول وضع الأسرى المرضى، وكذلك بدأت الترتيبات لعقد مؤتمر دولي حول اعتقال الأطفال.

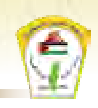
الأسرى و الحراك السياسي:

يأتي يوم الاسير في ظل حراك سياسي بهدف استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وجولات مكوكية أمريكية وأوربية بهذا الصدد في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي أوباما للمنطقة.

وثمنت وزارة الأسرى موقف الرئيس الفلسطيني أبو مازن والقيادة السياسية على أهمية الإفراج عن آلاف الأسرى وعلى رأسهم القدامى والمرضى والنواب والأطفال والنساء كاستحقاق وطني وسياسي لبدء أية مفاوضات سياسية.

ورات الوزارة أن قضية الأسرى قد أصبحت جزءا من الحل السياسي وليست قضية هامشية أو خاضعة للمعايير الإسرائيلية وللشروط العنصرية والابتزاز السياسي.

وأكد الرئيس أبو مازن على هذا الموقف عندما قال (إننا استطعنا تثبيت قضية الأسرى كقضية تفاوضية على قدم وساق مع قضايا التسوية الدائمة الست: القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه والأمن).



المكانة القانونية للأسرى في ضوء الاعتراف بفلسطين

.... إعداد: قدورة فارس
رئيس نادي الاسير الفلسطيني

كثر الحديث خلال الأشهر الماضية عن ضرورة التوجه بقضية الأسرى للمحافل الدولية مستفيدين من الوضعية القانونية الجديدة لدولة فلسطين بعد الاعتراف بنا في الأمم المتحدة، وقد لاحظت أن طبيعتنا الحادة كفلسطينيين هي السمة الأوضح في مناقشة هذا الموضوع، فهناك من يقول وبشكل قاطع بأن لا فائدة .. على خلفية أن المجتمع الدولي ظالم ومنحاز لإسرائيل، وهناك من يظن أن الوصول إلى المحافل الدولية سيقلب الأمور رأساً على عقب برحيل الاحتلال أو بالحد الأدنى أن تحول إسرائيل احتلالها إلى احتلال «عصري وراق» وبرأيي فإن تقديرنا للموضوع يجب أن لا يستند إلى اليأس والإحباط ولا إلى الإفراط في التفاؤل، حيث أن الاعتراف بنا كدولة غير عضو وفر لنا سلاحاً سياسياً وقانونياً وأخلاقياً جديداً لمقارعة الاحتلال.. فإما أن نجيد استخدام السلاح الجديد وتوظيفه في معركتنا مع الاحتلال توظيفاً خلاقاً يستند إلى معرفة عميقة بطريقة استخدامه، وإما أن يحكمنا الانفعال والتسرع وعبثية التصرف فلا نحقق شيئاً.

يجب أن نؤمن جميعاً أن النضال والمقاومة يجب أن تكون تعبيراً عن حالة عقلية وليس فقط وجدانية ضميرية، والحالة الكفاحية الجديدة التي يمكن أن تدخلها فلسطين الدولة تحتاج إلى أعلى درجات الحكمة والتوازن، فنحن نُناضل من أجل تحقيق أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال ولسنا مجرد شعب غاضب ومقهور .. فلا يصلح الغضب ولا القهر ليكون أساساً لاستراتيجية نضالية، ولهذا فإننا لن ننجح على جبهتنا الجديدة إلا إذا وفرنا كل متطلبات النجاح الذي من متطلباته الرئيسية العمل الذي يستند إلى معرفة ورؤية .. وفي إطار الاستراتيجية العامة للحركة الوطنية الفلسطينية.

يأخذ علينا البعض المغالاة والمبالغة في التركيز على قضية الأسرى خلال السنوات الأخيرة على قضايا أخرى لا تقل أهمية.. علماً بأننا نتناول قضية الأسرى في سياق حالة الكفاح التي يخوضها الشعب الفلسطيني، وإذا رغب البعض محلياً أن يأخذها معزولةً عن سياقها العام، فإن المجتمعات والأحزاب والقوى الفاعلة في المجتمع الدولي تتعامل معها بالضبط كما أردنا .. وعلى اعتبار أنها مدخل للتعامل مع القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة.. لذلك علينا نحن الفلسطينيين أن نفهم كيف لا نعكس حالة الجدل الداخلي العقيمة على جهودنا المبذولة في الإطار الأوسع والأرحب.

فالقوى الدولية حين تبدي التعاطف والتأييد مع قضية الأسرى لا تفعل هذا من منطلق التأييد للأشخاص الذين قاوموا الاحتلال ووقعوا في الأسر بل إيماناً منهم بالحرية والكرامة الوطنية التي هي حق لكل إنسان على وجه الأرض. وعليه فإن إثارة قضية الأسرى على الصعيد العالمي في المحافل القانونية والسياسية والحزبية والأكاديمية والفنية والأدبية، إنما يؤدي إلى حشد التأييد لقضية الكرامة والحرية والاستقلال التي هي أهداف شعبنا التي يناضل من أجل تحقيقها.

إن الشعب الفلسطيني يناضل في واقع مُعقد، وبالتالي فإننا إذا كُنا نُناضل من أجل أن نُثبت حقيقة أننا شعب بطل، فقد تحقق ذلك منذ زمن بعيد.. أمَا إذا كنا نريد تحقيق أهداف وطنية واضحة فذلك يستدعي توسيع جبهة النضال ضد الاحتلال لتشمل كل أنحاء الأرض.. وأن نعمل في ظل حضور عقلي وتوازن سياسي، فنحن كمن يمشي على حبل دقيق. فبعد أن أعطت فلسطين العملية السياسية كل متطلبات نجاحها وأدار الاحتلال الظهر لهذه العملية وصمت العالم، كان منطقياً أن تتوجه فلسطين للأمم المتحدة وكان القرار يحمل معاني التحدي، لكن بعد أن فقد الجميع مبررات الاصطدام المباشر بنا وإلحاق الضرر بقضيتنا، وقد حققت فلسطين خطوة واسعة نحو الأمام.

والآن ونحن نتلمس طريقنا للخطوة الأخرى التالية، فإن الأمر لا يقل أهمية أو حساسية عن القرار الأول، وبالتالي فإننا مرةً أخرى مدعوون لقدر كبير من التوازن قبل القيام بالنقلة التالية لأننا باختصار لسناً بصددً فتح جبهات أخرى غير جبهتنا مع الاحتلال، فمن هو معك عليك أن لا تُجنده ضدَك لأنَ ذلك ينطوي على حماقة كبيرة.

هناك مسائل كثيرة تجري في الكواليس وهي ممرات إجبارية لا بُدَ من المرور بها.. ونحن نعلم أنَ حكومة الاحتلال غير جاهزة لتوفير شروط استئناف العملية السياسية.. لذلك وبعد أن يقتنع الجميع أنَ الطرف المُعطل هو الإسرائيلي، وهذا لن يكون بعيداً.. حينذاك يمكن القيام بالخطوة الأُخرى في ظل أوسع تأييد دولي نحن بأمس الحاجة إليه. إذ أنَ التوجه للمؤسسات الدولية يُعتبر معركة نضالية حقيقية وليس مجرد أن نحمل مجموعة من الملفات ونذهب بها للقضاء الدولي، فهناك عملية إجرائية يجب أن نُنجزها كمقدمة وأساس لتحركنا.. حيث لا بُدَ من الانضمام والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية.. وهذه مُرتبطة بوضوح بفشل الجهود الدولية لاستئناف العملية السياسية.

بقي أخيراً أن أقول... أنَ قرار محكمة لاهاي بشأن الجدار، ووفقاً للعديد من الخُبراء الدوليين يُمكن الاستفادة منه والعمل وفقاً إليه في قضية الأسرى دون الحاجة للتوجه لنفس المحكمة لاستصدار فتوى جديدة يتحدَد بموجبها المركز القانوني للأسرى.

حيث أنَ القرار الأول يُحدد أنَ إسرائيل احتلَت الأرض الفلسطينية، وبالتالي فإنَ مقاومة الشعب الفلسطيني تُعتبر مقاومة مشروعة، وكذلك انطباق كافة المعاهدات الدولية ذات الصلة على الحالة الفلسطينية.. وأياً كانت توصيات الخبراء سواء بالذهاب مرة أخرى إلى محكمة لاهاي أم لا.. فإنه بعد شهرين من الآن سيكون واضحاً ما إذا استؤنفت العملية السياسية. وبالتالي سيترتب على ذلك ولو مؤقتاً تجميد الخُطوات الفلسطينية نحو التوجه للمؤسسات الدولية أو العكس. وحينها سيكون لزاماً علينا مُتابعة ما أُنجز في الأُمم المتحدة، بما لا يجعل هذا القرار الهام والاستراتيجي حبراً على ورق. وأعتقد أنَ العام ٢٠١٣ سيكون هاماً جداً بشأن قضية الأسرى.. فإمَا أن يكون هناك اختراق على طاولة السياسة، أو اختراق في الجبهة الدولية التي تتعدَى حدود المؤسسات القضائية.



المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى يوم الأرض :
عدوان الاحتلال لن يثني شعبنا عن مواصلة نضاله



استذكر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى السنوية السابعة والثلاثين ليوم الأرض، حيث ارتقى فيه إلى العلا كوكبة من شهدائنا الأبرار، الذين رووا بدمائهم الطاهرة أرض المثلث والجليل، ليؤكدوا للعالم أجمع تجذر شعبنا في أرض الآباء والأجداد، تجذر أشجار الزيتون على امتداد الوطن، لتسمو أرواحهم معانقة السماء كجبالنا الشماء في الجرمق والكرمل وجرزيم وعيبال.

كان ذلك، حين حاول الاحتلال الإسرائيلي مصادرة مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية التي يمتلكها أبناء شعبنا، الذين تصدوا بصدورهم العارية لقوات الاحتلال الغاشمة وصمدوا فوق أرضهم رغم العدوان بأشكاله المتعددة.

تأتي الذكرى في هذا العام في ظل ظروف وأوضاع صعبة ودقيقة، حيث يواجه شعبنا وقضيتنا الوطنية جملة من التحديات والمخاطر، فحكومة نتنياهو مستمرة في عدوانها وتنفيذ سياساتها الجائرة بحق الأرض والمقدسات وتواصل سلبها لما تبقى من أرضنا بهدف بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية عليها، وقطعان المستوطنين ما زالوا يعيثون فساداً في طول البلاد وعرضها، من خلال تصعيد اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم، والأسرى الأبطال في سجون الاحتلال ما زالوا يتعرضون لأبشع الممارسات الإجرامية، كل هذا، تحت سمع العالم وبصره، دون أن يحرك ساكناً لرفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يؤكد على تمسك شعبنا بثوابته وحقوقه الوطنية، ليشدد على أن عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد لن يثني شعبنا عن مواصلة نضاله العادل ضد الاحتلال مهما اتبع من سياسات وإجراءات، فشعبنا عاقد العزم، أكثر من أي وقت مضى، على دحر الاحتلال وإزالة الاستيطان وتحقيق أهدافه وتطلعاته في الحرية والاستقلال وإقامة دولته ذات السيادة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشريف.

إن المجلس يجدد دعمه ووقوفه إلى جانب القيادة الفلسطينية ممثلة بالسيد الرئيس أبو مازن في سعيه المتواصل لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما ويسجل المجلس مساندته الكاملة للسيد الرئيس في رفضه العودة إلى طاولة المفاوضات قبل الوقف التام والشامل للاستيطان الإسرائيلي وتحديد المرجعية التفاوضية بشكل واضح ودقيق.

ويكرر المجلس مطالبة الأسرة الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة بإجبار دولة الاحتلال على إنهاء احتلالها للدولة الفلسطينية، والالتزام بمتطلبات إنهاء الصراع وصنع السلام العادل القائم على أساس الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

ويوجه المجلس التحية إلى جماهير شعبنا في الوطن والمنافي والأهل في مناطق ١٩٤٨ على صمودهم ونضالهم ضد المحتل الغاصب ويجدد العهد والقسم على مواصلة درب الشهداء والجرحى والأسرى حتى العودة والدولة وتقرير المصير.



إحياء ذكرى يوم الأرض
وسط استمرار الانتهاكات الاسرائيلية

رصد تقرير صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٩، جملة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه خلال الأعوام الماضية، عشية يوم الأرض الذي يصادف الثلاثين من آذار.

وأشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وفقا لمؤسسة 'المقدسي' هدم منذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢ نحو ١,١٢٤ مبنى في القدس الشرقية، ما أسفر عن تشريد ما يقارب ٤,٩٦٦ مقدسيا، منهم ٢,٥٨٦ طفلا و١,٣١١ امرأة.

وأوضح التقرير أن إجمالي الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون جراء عمليات هدم مبانيهم في القدس وصلت ثلاثة ملايين دولار، وهي لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يسمى 'مخالفات البناء'.

ووفقا لبيانات المؤسسات الحقوقية الإسرائيلية، قامت سلطات الاحتلال بهدم نحو ٢٥ ألف مسكن في فلسطين منذ العام ١٩٦٧، مشيرة إلى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل منذ العام ٢٠٠٠، حيث تم إجبار ٣٠٣ مواطنين على هدم منازلهم بأيديهم.

وأضاف التقرير أن العام ٢٠١٠ شهد أعلى نسبة هدم ذاتي، وبلغت ٧٠ عملية، وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٤٩ عملية هدم، وفي العام ٢٠١١ بلغت ٢٠ عملية هدم ذاتي موثقة، فيما سجلت ١٤ عملية هدم ذاتي في العام ٢٠١٢.

ولفت إلى العديد من حالات الهدم الذاتي التي يتكتم عليها السكان، ولا يقومون بإبلاغ الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني عنها، حسب مؤسسة المقدسي، وفي الوقت الذي يشكل الفلسطينيون ٣٠٪ من السكان في القدس، فإنهم يدفعون ٤٠٪ من قيمة الضرائب التي تجبيها بلدية الاحتلال، وبالمقابل فالبلدية لا تنفق على الخدمات التي تقدمها لهم سوى ٨٪.

وأشار التقرير إلى أن نصف المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٢ في الضفة الغربية ٤٨٢ موقعا، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٣٦,٩٣٢ حتى نهاية العام ٢٠١١.

ويتضح من البيانات أن ٤٩,٨٪ من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي ٢٦٧,٦٤٣، منهم ١٩٩,٦٤٧ في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستوطنا مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٨ مستوطنا مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

وسلّط التقرير الضوء على معاناة المواطنين من جدار الضم والتوسع العنصري، موضحا أنه يحرم أكثر من ٥٠ ألف من حملة الهوية المقدسية من الإقامة بمدينة القدس.

وحسب بيانات معهد ‹أريج› للأبحاث التطبيقية فمن المتوقع أن يصل طول جدار الضم والتوسع نحو ٧٨٠ كيلومترا، اكتمل منه ٦١٪.

وتشير التقديرات وفقا لمسار الجدار، إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وحدود ١٩٤٨ بلغت حوالي ٦٨٠ كيلومترا مربعا في العام ٢٠١٢، أي ما نسبته حوالي ١٢,٠٪ من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي ٤٥٤ كم² أراض زراعية ومراع ومناطق مفتوحة، و١١٧ كم² مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية، و٨٩ كم² غابات، بالإضافة إلى ٢٠ كم² أراض مبنية فلسطينية.

ويعزل الجدار نهائيا حوالي ٣٧ تجمعا يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع ٢٤ تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، كما يحرم الجدار أكثر من ٥٠ ألف من حملة هوية القدس من الوصول والإقامة بالقدس، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار ١٧٣ تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على ٨٥٠ ألف نسمة، وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

وأوضح التقرير أن حوالي ١١,٨ مليون نسمة يعيشون في فلسطين التاريخية، كما هو في نهاية العام ٢٠١٢، والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٧,٠٠٠ كم²، ويشكل اليهود ما نسبته ٥١٪ من مجموع السكان، ويستغلون أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية للأراضي، بينما تبلغ نسبة الفلسطينيين ٤٩٪ من مجموع السكان ويستغلون حوالي ١٥٪ من مساحة الأرض، ما يقود إلى الاستنتاج بأن الفرد الفلسطيني يتمتع بأقل من ربع المساحة التي يستحوذ عليه الفرد الإسرائيلي من الأرض.

ورصد التقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأراضي الفلسطينية، مشيرا إلى أن العام ٢٠١٢ شهد هجمة شرسة على الأراضي، حيث طالت الاعتداءات أكثر من ٢٤ ألف دونم بالاستيلاء أو التجريف أو الحرق، وأكثر من ١٣ ألف شجرة مثمرة تم تدميرها، الأمر الذي يعني الإضرار بالبيئة الفلسطينية، وكذلك أعلنت سلطات الاحتلال عن المصادقة على إقامة ما يزيد على ٣٦ ألف وحدة سكنية تركزت في المستوطنات في محيط القدس.



تقرير حول اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية

.... إعداد: زهير صندوقة
مندوب فلسطين

عقد المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعاً له في طهران، في الفترة من ٦-٧/٥/٢٠١٣.

شارك في الاجتماع وفود برلمانية تمثل الدول التالية: فلسطين، باكستان، الكويت، لبنان، بنغلادش، اندونيسيا، الأردن، أفغانستان، سوريا، سيريلانكا، إيران، تركيا، روسيا الاتحادية، كوريا الشمالية، العراق.

مثل المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع الأخ زهير صندوقه.

تدارس المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية:

- المصادقة على جدول الأعمال وانتخاب المكتب.
- كلمة رئيس المجلس التنفيذي.
- تقرير الأمين العام، الدكتور نجاد حسينيان.
- نقاش عام.
- تبادل الآراء حول تفعيل الجمعية (الرئاسة، بنود جداول الأعمال، تعزيز مشاركة فرقاء الجمعية).
- النظر في مشاريع القرارات الصادرة عن: لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة، لجنة الشؤون السياسية.
- أية شؤون أخرى.

رئس الاجتماع السيد أبو ترابي فرد، نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني، والذي ألقى كلمة على صلة بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

تبعه في القاء الكلمة الدكتور نجاد حسينيان، الأمين العام للجمعية الذي أكد فيها على الإمكانيات الكامنة في الجمعية لأداء دور أكثر تميزاً، كما شرح الأسباب وراء تأخر انعقاد الجمعية والتي أرجعها إلى اعتذار الدوما الروسي عن عقد دورة الجمعية في روسيا، كما كان مقرراً والأوضاع غير المستقرة التي سادت المنطقة العربية ولا زالت على مدى أكثر من عامين.

ومن ثم جرى نقاش عام حول الأوضاع العربية الراهنة، بشكل خاص والأوضاع في الدول الآسيوية، بشكل عام.

وكان أول المتحدثين حسن فضل الله (لبنان) الذي أشار إلى أن أغلب المشاركين يعانون من أزمات، أكثرها خارجي، على المستويين الأمني والسياسي، مما يتطلب العمل الدؤوب بين أطراف الجمعية لمواجهة هذه التحديات، مؤكداً أن للبرلمانات، كونها تمثل شعوبها، دوراً أساسياً في تلك المواجهة، مشيراً إلى أن لبنان لديه طموحات فيما يخص الطاقة ولكن إسرائيل تضع يدها على مصادر الطاقة، ليس في لبنان وحده ولكن أيضاً في دور الجوار.

وبالنسبة لسوريا، أشار إلى أن هناك تطوراً خطيراً يتمثل في العدوان الإسرائيلي على سوريا ومحاولة التأثير في الأحداث الجارية فيها، إضافة، إلى تدخلات أخرى أميركية وغير أميركية. وبالنسبة لموضوع الثقافة، خاصة فيما يتعلق بالدين، أوضح أن هنالك اعتداءات على رموز دينية، الهدف منها إثارة الفتنة الدينية والطائفية وفكفكة النسيج الاجتماعي لدولنا، مما يستوجب إجراء حوارات، وبشكل خاص في المشرق العربي.

وأشار الدكتور قصي السهيل، النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي إلى أن آسيا لديها من الإمكانيات ما يجعلها مؤهلة للعب دور أكبر من دورها الحالي، مؤكداً على أن المجلس التنفيذي يعقد في ظرف حساس، وبأن التحدي الأكبر هو تحدي الإرهاب، داعياً إلى إيجاد آليات لمواجهته، منوهاً إلى أنه، ليس من الغريب، امتداد النزاعات الطائفية إلى أفغانستان وباكستان والعراق وسوريا ولبنان، ودول أخرى.

وبالنسبة للوضع في سوريا، عبر عن قناعته بأنه لا يمكن إجراء حل هناك بالطرق العسكرية، وقد انتقد الجامعة العربية لاتخاذها جانب طرف دون الآخر، كما قال. وبالنسبة لموضوع اللاجئين السوريين، أشار إلى أن مشكلتهم لا يمكن حلها إلا بحل الأزمة السورية.

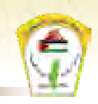
وأعرب السناتور مشاهد سيد (باكستان) عن اعتقاده بأن هنالك ثقافات غربية تهدد الحضارة الإسلامية، مشيراً إلى أن آسيا تشهد فترة ازدهار اقتصادي وأن الغرب وإسرائيل في تراجع، وأنه لا بد من البحث عن حلول لمشاكل آسيا، خاصة الفقر من خلال التواصل بين المنظمات ومع الآسيان، التي تضم عشر دول آسيوية، وتعزيز العلاقات بين الأطراف السياسية الآسيوية.

وأشار الدكتور سورحمان هداية (رئيس وفد باكستان) إلى أن التنمية المستدامة يجب أن تشمل الجميع، داعياً المشاركين إلى البحث في الأزمات الاقتصادية التي تواجه شعوب آسيا، معرباً عن اعتقاده بأن بعض تلك الأزمات انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية، مبيناً أن آسيا تواجه مشاكل أخرى من مثل اللاجئين والمهجرين.

وقد طالب أبو ترابي فرد (إيران) بإدانة الجرائم التي ترتكب في ماينمار.

وقد أكد العين الدكتور محمد الصقور (الأردن) على الدور الاستشاري في المستقبلي للجمعية، مشيراً إلى أهمية العلاقات الحوارية التي تتم في إطار الجمعية في جميع المجالات سواء الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، منوهاً إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية محورية وهي دائماً على جداول أعمال الجمعية.

وبالنسبة للوضع في سوريا، أشار إلى أن معاناة الشعب السوري تنعكس على الشعب الأردني الذي يعاني أيضاً كنتيجة للوضع في سوريا، داعياً إلى حل سلمي فوري دون أي تدخل أجنبي، مؤكداً على أن التحاور السلمي بالكلمة وليس بالبندقية، مشيراً إلى أن حرية الحركة بين الجانبين الأردني والسوري تتم بدون تأشيرات وبأن العدد الإجمالي للاجئين السوريين الذين دخلوا الأردن يقارب المليون والربع بين مسجلين رسمياً وغير مسجلين، وهذا الرقم يشكل ١٥٪ من سكان الأردن، مبيناً تداعيات هذا الأمر أمنياً على الوضع في الأردن وبالذات في مجال المخدرات والأسلحة، إضافة إلى



تداعياته على الوضع الاقتصادي، منوهاً إلى أن ٦٥٪ من صادرات الأردن كانت تتم عن طريق سوريا.

وقد أكد صالح عاشور، رئيس الوفد الكويتي على دعم الكويت للشعب الفلسطيني، وثمّن حصول فلسطين على وضع الدولة غير العضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالب بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، وأدان ما يجري في ماينمار، وأعلن أن وفداً كويتياً سيقوم بزيارة لماينمار قريباً . وبالنسبة للوضع في سوريا، أوضح أن الحل لن يكون إلا حلاً سلمياً من خلال الحوار، ودعا إلى تأييد القرارات الخاصة بإدانة الاحتلال الأجنبي والإرهاب، وأعرب عن استعداد الكويت لاستضافة اجتماعات لجان الجمعية.

وأشار رامي صالح، رئيس الوفد السوري إلى ما أسماه عدواناً أميركياً . إسرائيلياً، سعودياً . قطرياً يقع على سوريا، لأن سوريا، بحسب قوله، تمثل المقاومة، مضيفاً بأن سوريا تمثل الإسلام المعتدل، وبأن إسرائيل تدخلت بضرب مواقع سورية عندما رأت المكتسبات التي يحققها الجيش السوري، مشيراً إلى أن سوريا تعاني من حصار اقتصادي واسع، إضافة إلى حصار للفضائيات السورية، وبأن لدى سوريا معتقلين تكفيريين ومجاهدين من ٢٩ دولة، وعلى أن الرئيس السوري هو من وضع إطاراً عاماً للحل السياسي، وأنه يجب القضاء على من أسماهم بالإرهابيين الذين يحملون السلاح، مؤكداً على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لسوريا.

وشدد يوكسل أوزدن، رئيس الوفد التركي على أن قارة آسيا تتقدم بينما تتراجع أميركا وأوروبا ليس فقط في المجال الاقتصادي ولكن في مجالات أخرى. وقد طالب بتحضير ورقة عمل محددة في العام القادم، يمكننا التحدث من خلالها عن مواضيع معينة من مثل الطاقة والنساء والمعاقين والفساد، مضيفاً بأن معظم الدول الآسيوية، بما فيها تركيا، تركز على مشاكلها الخاصة، مع أن هناك كثيراً من المشاكل المشتركة، مطالباً بعقد اجتماعين للمجلس التنفيذي للجمعية سنوياً. وبخصوص الرئاسة، اقترح أن تكون الرئاسة بحسب المجموعات الإقليمية وليس بحسب الحروف الأبجدية.

وقد اعترض على قول المندوب السوري بأن تركيا تتبنى الإرهاب، مشيراً إلى أن تركيا فقدت ١٤ ألف شخص خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الإرهاب، وأكد على أن تركيا تدعم وحدة سوريا، أرضاً وشعباً، وبأنها تدعو إلى حل سلمي في سوريا، وأدان استخدام الأسلحة الكيماوية، وقال بأن الشعب التركي يستوعب معاناة الشعب السوري، وقد أعرب مندوب باكستان عن استعداد باكستان استضافة الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠١٣.

فيما يخص موضوع تعزيز دور الجمعية البرلمانية الآسيوية، المدرج على جدول الأعمال دعت عضو الوفد الإيراني، فاطمة رخبار إلى الأخذ بعدة اقتراحات هي:

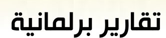
١. دعوة الجمعية إلى تبادل وجهات النظر حول المعاهدات الدولية التي تطرح للمصادقة، مبينة بأن إيران لم تنضم إلى معاهدة التمييز ضد المرأة، متهمة الاتحاد الأوروبي والكونغرس الأميركي باتخاذ قرارات تهدف إلى تأكيد هيمنتهم على الدول .
٢. المطالبة بضرورة وضع أولويات كل سنة، معتبرة أن الطائفية أولوية في هذه المرحلة.
٣. الدعوة إلى الاستعانة بالمستشارين والخبراء في المواضيع ذات الاختصاص.
٤. المطالبة بحضور أقوى لرؤساء البرلمانات.
٥. الدعوة إلى تواجد أكبر لوسائل الإعلام في اجتماعات الجمعية.
٦. المطالبة بالتواصل مع المؤسسات غير الحكومية.

وقد طالب نازار فيري، مندوب بنغلادش بإنصاف ملايين العمال البنغاليين المهاجرين، كما دعا إلى إزالة الاحتلال من فلسطين.

في اليوم التالي، صادق المجلس التنفيذي بعد النقاش على مشاريع القرارات الصادرة عن اللجان الدائمة الثلاث: لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة، لجنة الشؤون السياسية، ولجان العمل التابعة لتلك اللجان.

مساهمات مندوب فلسطين:

- ألقى مندوب فلسطين كلمة، شكر في بدايتها الدول الآسيوية التي صوتت بمجملها لصالح القرار الخاص باعتبار فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة، وبيّن ما لهذا القرار من أهمية.
- أكد على أن المصالحة الفلسطينية مصلحة فلسطينية وأن الانقسام مصلحة إسرائيلية، وبأن المصالحة التي تمت في القاهرة سائرة في طريقها دون عوائق تذكر.
- بين معاناة شعبنا تحت الاحتلال، والعدوان الإسرائيلي المستمر على حقوق شعبنا، وثبات الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية على ثوابتنا الوطنية، وعدم الرضوخ للضغوطات، خاصة في قضية الدولة والإصرار على الذهاب إلى الأمم المتحدة، وعدم استئناف المفاوضات قبل التوقف التام للاستيطان والقبول بالمرجعيات الدولية، ذات الصلة والتقيد بأزمنة محددة لتنفيذ ما يتفق عليه.
- أكد على خطورة المحاولات الجارية لإثارة الفتن الدينية والطائفية والعرقية بين الشعوب الآسيوية بعامة، وشعوب منطقتنا، بخاصة.
- أكد على ضرورة أخذ الحذر من محاولات حرف البوصلة عن العدو المركزي، ألا وهو الكيان الصهيوني المحتل بخلق أعداء وهميين هنا وهناك.
- في موضوع تفعيل دور الجمعية البرلمانية الآسيوية، اقترح إضافة بند آخر على البنود المقدمة من الوفد الإيراني وهي الطلب إلى الجمعية إرسال وفود تقصي حقائق وبعثات إشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية على غرار ما تقوم جمعيات برلمانية إقليمية ودولية أخرى. وقد تمت الموافقة على ذلك.
- انتقد ما جاء في الفقرة الثانية من الإعلان الصحفي الخاص بالوضع في سوريا والذي يندد بتدنيس المواقع الدينية في سوريا والقول بأن ذلك الأمر لن يؤدي إلا إلى تعزيز الانقسام بين المسلمين، موضحاً بأنه لا يجوز الإشارة إلى أن عملاً إرهابياً أو أعمال إرهابية يمكن أن تحدث انقساماً بين المسلمين لأن جمهرة المسلمين، بغض النظر عن الطائفة التي ينتمون إليها، بل المجتمع الإنساني بأسره يندد بمثل هذه الجرائم.
وقد عدل البيان بما يتناسب مع مقترح مندوب فلسطين، حيث طلب رئيس الجلسة إرسال المقترح بشكل مكتوب، وقد تم ذلك.
- ساهم مندوب فلسطين في نزع التوترات التي نشبت بين أكثر من طرف خاصة بين مندوبي سوريا وتركيا، وقد أشاد الكثير من الوفود، بمن فيهم رئيس الجلسة بذلك.

تقرير حول الاجتماع التاسع للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط المنعقد في ١١ / ٤/ ٢٠١٣

.... إعداد: تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
رئيس الوفد الفلسطيني

تقرير عن اجتماع اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط في بروكسل (بلجيكا) يوم الخميس ٢٠١٣/٤/١١
تم عقده برئاسة السيدة توقيه صيفي ممثلة فرنسا ،بمشاركة الوفد الفلسطيني المؤلف من :-

- الأخ تيسير قبعة – نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس الوفد
- الأخت جهاد أبو زنيد
- الأخ زهير الخطيب
- الأخ إبراهيم أبو عياش
- الأخ عبد الله عبد الله – الذي انتدب نائبا لرئيس اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط والتي اقرت قرارا فيما يلي نصه:

نؤمن بشـــدة بأن السلام في الشرق الأوسط مطلوب بقوة لتجنب التطرف والراديكالية والعنف، وعليه فإننا نطالب بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم بين العرب والإسرائيليين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ، والتوقف عن بناء المستوطنات ووقف الأعمال العدائية من كلا الجانبين ، وإطلاق ســـراح الأسرى الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والقابلـــة للحياة والمتواصلة جغرافيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة علـــى أساس حدود عام ١٩٦٧ وتكون القدس عاصمة لدولتين تعيشان في امن وسلام.

ومن الجدير بالذكر إن وفد ألمانيا والدنمارك قد طالبا بتخصيص " الكاتيوشا " وإدانة مطلقيها على إسرائيل وهنا تصدى رئيس الوفد لهذا الموقف وذكرهم بان ألمانيا هي التي تزود إسرائيل بالغواصات والسلاح وان الفلسطينيين هم الضحايا غير المباشرين لما قامت به النازية ضد اليهود.

ولكن في النهاية ثبت إدانة الكاتيوشا وقصف الطيران الإسرائيلي المستمر لغزة ، وقد تغيب وفد إسرائيل عن حضور هذه الاجتماعات .

وعقب ذلك تلاوة رئيسة اللجنة لفقرات من رسالة بعثها الأخ الدكتور " حسن خريشه " عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ، والتي تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية منعته من مغادرة فلسطين للالتحاق باجتماعات اللجنة ، وقد عقبت الرئيسة على ذلك بأنها ستقدم احتجاجاً لدى السلطات الإسرائيلية على هذا التصرف.

هذا وقد ترأس الأخ تيسير قبعة – رئيس الوفد الفلسطيني الاجتماع العربي الذي عقد مسبقا قبل اجتماع اللجان وحدد في هذا الاجتماع الخطوط السياسية التي يجب أن نتفق عليها ، كذلك تم ترشيح السيد " سعد هايل سرور " ليرأس الجمعية في الدورة القادمة ، والمغرب فقد أخذت اللجنة الثقافية ، وفلسطين نائبا لرئيس اللجنة السياسية ، وقد استمر النقاش مدة ساعتين. و قد تم التوصل الى ما يلي

- اعتماد محضر اجتماع الجلسة الثامنة المنعقدة في الرباط يوم ٢٥/آذار /٢٠١٢
- اعتماد مسودة ميزانية العمل.

- ثم جرت مناقشة عامة أثارت فيها رئيسة الوفد الألماني مجددا موضوع "الكاتيوشا" ولم يشأ رئيس الوفد الفلسطيني الرد مباشرة وأجّل الرد إلى البند القادم ، حيث ذكر أن أساس مشكلة الشرق الأوسط هي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وان سبب كل المشاكل هو الاحتلال ومن حق الشعوب التي تحتل أراضيها المقاومة بكل الوسائل المتاحة فالفرنسيون قاوموا الاحتلال الألماني لفرنسا بكل الوسائل (المسلحة والسلمية) ونحن نستغرب إن ألمانيا لحد ألان تقوم بتسليح إسرائيل وتقدم لها المال بحجة ما قامت به ألمانيا تجاه اليهود في أوروبا ونحن كفلسطينيين سيأتي اليوم لنطالب بالتعويض من إسرائيل ومن ألمانيا ، لأننا ضحايا غير مباشرين لما اقترفته النازية تجاه اليهود ، ومع مزيد الأسف إن اليهود يمارسون المجازر والمذابح ضد الشعب الفلسطيني ، ونحن مطلبنا واضح وهو تطبيق شعارات الشرعية الدولية وقدمنا تنازلات هائلة من اجل السلام عندما اعترفنا بان فلسطين التاريخية دولتان لشعبين مع العلم بان إسرائيل تحتل ٧٨٪ من الأراضي وبقي للفلسطينيين ٢٢٪ وهم أيضا يطالبون بأجزاء من المتبقي لنا.

ثم شرح كيف أن سلطات الاحتلال هدمت كافة مشاريع البنية التحتية التي بناها الأوربيون ، هذا مع العلم أن أعضاء قد شاركوا في اللجان المختلفة:

الأخ زهير الخطيب – شارك في اللجنة الثقافية ، وطرح الموضوعات التالية :- مفاعل (ديمونه) وأثره السلبي على الفلسطينيين والأردنيين وتسببه بتفشي مرض السرطان.

- كما شرح بالتفصيل الآثار السلبية لجدار الفصل العنصري من حيث تقطيع المناطق عن بعضها البعض وإضعاف الأوضاع الاقتصادية للأسر باجتثاث محاصيلها الزراعية ومصادرة أراضيها وإعاقة العملية التعليمية أمام الطلبة لصعوبة التنقل من والى المدارس خلف الجدار أو أمامه.

- كما أثار موضوع القدس ، وهدم المساجد والكنائس وتغيير الأسماء إلى العبرية وأكد أن سلطات الاحتلال تحاول محو أي اثر ثقافي للشعب الفلسطيني في المنطقة.

لجنة المرأة :

وقد مثلت الأخت جهاد أبو زنيد فلسطين في اجتماعات اللجنة ، وقدمت مداخلة حول ما تعانيه المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال الإسرائيلي سواء على الحواجز التي بلغ عددها حوالي ٦٠٠ حاجز حيث توفيت العديد من النساء الحوامل بفعل التأخير المتعمد ومنع وصولهن إلى المشافي في الوقت المناسب.

كما تحدثت عن جدار الفصل العنصري وأثره السلبي على المرأة الفلسطينية ، وحول الاعتقالات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات والعذابات التي تعيشها ليضل بفعل الاعتقال للزوج والابن والأشقاء والآباء ، وبالرغم من كل هذا فالمرأة الفلسطينية تناضل جنبا إلى جنب ضد الاحتلال فهي منتخبة في المجلس التشريعي وتتسلم عدداً من الوزارات ، وتعتبر المرأة متقدمة في وضعها عن باقي الوسط المحيط بها.

اللجنة الاقتصادية:

حضر هذه اللجنة الأخ إبراهيم أبو عياش مندوبا عن الوفد الفلسطيني وأشار في مداخلته للنقاط التالية:

١ - احتجاز أموال الضرائب التي تحصلها سلطات الاحتلال من



الفلسطينيين مما يؤثر على الوضع الاقتصادي للمواطن الفلسطيني.
٢ - الحواجز العسكرية وإغلاق الجسور والمداخل المؤدية للضفة الفلسطينية والحصار المفروض على غزة.
٣- منع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للخارج.
٤ - منع إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية من إقامة أية اتفاقيات تجارية مع الدول العربية أو الأجنبية.

وقد تم اتخاذ التوصيات التالية :

١- التأكيد على الحاجة إلى الاستفادة من الفرص الناشئة لتعريف النموذج الاقتصادي.
٢ - التشديد على أهمية تعزيز زيادة التجارة المنسجمة والمتوازنة بين دول الاتحاد من اجل المتوسط.
٢- دعوة الدول الاعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط والمؤسسات الدولية الى ضمان الظروف الملائمة لإقامة منطقة للسلام والديمقراطية والاستقرار.
٣- تشجيع الدول على مزيد من برامج التدريب المهني والتميز عالية الجودة لخلق الوظائف التي تتطلب المهارات المناسبة لتنمية اقتصادية تنافسية.
٥ - الاعتراف بان السياحة الثقافية والتراثية التي تعتمد على المدن التاريخية والمواقع هي إحدى أهم دعائم الاقتصاد المتوسطي.
٦ - تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط بينما ترفض التنافسية في العمل وهجرة الأدمغة.
٧ - ترحب بتمديد ولاية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي يكمل النمو الذي أحرزه البنك الأوروبي للاستثمار فيما يتعلق بتمويل أنشطته في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
٨ - تشجع العديد من البنوك الأوروبية والمؤسسات التي تستثمر داخل البحر الأبيض المتوسط وحوله على تطوير إستراتيجية مشتركة بحيث تكون مرجعاً للمبادرات الاستثمارية المستقبلية
٩ - تدعو إلى إنشاء صك مالي محدد للمنطقة ، وذلك لتلبية احتياجات بلدان البحر الأبيض المتوسط.
١٠ -ترحب بمبادرة جسور الأعمال المولة في الاتحاد الأوروبي وتركيا ، والتي تهدف إلى تعزيز المبادرات الاستثمارية المشتركة الثلاثية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (خاصة مصر ، تونس ، وفلسطين) .
١١ -من الضروري تعزيز الشراكة الاجتماعية وإقامة خطة تمويل للقروض الصغيرة لصياغة الاستراتيجيات الصناعية المشتركة.

لجنة الطاقة والبيئة والمياه:

حضر اجتماعات هذه اللجنة الأخ إبراهيم أبو عياش وانتخب نائبا لرئيس اللجنة قد وبحث المواضيع التالية:-

١ - مصادر الطاقة المتجددة.
٢ - المحطات البحرية تحت الماء.
٣ - المدن البيئية
٤ - حملة. "let us do it"

وأشار الأخ أبو عياش بمداخلته إلى قيام سلطات الاحتلال بدفن النفايات النووية في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة ، وكذلك قطع أشجار الزيتون التي يعتمد عليها المزارع الفلسطيني ، والى أثار الجدار جدار الفصل العنصري السلبية على البيئة ، وتسببه في اقتلاع آلاف الأشجار المزروعة.

كما تحدث عن سيطرة المستوطنين وسلطات الاحتلال على منابع وأحواض المياه في الضفة والأراضي المحتلة ، وكيف أن المستوطنين ينعمون بالمسابح في منازلهم بينما يحتاج الفلسطيني لماء الشرب.

وقد اقترحت لجنة الطاقة والبيئة والمياه ما يلي:

١- تؤكد من جديد على ان الحفاظ على البيئة يجب أن يكون مصدر قلق دائم لجميع العاملين على عملية التنمية المستدامة في المنطقة.
٢ -الاستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الثالثة من خلال تعزيز مصادر الطاقة النظيفة المتجددة والتوصل بالتالي إلى التحرر من قيود استيراد الطاقة.
٣ - دعم مصادر الطاقة المتجددة وبشكل خاص طاقة الرياح والشمس، إضافة إلى الطاقة المستمدة من البحر ومن المخلفات.
٤ - الاستفادة الأكبر والأفضل من فرص الأسواق ، من خلال تشجيع تعاون أكثر فعالية بين الشمال والجنوب.
٥ - إبراز أهمية مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها المحرك الأساسي لفرص العمل.
٦ - تقديم دعم خاص لثلاث أو ست مبادرات رئيسية للاتحاد من اجل المتوسط.
٧ - إبراز أهمية مصادر الطاقة المتجددة على أنها احد عوامل المعالجة وتخطي الأزمة في عصر التغيرات والتقلبات كما في الربيع العربي على سبيل المثال.
٨ - التركيز على التقنية الخضراء .
٩ - دعوة أعضاء مكتب اللجنة لحضور لقاءات الفريق العامل المعني بالتحضير لاجتماع وزراء طاقة دول الاتحاد من اجل المتوسط

اما على صعيد المدن البيئية

اقترحت لجنة الطاقة والبيئة والمياه ما يلي:

١٠ -دعم تطوير وتشبيك المدن من اجل التعاون معا على مواجهة التحديات في قطاعات الطاقة والبيئة والمياه.
١١ -تقديم البرنامج من خلال ورؤساء البلديات المشاركين للجمعية العمومية القادمة ، وتقديم طلب إلى الأمانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط لإصدار توصيف للمشروع.

على صعيد المحطات البحرية تحت الماء:

دعت لجنة الطاقة والبيئة والمياه إلى:

١٢ -تقديم الدعم والمساعدة لإنشاء مناطق بحرية.

على صعيد حملة Lets do it

تشير لجنة الطاقة والبيئة والمياه إلى ما يلي:

١٣ -الاتفاق على تنفيذ حملة Lets do it
١٤ -اقتراح اتخاذ قرار بعقد اجتماع سنوي لمبادرة التعاون Lets do it للدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط.
١٥ -إطلاق الحوارات والمباحثات الأولية مع منظمات غير حكومية ختاما تقترح لجنة الطاقة والبيئة والمياه ما يلي:
١٦ -منح الموضوعات التالية أولوية خاصة خلال هذه الفترة وحتى انعقاد المؤتمر العام القادم ٢٠١٤ / ٢٠١٣

أ. ضمان الأمن الغذائي على خلفية تحولات المناخ وتبني المزيد من الأساليب الطبيعية والبيئية في الزراعة ، علاوة على تقنيات الطاقة المتجددة.
ب. مشكلة مياه الشرب (خاصة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ومصادر المياه التقليدية مثل نهر الأردن ونهر النيل.
ت. تشكيل منتدى متوسطي من منظمات غير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
ث. الحاجة إلى تحسين شبكة توزيع الكهرباء في منطقة المتوسط لتوطيد التعاون في قطاع الطاقة.

١٧ -تعميق وتطوير التعاون القائمة حاليا وتقوية دورها وفعاليتها وخاصة تلك القائمة مع منظمات أخرى.
١٨ -موائمة وتنفيذ البرامج والقرارات القائمة بالاشتراك مع كافة الدول المتوسطية الشريكة.

تقرير زيارة

عن اجتماع رؤساء برلمانات دول الاتحاد من أجل المتوسط المنعقدة في مارسيليا (فرنسا) يومي ٦ و٧ / نيسان/ ٢٠١٣

إعداد: عبد الله عبد الله
عضو المجلس الوطني الفلسطيني



شارك الأخ/ عبد الله عبد الله في اجتماع رؤساء برلمانات دول الاتحاد من أجل المتوسط ممثلاً بالأخ / سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وبتكليف من سيادته، وذلك يومي ٦ و ٧ من نيسان بمدينة مارسيليا الفرنسية، وقد شارك في المؤتمر (٤٢) رئيساً أو نائب رئيس لبرلمانات دول الاتحاد من أجل المتوسط وتغيب عن المؤتمر وفد إسرائيل.

وعلى هامش المؤتمر عقدت مؤسسة Anne Lindh التي يرأسها المغربي اندري أسولي، مستشار الملك المغربي، حيث حضر مؤتمرها (١١٥٠) منظمة مجتمع مدني، بينهم وفد كبير من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وناقشوا المشاكل التي تواجه دول البحر المتوسط في ظل الربيع العربي واستمرار الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضايا الاقتصادية والثقافية وحقوق المرأة والحركة بين مواطني ضفتي البحر المتوسط.

وفي الجلسة التي عقدها رؤساء البرلمانات أو نوابهم برئاسة السيد مارتن شولتز (الألماني) رئيس البرلمان الأوروبي والنائب في الجمعية الوطنية الفرنسية السيد/ ميشيل فوزيل، وهو محافظ الإقليم الجنوبي في فرنسا والسيد/ أندري أزولي تحدث في هذه الجلسة عدد من رؤساء البرلمانات، وشارك في الحديث الأخ/ عبد الله عبد الله ممثل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بكلمة تضمنت الأوضاع السياسية التي تعيشها فلسطين المحتلة نتيجة استمرار الاحتلال وسياسته العنصرية ومحاولات تدنيس المقدسات ومصادرة الأراضي والتوسع في الاستيطان، وركز على الشهداء الأسرى نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي مطالباً بضرورة العمل على إطلاق سراحهم وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والالتزام بمتطلبات عملية السلام الواردة في خارطة الطريق والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مطالباً بإرسال لجنة تقصي حقائق للبحث في أوضاع أسرانا في السجون الإسرائيلية وقد تكلم عدد من رؤساء الوفود العربية مشيرين إلى ضرورة حل الصراع العربي- الإسرائيلي بإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال وإطلاق الأسرى منهم رئيس وفد تونس والمغرب ومصر.

هذا وقد تحدث في هذا الاجتماع كذلك أربعة تم اختيارهم من منظمات المجتمع المدني اثنان يمثلان سوريا وليبيا وآخران يمثلان مصر وتونس، حيث تحدث كل منهم عن الأوضاع السائدة في بلدانهم.

وفي ختام الاجتماع تلي مشروع البيان الختامي وبما أن عدداً من الحاضرين طالبوا بإدخال تعديلات على هذا البيان ومن بينهم وفد فلسطين قرر رئيس الجلسة أن يوافق على البيان كما هو مبدئياً على أن تؤخذ التعديلات المقترحة عند مناقشة البيان في اجتماع اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الذي سيعقد يومي ١١ . ١٢ من نيسان الجاري في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسل.

مع العلم أنه قد تم انتداب الأردن في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط خلفاً لألمانيا.



تقرير حول مشاركة وفد فلسطين في أعمال الدورة ١٢٨ للجمعية

والدورة ١٩٢ للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي كيتو - أكوادور

إعداد: عمر حمايل ....
مستشار الوفد



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ عزام الأحمد في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي والذي ضم ما يقارب ١٥٠ برلمانا، وذلك في العاصمة الأكوادورية كيتو خلال الفترة ٢٢-٢٠١٣/٣/٢٧، وضم الوفد الفلسطيني أعضاء المجلس: انتصار الوزير، بسام الصالحي، زهير صندوقة، عبد الرحيم برهم، وبلال قاسم، ومستشارا الوفد عمر حمايل وبشار الديك.

اليوم الأول: ٢٠١٣/٣/٢٢

أولاً: اجتماع لجنة النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير في اجتماع النساء البرلمانيات الذي ناقش دور البرلمان في حماية أرواح المدنيين خاصة النساء والأطفال ، مشيرة إلى العنف المتواصل الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ٦٥ عاما، وطالبت الوزير في مداخلتها بإدخال تعديلات على مشروع القرار الذي طالب البرلمانات الوطنية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحرم ممارسة العنف ضد المدنيين، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار أن الذي يمارس العنف ضد النساء والأطفال في فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي وان برلمان هذا الاحتلال هو الذي يشرِّع له ممارسة هذا العنف.

وأشارت الوزير أيضا، انه في الوقت الذي تسعى فيه نساء العالم لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية وزيادة مشاركتها في صنع القرار في مؤسسات دولها، تواجه المرأة الفلسطينية عنف الاحتلال وإجراءاته، فالمرأة الفلسطينية تعيش ظروفا استثنائية حيث تصادر الأرض مصدر رزقها الأول وتارة تفقد زوجها شهيدا او أسيرا في سجون الاحتلال، وتارة ثالثا تكون هي المعيل الوحيد لعائلتها، وهي ذات المرأة التي تطالب المجتمع الدولي بحمايتها حسب القرارات والمعاهدات الدولية.

وقالت الوزير إننا» نسعى لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ المتعلق بمحاربة التمييز ضد المرأة في مناطق النزاعات بهدف حماية المرأة الفلسطينية ووجودها ومقدراتها لتصبح شريكا فاعلا في بناء الدولة والمجتمع.

ثانياً: الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية. ٢٠١٣/٣/٢٢

شارك الوفد الفلسطيني اليوم في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية الذي عقد على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي برئاسة السيد علي فهد الراشد رئيس مجلس الأمة الكويتي، وناقش المجتمعون مجموعة من البنود المدرجة على جدول أعمال الاتحاد

من أبرزها تنسيق المواقف حول موضوع البند الطارئ المفترض عرضه على الجمعية العامة للاتحاد.

واقر الاجتماع بنود جدول أعماله، ومن أبرزها:

١- تقرير ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي حول نشاط اللجنة، محمد راشد الشريقي.
٢- البنود المحتمل إدراجها في جدول أعمال الجمعية.
٣- الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية في مؤسسات الاتحاد.

وبخصوص البند المتعلق بإدراج بند طارئ على جدول اعمال الجمعية ناقش الاجتماع البنود التالي:

أ. البند المغربي: ألا يمكن اعتبار أفعال التدمير المنهج للتراث الثقافي العالمي جريمة ضد الإنسانية
ب. طلب من الأردن، أوضاع اللاجئين السوريين: دور البرلمانات في الضغط على حكوماتها لتحمل المسؤولية الدولية والإنسانية تجاههم ودعم دول الجوار المستقبلة لهم.
ج. الطلب السوري: دور البرلمانات في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال تسوية سلمية للأزمة السورية.
د. مقترح بند العراق : دعم الجهود السلمية للتحولات الديمقراطية للشعوب وإيجاد الحلول عبر الحوار والتسويات السياسية والسلمية، والوقوف أمام المجموعات المتطرفة والإرهابية التي تريد تشويه التحول الديمقراطي وزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن الدولي والإقليمي ، وعدم الكيل بمكيالين في التعامل مع التحولات الديمقراطية

وطالب الوفد الفلسطيني بإدخال تعديلات على البند الطارئ الذي قدمه الوفد المغربي الذي يطالب باعتبار أعمال التدمير المتعمد للتراث العالمي جريمة إنسانية بحيث تتم الإشارة الواضحة والمحددة لما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد القدس خاصة ، و أن يراعى عند وضع المذكرة التوضيحية له وعناصره التفصيلية الإشارة إلى ما يجري من تدنيس وانتهاك للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عامة، وفي القدس على وجه الخصوص.

وقد أوضح الوفد المغربي ان البند الطارئ يلاحظ الأعمال التي يمارسها الاحتلال الهادفة لتغيير الهوية الثقافية الفلسطينية والعربية في القدس الى جانب تدميره للهوية الثقافية والتراثية الفلسطينية والآثار ...الخ لذلك يطالب مشروع القرار هذا المتضمن في هذا البند الطارئ بإقرار التشريعات اللازمة والكفيلة بتوفير الحماية للتراث الثقافي العالمي وبلورة قانون دولي جنائي يجرم الاعتداءات الجسمية على هذا التراث، وأشار إلى ان المجموعات الجيوسياسة الإفريقية واللاتينية والى حد ما الأوروبية في الاتحاد البرلماني الدولي قد أيدت هذا البند .

والى جانب هذا البند فقد ناقش المجتمعون بنودا طارئة أخرى قدمت من الأردن حول أوضاع اللاجئين السوريين في الاردن ، ومقترح أخر من سوريا طالب بحل الأزمة في سوريا حلا سلمياً ، ومقترح من العراق حول دعم الجهود السلمية لدعم التوجه الديمقراطي للشعوب العربية.

وبخصوص البند الاخر والمتعلق بمناقشة تقرير ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي حول نشاط اللجنة، محمد راشد الشريقي، قدم الأخ عزام الأحمد رئيس الوفد الفلسطيني ملاحظاته حول ما ورد من معلومات في هذا التقرير فيما يخص زيارة وفد من لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد الى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل مؤكدا ان هدف الزيارة كان تقصي الحقائق حول القدس والاستيطان والأسرى والمياه، وان توصيف الزيارة ببحث الصراع في غزة هو تشويه لأهداف الزيارة، مشيرا الى حيثيات الترتيب لهذه الزيارة التي خاض الجانب الفلسطيني صراعا مع الجانب الاسرائيلي أمتد لعامين، ورغم ان الاخير لا يشارك في اغلب الأحيان في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الا ان له تأثيرا غير مباشر على التوصيات او القرارات التي تصدرها لجنة الشرق الأوسط، وتمنى الأحمد على ممثل المجموعة متابعة هذه القضية وان يكون هناك مزيد من التنسيق مع الجانب الفلسطيني في هذا الشأن.

بدوره، أكد ممثل المجموعة العربية محمد راشد الشريقي انه قدم مجموعة مقترحات للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لتطوير عمل لجنة الشرق الأوسط وربطها باللجنة التنفيذية للاتحاد بعكس ما هو حاصل الآن حيث تقدم تقريرها للأمانة العامة وهي بدورها تعرضه للإقرار.

كما استعرض محمد راشد الشريقي ممثل المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي أوضاع الاتحاد في القضايا التالية:

أ. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي٢٠١٣.والملاحظة الوحيدة وجود جدول اشتراكات جديدة للأعضاء.
ب. قضايا ذات المحور العربي: لجنة الشرق الأوسط ، حيث زارت اللجنة الأراضي الفلسطينية (غزة والضفة)، كما ورد في تقرير اللجنة.
ج. الدول المعلق تصويتها في الاتحاد البرلماني الدولي: جيبوتي، الصومال،
د. تقرير حول تطبيق إستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وهناك استمارة تطالب الأعضاء بإبداء رأيها فيها .
هـ. اللجان الدائمة الثلاث، و أن تكون هناك دورتان متساويتان الجمعية العامة بواقع ٤ أيام لكل منهما .
و. الهوية المؤسسية للاتحاد بتغيير شعار الاتحاد
ر. الاجتماعات القادمة على النحو التالي:
١. جنيف أكتوبر ٢٠١٣
٢ . أذربيجان آذار ٢٠١٤ والمشكلة أن هناك قائمة فيها ٨٠٠ شخص ممنوعين من السفر إلى اذربيجان.
ج. تنتهي مدة الأمين العام الحالي للاتحاد في ايار من العام ٢٠١٤ ، وهناك مقترح سويسري للتمديد لمدة ١٠ - ١٥ شهراً لإعطاء المزيد من الوقت .
د. مقترح بتدوير منصب الأمين العام تم ترحيله للاجتماع القادم للجنة التنفيذية.
هـ. هناك تعديل مطروح من فرنسا بتعليق العضوية في حالة ان البرلمان يمارس فيها انتهاكات ضد البشرية وجرائم حرب، ووضعت الأمارات مقترحا للضوابط وهو ان يصدر قرار من



محكمة العدل الدولية أو من مجلس الأمن يقر بأن بلد البرلمان يمارس جرائم ضد الإنسانية.

وبخصوص هذا البند طالب الوفد الفلسطيني بلسان الاخ بسام الصالحي إضافة تعديل على النظام الداخلي للاتحاد بحيث يتم النص على تجميد او تعليق عضوية برلمان أي دولة تمارس الاحتلال ضد دولة أخرى أو ضد شعب آخر ، الى جانب ما اقترحه الوفد الفرنسي وعدل عليه الوفد الإماراتي من تعليق العضوية او تجميدها لمدة ثلاث سنوات في حالة مارست دولة هذا البرلمان جرائم ضد الإنسانية او جرائم إبادة ضد البشرية على ان يصدر بذلك قرار من مجلس الأمن الدولي او من محكمة الجنايات الدولية.

وبخصوص الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية في مؤسسات الاتحاد فقد اقر الاجتماع توزيعها كما يلي:

أ. اللجنة التنفيذية محمد راشد الشريقي / الإمارات

ب. عضو احتياطي في لجنة الشرق الأوسط- الجزائر

١. اللجنة الثانية. الكويت

٢. منصب أصيل في لجنة القانون الدولي. السودان

٣. عضو احتياطي في لجنة القانون الدولي. مصر

٤. لجنة المرأة. عضو أصيل البحرين

ثالثا: مشاركة الوفد الفلسطيني في حفل افتتاح اعمال الجمعية ١٢٨ للاتحاد البرلماني الدولي بمشاركة الرئيس الإكوادوري.

اليوم الثاني: ٢٠١٣/٣/٢٣:

أولاً: اجتماع اللجنة الثانية/ تحت عنوان التجارة العادلة وآليات تمويل مباشرة للتنمية المستدامة.

شارك عضوا الوفد الفلسطيني بسام الصالي وبلال قاسم في اجتماعات لجنة التنمية والتجارة التابعة للاتحاد حيث ناقشت كيفية التوصل إلى آليات مبتكرة لتحقيق التجارة العادلة في العالم بغرض الوصول إلى التنمية المستدامة، وبعد ان تم استعراض تقرير اللجنة ومشروع قرارها، ومناقشة التعديلات على مشروع القرار البالغة ١١٠ تعديلات قدم عضو الوفد بسام الصالحي مداخلة طالب خلالها بإضافة اسم فلسطين إلى البضائع والدول المذكورة في التقرير، حيث أن فلسطين شريك في الاتفاقيات الخاصة بالتجارة العادلة، فتجارة زيت الزيتون بشكل خاص هي إحدى البضائع في تلك التجارة خاصة مع بعض الدول الأوروبية رغم أن تلك التجارة غير كبيرة.

وأضاف الصالحي أن هناك أهمية كبيرة لإعطاء تركيز واهتمام اكبر لقطاع التعاونيات كإحدى وسائل تطوير وتنظيم قطاعات المنتجين الصغار، وان يكون ذلك احدى أهم آليات تطوير هذه التجارة العادلة ، فلا يمكن أن تنجح تلك العملية دون أن يكون هناك شكل من أشكال التنافسية، إلى جانب أهمية ربط مجموعة الضرائب بتطوير قطاعي الصحة والتعليم.

وتطرق الصالحي إلى واقع الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني وتخرق فيه كافة الاتفاقيات والالتزامات بهذا الشأن ، منبهاً إلى ما ورد من تحذيرات في تقرير صندوق النقد الدولي حول ما وصل إليه الاقتصاد الفلسطيني بفعل الإجراءات الاحتلالية فهي تسيطر على كافة المعابر التجارية وتمنع حرية تنقل البضائع والأفراد، لذلك اقترح الصالحي على اللجنة الاقتصادية في الاتحاد البرلماني الدولي ومن مؤتمر الاتحاد بشكل عام وكجزء من الدعم للشعب الفلسطيني في وجه تلك الإجراءات،التركيز على منظومة التجارة العادلة بين فلسطين والدول الأخرى خاصة في ما يتعلق بقطاع المزارعين الذين يتعرضون لاعتداءات يومية من قبل الاحتلال ومستوطنيه وتتعرض أراضيهم ومزارعهم للتدمير وتتم السيطرة على مصادر المياه ، وذلك للوصول إلى تنمية عادلة في فلسطين.

وتم اختيار عضو الوفد الفلسطيني بلال قاسم عضوا في لجنة الصياغة الخاصة بمسودة مشروع قرار اللجنة، حيث شارك في أعمال اللجنة مقترحة تضمين مشروع القرار فقرة تدعو إلى اعتماد زيت الزيتون الفلسطيني في مجال التجارة العادلة.

وطالب رئيس اللجنة من الأعضاء في اللجنة في تقديم مقترحات حول هذا الموضوع للبت فيه في الاجتماع القادم للاتحاد.

ثانيا: اجتماع للبرلمانيين الشباب:

شارك في الاجتماع عضو الوفد د. عبد الرحيم برهم، وناقش الاجتماع هذا الاجتماع المسودة الثانية لمشروع تحويل هذا الاجتماع إلى منتدى دائم تابع للاتحاد البرلماني الدولي، وقد ايد برهم هذه المسودة واقر الاجتماع هذا المشروع، ومن المقرر عرضها على اللجنة التنفيذية للاتحاد، إلى جانب مناقشة موضوع الحوار بين الأجيال.

ثالثاً: اجتماع المجموعة الإسلامية

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الأمة الكويتي، وأقر جدول الأعمال على النحو التالي:

١. تغير موعد اجتماع الجمعية التاسعة والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي لمقاربته مع أيام عيد الأضحى المبارك، وتم ذلك.

٢. دور البرلمانيين في التوصل لاتفاق دولي يجرم المساس بالرموز والمقدسات الدينية والتأكيد على الاحترام المتبادل بين الأديان والحضارات العالمية كمتطلب أساسي للسلم والأمن الدولي وهو مقترح مقدم من الإمارات، تم الاجماع عليه.

٣. بنود طارئة لثلاثة: المغرب، الأردن، سوريا

لم يتم الاتفاق على بند معين، وترك لكل وفد حرية التصويت.

رابعا: اجتماع اللجنة الثالثة: الديمقراطية وحقوق الإنسان، دور الإعلام بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتعزيز وتطوير آليات التواصل بين النائب والمواطن.

وشارك في الاجتماع عضوا الوفد بسام الصالحي وزهير صندوقة.

وبعد ان استعرضت اللجنة مشروع قرارها، قدم الصالحي مداخلة طالب فيها بضرورة مراعاة المواثيق الدولية الخاصة بحرية التعبير والاعلام عند استخدام وسائل التفاعل الاجتماعي، مشيرا الى ان كون فلسطين تحت الاحتلال فان اسرائيل تتحكم في كل شيء بما فيه التحكم في استخدام شبكة الاتصالات وشبكة الانترنت وتقوم بتقييد الوسائل الفنية في هذا المجال بما يضعف القدرة على الاستخدام الأمثل لها في هذا الشأن.ومع كل ذلك فان الإقبال الفلسطيني على استخدام تلك الوسائل في تزايد مستمر، وهذه





عزام الأحمد مع نائب رئيس الجمعية البرلمانية الأكوادورية

الوسائل مهمة في مساعدتنا في كشف جرائم الاحتلال وممارساته وسرعة نشرها وطالما ساعدنا ذلك في حملاتنا السياسية في مواجهة قوة هذا الاحتلال.

وبين الصالحي ان الثورة التي حققتها وسائل الاتصالات الحديثة تشير الى صعوبة تقييدها ، لذلك ينبغي الانخراط اكثر في التعامل معها وتحسين المضامين المثارة فيها ، وتطوير آليات القدرة على اجتذاب الشباب والمرأة من اجل تعميق المضمون.

وأكد الصالحي أن المشكلة ليست في مستخدمي هذه الوسائل انما تكمن المشكلة في ان هناك شركات كبرى تحتكرها، فنحن في فلسطين نصارع من اجل اعتماد اسم دولة فلسطين في محركات البحث العالمية ولم ننجح حتى الآن بسبب ذلك الاحتكار، مقترحا تضمين مشروع قرار اللجنة نصا يدعو الى محاربة الاحتكار والحد منه .

خامسا: عرض للبنود الطارئة أمام الجمعية العامة للاتحاد:

تم استعراض ٦ بنود ثلاثة منها حول سوريا مقدمة من بريطانيا، الأردن، سوريا، وواحد من المغرب حول حماية التراث الثقافي العالمي، وآخر من المكسيك حول الأطفال القاصرين ، وواحد من نيوزلندا حول حقوق المثليين.

وعرض كل برلمان موجزاً عن بنده الطارئ ، وقام الوفد البريطاني بسحب مقترحه وتأييده ومجموعة ١٢ + البند الأردني ، وجرى التصويت على ثلاثة بنود:

١. المقترح الأول المغرب
٢. المقترح الثاني سوريا
٣. المقترح الثالث الأردن

وأعطت فلسطين أصواتها ال ١١ لكل البنود الثلاث: ١١ مع المغرب ومع الأردن ١١ صوتاً و١١ مع سوريا.

الدولة	مع	ضد	امتناع
المغرب	٥١٦	٣٠٣	٢٦٦
سوريا	٣٤٦	٤١٢	٣٦٢
الأردن	٦٧٢	١٤٩	٢٦٤

وفاز المقترح الأردني بعنوان: دور البرلمانات في معالجة الأثر الإنساني والأمني في سوريا وممارسة الضغوط على الحكومات لتحمل مسؤولياتهم الإنسانية ودعم البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين.

سادسا: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة

طالب عزام الاحمد رئيس الوفد البرلماني الفلسطيني خلال كلمته التي ألقاها امام الجمعية العامة للاتحاد بالوقوف الى جانب الحق الفلسطيني والطلب من حكومات دولها مساعدة الشعب الفلسطيني على تنفيذ القرارات التي صوت عليها المجتمع الدولي ووقفت معظم دول العالم داعمة لها، وكان ابرزها قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً في الامم المتحدة بأغلبية ١٣٨ دولة وامتناع ٤١ دولة عن التصويت، ومعارضة تسع دول فقط منها الولايات المتحدة واسرائيل، حيث باتت فلسطين تعامل كدولة في المؤسسات الدولية كما أعلن مؤخرا بان كي مون الامين العام للامم المتحدة .

وأكد الاحمد ان الشعب الفلسطيني استجاب للدعوات التي تصاعدت خلال العشرين سنة الماضية لحل النزاعات بالطرق السلمية في كافة انحاء العالم، وتفاعل بصدق مع قرارات الشرعية الدولية المتخذة في الأمم المتحدة والتي اكدت جميعها على الانسحاب





الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على تلك الاراضي عاصمتها القدس.

وأوضح الاحمد أنه رغم كل هذه الدعوات لم تستجب سلطة الاحتلال الاسرائيلي لهذه القرارات والدعوات ولم تلتزم بتنفيذ ما وقعت عليه من اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبدلا من ذلك اجتاحت مدن الضفة الغربية وتوسعت في اعمال الاستيطان واستكملت بناء جدار الفصل العنصري وعملت وما زالت تعمل على تغيير المعالم التاريخية الدينية والثقافية والتغيير الديمغرافي في مدينة القدس الشرقية، وشنت ثلاث حروب تدميرية في الضفة الغربية عام ٢٠٠٢ وفي قطاع غزة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ والتي لا تزال اثارها ماثلة. الى جانب استمرار الحصار الظالم بمختلف اشكاله حتى اليوم،واستمرت باحتجاز اكثر من اربعة آلاف اسير من بينهم الاطفال والنساء وعدد من النواب المنتخبين، ضاربة بعرض الحائط كافة القيم والمواثيق الدولية كاتفاقيات جنيف وغيرها.

وأشار ان وفد لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي الذي زار المنطقة مؤخرا شاهد بام عينه ممارسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، ونأمل أن يعكس ما شاهده في التقرير الذي سيقدمه للجمعية العامة للاتحاد.

وأكد الاحمد ان تقاعس المجتمع الدولي وعدم قيام الجهات الدولية المعنية بواجبها أدى الى تمادي سلطة الاحتلال في سياساتها وجعلها تتصرف وكأنها فوق القانون الدولي والشرعية الدولية، بل وشلت قدرة اللجنة الرباعية التي انيط بها تنفيذ خارطة الطريق عن الحركة، مشيرا الى أن المفاوضات متوقفة تماما بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بسبب تنكر حكومة اسرائيل لتلك القرارات والخطط الخاصة بعملية السلام، وزاد من ذلك التنكر انحياز الولايات المتحدة الكامل لجانبها في سياستها العدوانية وتعمدها الكيل بمكيالين في السياسة الدولية الخاصة بحل النزاعات يشجع اسرائيل على المضي بنفس السياسة.

وأشار في كلمته امام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الى ان تراجع الولايات المتحدة عن دورها الذي وعد الرئيس اوباما في خطاباته التي تلاها في جامعة القاهرة وانقرة في بداية توليه رئاسة الولايات المتحدة بتحقيق حل الدولتين خلال سنتين من بداية عهده ساهم ايضا في تمادي حكومة اسرائيل بنفس السياسة العدوانية.

وقال الاحمد مخاطبا المجتمعين : أنه منذ وصول اليمين الاسرئيلي بزعامة نتنياهو الى الحكم في اسرائيل قبل اربع سنوات فقد توقفت كل الجهود لاحلال السلام بما في ذلك المفاوضات، وحل محلها سياسة الاستيطان والتوسع والتنكر للاتفاقات الموقعة ونهب الاراضي ومزيد من الاسرى والظلم والقهر للحيلولة دون تنفيذ قرار حل الدولتين. فهم يريدون المفاوضات من اجل المفاوضات، والمنطق يقول ان المفاوضات يجب ان يكون لها اسسس ومرجعية ولا نقول «شروطاً». وفي الحقيقة ان سلطة الاحتلال هي من تفرض الشروط من اجل منع تحقيق السلام وفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني وهذا ما لن نقبل به إطلاقا وسنستمر بصمودنا وبمقاومتنا الشعبية السلمية التي يشاركنا فيها متضامنين من مختلف أنحاء العالم منهم من هنا من الاكوادور الذين كانوا في استقبالنا لدى وصولنا.

وختم الأحمد كلمته بالتأكيد على أن الشعب الفلسطيني مع السلام والتطور والبناء ، وسنتصدى للحروب والتخلف والظلم، مؤكدين حق شعبنا في مقاومة الاحتلال بكل الأساليب المتاحة وفق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وتحقيق العدل والسلام في الشرق الأوسط الذي هو أحد أركان السلام في العالم بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

اليوم الثالث/ ٢٠١٣/٣/٢٤

أولاً: جلسة حول احترام القانون الدولي الإنساني والواجبات والمسؤوليات الواجب حمايتها:

شارك رئيس الوفد الفلسطيني الأخ عزام الأحمد وعضو الوفد الأخ بسام الصالحي، في هذا الاجتماع الذي ركز على ضرورة التأكيد على الربط بين تطبيق قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات، وتحديد المسؤوليات الواجب اتخاذها لحماية المدنيين. وما هو دور البرلمانيين في إثارة تطبيق القانون الدولي الإنساني أمام البرلمانات.

وطرحت الجلسة ضرورة وضع أسس لتطبيق الحماية تجاه

المدنيين... وماذا نفعل في حالة فشلنا في ذلك، وكيف يمكن التغلب على كل العقبات، فعلى البرلمانيين دور كبير في إثارة هذا الموضوع، وإنشاء مجموعات اتصال بين الدول، وقد حدثت هذه المبادرة بين مجموعة محدودة من الدول، وعلى الدول احترام هذا القانون وألا تبيع أسلحة لدول أخرى فيها نزاعات وصراعات لحماية المدنيين.

واستعرض عضو الوفد الفلسطيني بسام الصالحي أمام الجلسة ما يتعرض له النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الى جانب أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي بشكل عام، وخاصة المضربين منهم عن الطعام منذ أشهر، مطالبا بتطبيق قواعد القانون الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف على المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأسرى والمعتقلون.

ثانيا: اجتماع اللجنة الدائمة الأولى: السلم والأمن الدوليان، تعزيز دور البرلمانات في تعزيز المسؤولية الدولية في حماية المدنيين.

شارك في الاجتماع الوفد الفلسطيني : رئيس الوفد الاخ عزام الأحمد، وعضوا الوفد زهير صندوقة، وبلال قاسم ، حيث تم استعراض التقرير ومشروع القرار من قبل المقررين، وتم نقاشهما وإقرارهما.

اليوم الرابع: الاثنين ٢٠١٣/٣/٢٥

أولا: جلسة حول حقوق الإنسان للبرلمانيين

شارك فيها: رئيس الوفد عزام الأحمد ، وعضو الوفد د.عبد الرحيم برهم

وبعد ان استعرضت اللجنة بصورة عامة حقوق البرلمانيين في كافة أنحاء العالم وكيف يمكن متابعة واتخاذ إجراءات لحماية حقوق الإنسان للبرلمانيين، استعرضت طرق عملها والتي تم تنفيذها

١. تحدد الأوليات بشأن الحالات الطارئة على ان تدرس ٣ مرات في العام
٢. كل الحالات سوف تتعرض للدراسة مرة واحدة في العام
٣. القيام بمزيد من بعثات تفعيل الحقائق وجلسات الاستماع
٤. مزيد من الالتزام مع مزيد من الأشخاص، فكيف يمكن ان نرتفع بمستوى الوعي لنشاطات عمل اللجنة .
٥. تسليط الضوء على الحالات التي تحال للجنة وان ندعمها بمزيد من الإعلام والنشر، سابقاً كان العمل يحظى العمل بالسرية، وتقرر إلغاء هذه السرية على ان تكون السرية استثناء
٦. يرفع الأمين العام للاتحاد كل القرارات في وثيقة مستقلة لكل رؤساء الوفود .
٧. التأكد من مدى تنفيذ القرارات.

وبعد ذلك قدم الاخ رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد مداخلة طالب فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد، بإرسال بعثة منها لتقصي الحقائق حول أوضاع الأسرى النواب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وزيارتهم في تلك السجون، وبذل الجهود اللازمة لحل مشكلة اعتقالهم، على اعتبار أنهم الدولة الوحيدة في العالم التي لديها نواب معتقلون في سجون دولة أخرى، وهي حالة فريدة ينبغي للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين متابعتها بشكل مختلف عن باقي الحالات الأخرى التي تنتهك حقوقهم من قبل حكومات دولهم.

وشدد الأحمد خلال مشاركته في اجتماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد وهي لجنة تعنى بمتابعة حقوق النواب المعتقلين في كافة أنحاء العالم وتصدر تقريرها وقراراتها مرتين وترسلها لرؤساء البرلمانات المعنية بالأمر على طلبه بفك العزل الانفرادي الذي تفرضه سلطة الاحتلال الإسرائيلي على النائب احمد سعدات، والسماح لعائلته بزيارته.

ودعا الأحمد اللجنة أن تطالب الكنيست الإسرائيلي كونه عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي أن يعلن تضامنه مع النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون إسرائيل، ويعمل على إطلاق سراحهم تنفيذا لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي الصادرة منذ أن تم اعتقالهم، لا أن يقوم الكنيست بتبرير هذه الاعتقالات المخالفة لكل الاتفاقيات الدولية، والمخالفة للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي ذات السياق فقد طالب الأحمد بتطوير آليات عمل اللجنة، وإيجاد آليات جديدة لمتابعة تنفيذ قراراتها الخاصة بالنواب الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك، وتتعرض حريتهم للتقييد ويتعرضون للاعتقال.

وأثنى العديد من أعضاء اللجنة ورئاستها أيضا على المقترحات التي تقدم بها رئيس الوفد الفلسطيني، واعتبروها إضافات ومقترحات ينبغي دراستها وايلائها أهمية كبيرة، خاصة أن هناك قراراً من اللجنة بتغيير أسلوب عملها بحيث تكثف من إرسال بعثات تقصي الحقائق حول أوضاع النواب المعتقلين في الدول والمناطق التي يتم فيها انتهاك حقوقهم، وزيارتهم والاطلاع على أوضاعهم وظروفهم على ارض الواقع.

ولفت رئيس الوفد الفلسطيني أنظار اللجنة إلى قيام إسرائيل بإعادة اعتقال عدد من النواب بعد إطلاق سراحهم بمن فيهم نواب القدس، واستمرار إبعادهم عن مدينتهم، وطالب الأحمد اللجنة بإضافة نواب القدس الذين تعتقلهم إسرائيل والذين أبعدتهم في تقريرها، حيث خلا التقرير المقدم خلال هذا الاجتماع من ذكر أن النواب قد تم إبعادهم من مدينة القدس.

وأكدت انسر برغر عضو اللجنة وهي عضو في البرلمان الالماني تعقيبا على المقترحات التي تقدم بها رئيس وفد فلسطين أن البرلمان الالماني من خلال لجنة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التابعة له تعي تماما المخاطر التي يتعرض لها البرلمانيون الفلسطينيون، وناقشوا ذلك مع البرلمانيين الإسرائيليين عندما كانون يلتقون بهم، وهذا الأمر جزء من عملهم في اللجنة حيث لا تكتفي فقط باعتماد القرارات بل نقوم بإرسال بعثات لتقصي الحقائق حول أوضاع النواب ونناقش اوضاع النواب الذين يتعرضون للخطر ويتعرضون للتهديد بحجر حريتهم أو تقييدها، وتعتمد سياسة تبني قضيتهم وتحاول ان تحميهم سواء بشكل جماعي مؤسسي او بشكل فردي.

ثانيا: اجتماع لجنة التجارة

شارك الاخ بلال قاسم عضو الوفد في اجتماع لجنة التجارة والاقتصاد ، بعد ان تدارس المجتمعون المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بخصوص التجارة المنصفة والآليات المستدامة، والتي استمرت على يومين، وتم اقرار مسودة قرار





اللجنة الذي عرضت واقرت على اجتماع الجمعية العامة. وأكد قاسم خلال مشاركته في الاجتماع ضرورة تعزيز مبدأ الحوار وتطويره للوصول الى نتائج تخدم مستقبل الأجيال القادمة، ويضمن لها حياة إنسانية أفضل مما عليها الآن، ولابد من إيجاد توازن بين الدول الغنية والنامية والفقيرة، مع التأكيد على رفض مبدأ المساعدات المشروطة من الدول الغنية الى الدول النامية والفقيرة.

اليوم الخامس: ٢٠١٣/٣/٢٦:

أولا: لقاء مع النائب الأول لرئيس الجمعية البرلمانية الأكوادورية.

التقى وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد بالنائب الأول لرئيس الجمعية البرلمانية الاكوادورية فاون كاسيلو كالي، وبحث الجانبان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين الجانبين.

وشكر الاحمد البرلمان الاكوادوري على حسن الضيافة والاستقبال، مشيرا الى حرص المجلس الوطني الفلسطيني على تطوير وتعزيز العلاقات مع الجمعية البرلمانية الاكوادورية التي بدأت بالتطور والتقدم، وذلك على طريق تعزيز العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاكوادوري.

ووجه الاحمد دعوة للبرلمان الاكواردي لزيارة فلسطين، مضيفا انه رغم تباعد المسافات بين البلدين الا أنهما يتشاركان في نفس القيم والمبادئ التي ترفض الظلم والاحتلال وتدعو لسيادة العدالة في العلاقات الدولية.

وشكر رئيس الوفد الفلسطيني الاكوادور على تصويتها لصالح الاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة، وعلى تضامنها مع قضية الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف الاحمد ان الوفد الفلسطيني يقدر للرئيس الاكوادري ما جاء في خطابه خلال افتتاح أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وسينقل ذلك الى الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية.

وأعرب النائب الاول لرئيس الجمعية الاكوادورية عن سعادته لمشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الاجتماعات، معبرا عن تضامنه الكبير مع الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع العادل من اجل نيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وعبر عن رفضه لاستمرار اعتقال النواب في سجون الاحتلال، مشيرا الى انه أكد نفس الموقف خلال مشاركته في اجتماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي خصص لبحث قضية النواب المعتقلين والنواب الذين يتعرضون للتهديد وتنتهك حقوقهم، معلنا كذلك تضامنه مع قضية الاسرى الفلسطينيين بشكل عام في سجون الاحتلال، معتبرا ذلك اعتداء على كرامة الإنسان وظلما لا تقبله بلاده، وأكد على تشاركه نفس القيم التي اشار إليها رئيس الوفد الفلسطيني، فكان من الطبيعي أن تصوت الاكوادور الى جانب الطلب الفلسطيني في الامم المتحدة بالاعتراف بفلسطين دولة، لأن ذلك نابع من عقيدة قوية بضرورة نيل الفلسطينيين حقوقهم كاملة.

وختاما اتفق الجانبان على تمتين وتوسيع الاتصالات بين البلدين في كافة المجالات، لتطوير وتعزيز العلاقات الفلسطينية الأكوادورية.

ثانيا: ورشة عمل حول ضمان صحة المرأة والأطفال القاصرين

شاركت عضو الوفد انتصار الوزير في ورشة عمل حول ضمان صحة المرأة والأطفال القاصرين عقدت على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وقالت الوزير: إن للاحتلال الاسرائيلي اثراً بالغاً على إمكانية توفير الرعاية الصحية الكاملة واللازمة للمرأة الفلسطينية فالحواجز وجدار الفصل العنصري يؤثر على إمكانية وصول المرأة إلى المراكز الصحية والمستشفيات، اذ أنجبت ٦٨ امرأة أطفالهن على تلك الحواجز، وأدى ذلك إلى إجهاض ٣٥ منهن ووفاة خمس نساء أخريات.

وأضافت الوزير إلى ان ١٠٪ من النساء يقضين اكثر من اربع ساعات حتى يتمكن من الوصول الى المراكز الصحية والمستشفيات ودور الرعاية الاولية.

كما وضعت المشاركين في هذه الورشة بصورة الإجراءات الطبية التي تتخذها وزارة الصحة الفلسطينية اذا تقدم للنساء الحوامل فحوصا مخبرية وطبية ومتابعة مجانية في عيادتها للمؤمنات صحيا او كن غير مؤمنات، وتتابع المرأة اثناء الحمل وبعد الوضع بمدة ٤٥ يوما.

كما توفر المراكز الصحية الفلسطينية الفحوصات المخبرية المبكرة لمرضى سرطان الثدي وهي مجانية ، كما أشارت الى انه يجب اجراء فحوصات طبية قبل إتمام الزواج حفاظا على صحة المرأة وطفلها فيما وبعد وهذا الإجراء إلزامي اذا لا يمكن عقد قران إلا بعد إجرائه.

ثالثا : اجتماع لجنة الشرق الأوسط

قدم رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني الأخ عزام الأحمد مجموعة من الملاحظات على تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الشرق الأوسط في الاتحاد البرلماني الدولي التي زارت فلسطين مؤخرا، حيث لفتْ أنظار اللجنة الى ان استخدام مصطلح كيانين منفصلين (ضفة،غزة) الوارد في تقرير البعثة غير دقيق، فالأراضي الفلسطيني المحتلة عام ١٩٦٧ هي دولة واحدة ، وهذا ما أكده قرار الامم المتحدة بالاعتراف بفلسطين دولة على تلك الحدود، وكذلك فان الحكومة الفلسطينية الشرعية برئاسة سلام فياض هي التي تتولى الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والموظفين، الى جانب ان الاتحاد الاوروبي ينسق مع السلطة في دعم قطاع الوقود في غزة... لذلك طالب الاحمد ان تؤخذ تلك الملاحظة بعين الاعتبار عند الإعداد النهائي للتقرير.

كما أشار الاحمد الى ضرورة ان يعكس التقرير ما عاينه وشاهده اعضاء البعثة على ارض الواقع من ممارسات اسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ، وان يعدل مصطلح القضايا الجنائية عندما يتحدث التقرير عن اعتقال النواب الفلسطينيين فهم مناضلون من اجل حريتهم، كما لفتْ انتباه اللجنة الى عدم معالجة التقرير استمرار الاعتقال الإداري للنواب وللأسرى بشكل عام في مخالفة صارخة لقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف وكل المواثيق التي تحرم الاعتقال الاداري. ثم تساءل الاحمد اين الإشارة الى اعتقال الأطفال الذين قدمنا بشأنهم قائمة مفصلة الى لجنة الشرق الأوسط؟!

الى جانب ذلك، فان مصطلح تقسيم المناطق الفلسطينية الى أ وب و ج هو مصطلح نص عليه اتفاق اوسلو الذي دمرته اسرائيل، والآن لدينا واقع قانوني وسياسي جديد بعد الاعتراف بفلسطين دولة على كامل الارض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧.

كذلك، طالب الاحمد إدراج القدس عاصمة دولتنا المستقلة وعمليات التهويد المستمرة فيها بهدف تغيير طابعها العربي الفلسطيني، مشددا على ان القدس جزء من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وكل قرارات الشرعية الدولية أكدت ذلك ، فإسرائيل تمارس فيها وفي باقي الأراضي الفلسطينية سياسة استيطانية شرسة إلى جانب استمرارها في بناء الجدار بهدف منع إقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة وغير مجزأة، مستشهدا بما قاله الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عندما عرضت عليه خرائط جدار الفصل العنصري: انه كالأفعى يتلوى بين المنازل الفلسطينية فاين ستقام الدولة الفلسطينية.

كما استعرض الأحمد بناء على طلب اللجنة تطورات عملية السلام مع إسرائيل مؤكدا انه منذ قدوم الحكومة اليمينية المتطرفة بزعامة نتنياهو والمفاوضات متوقفة بسبب استمرارها في سياسة الاستيطان وتنكرها لمرجعيات عملية السلام التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

الى جانب ذلك استعرض الأحمد تطورات المصالحة الوطنية والخطوات التي تم انجازها وتلك المتوقع انجازها في المستقبل القريب... وأعرب عن شكره لأعضاء اللجنة على إتاحة الفرصة للوفد الفلسطيني لعرض وجهة نظره بالتقرير، ولما ورد من قضايا ايجابية فيه،آملاً ان تؤخذ وجهة النظر الفلسطينية بالاعتبار وان تنعكس في التقرير، وان تقدم اللجنة رأيها بشكل أكثر وضوحا وتحديدا لا أن تكتفي بدور الوسيط الذي ينقل وجهات النظر فقط وذلك من اجل تقدم عمل اللجنة على ارض الواقع.

وقال رئيس لجنة الشرق الأوسط انه سيعكس النقاش وما قدمه رئيس الوفد الفلسطيني من ملاحظات على تقرير لجنته، مشددا أنها فتحت آفاقا جديدة أمام عمل اللجنة ولفتت الانتباه إلى قضايا مهمة ومفصلية تعنى بها اللجنة، مؤكدا انه سيأخذ كل ما ذكره الأحمد في الاعتبار عند إعداد تقريره النهائي وفي الاجتماعات القادمة للجنة، مشيرا إلى انه تم تدوين تلك الملاحظات.

اليوم الأخير ٢٠١٣/٣/٢٧

أولا : اجتماع المجلس الحاكم

١- طُرحت مقترحات لمشاريع قرارات حول التعديل في النظام الداخلي للاتحاد لإحداث تغيير على تشكيلة اللجان حيث سيكون لكل مجموعة عضوان أصليان على الأقل في اللجان الدائمة و إلغاء العضو الاحتياطي و قد تحفظ مثل المجموعة العربية على هذا التعديل مطالبا بإبقاء النص الحالي في النظام و قد تم إقرار ذلك .

وطالب المجلس الحاكم الأعضاء إنْ كان هناك أي رأي بتقديمه قبل ٦ أسابيع من انعقاد الدورة القادمة للإتحاد في أكتوبر القادم في جنيف .

٢- كذلك تم تعديل آلية عمل اللجان الدائمة خاصة في طريقة إعداد مشاريع القرارات بحيث لا تتعدى مشروحات هذا القرار خمس صفحات .



٣- كذلك تم اعتماد لجنة الأمم المتحدة كلجنة دائمة رابعة و لكن يحق لها اقتراح مشاريع قرارات على اللجان الدائمة الثلاث في الاتحاد.

٤- فيما يتعلق بمدى تنفيذ سياسة التواصل في الاتحاد كجزء من تنفيذ الإستراتيجية العامة للاتحاد، تم تحديث الموقع الالكتروني والتعاقد مع خبيرة في التواصل داخل الأمانة العامة يخدم ٤٦ ألف عضو برلماني يمثلون ما يزيد على ١٥٠ برلمانيا، كما قال الأمين العام للاتحاد.

كما أشار الأمين العام للاتحاد بان هناك توصية لاستحداث منتدى للشباب البرلمانيين في الاتحاد و تم اعتمادها .

٥- إقرار القرارات حول النواب الأسرى في سجون الاحتلال

اقر المجلس الحاكم مجموعة قرارات خاصة بأوضاع النواب الأسرى، مطالبا بضرورة الاطلاع على إجراءات محاكماتهم وفي هذا الصدد قرر الاتحاد إرسال أحد أعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة له للاطلاع عن كثب على هذه الإجراءات ومتابعة ظروف اعتقالهم.

و أعرب فيها عن قلقه من إعادة اعتقال النواب الفلسطينيين المطلق سراحهم بشكل عشوائي دون أن توجه لهم أي اتهام وإنما يعتقلون بسبب انتمائهم السياسي، ويحكمون بالسجن الإداري بناء على ملفات سرية كما تدعي سلطة الاحتلال، وأكد الاتحاد أن ذلك الاعتقال يحرمهم من حقهم في الدفاع عن أنفسهم.

كما أعرب الاتحاد عن قلقه إزاء استمرار إبعاد النواب المقدسيين الثلاثة عن مدينتهم في انتهاك واضح لميثاق لاهاي الرابع لعام ١٩٠٧ مطالبا إسرائيل باحترام التزاماتها الدولية، ودعاها إلى إطلاق سراح النواب من سجونها.

٦- إقرار تقرير بعثة تقصي الحقائق المنبثقة عن لجنة الشرق الأوسط، قدم اللورد جود رئيس لجنة الشرق الأوسط في الاتحاد البرلماني الدولي تقريره الذي تضمن ملاحظات تتعلق بالاعتقالات المتكررة للشباب والمضايقات والحواجز، مبديا القلق والإحباط لدى الشعب الفلسطيني، وأشار إلى أن الاعتقالات لا تنحصر فقط بالاعتقال الإداري وإنما بالاعتقال بشكل عام، وبشأن الأسرى الفلسطينيين فليس من السهل على أي مراقب خارجي أن يستخدم مصطلح جريمة جنائية فهم يناضلون وفي موقع المدافع عن حقوقهم وكنا نأمل أن نسمع من العضو الإسرائيلي رأيه.

وقال اللورد جود: كما شاهدنا في الضفة الغربية إهانة ناجمة عن الحواجز والإذلال اليومي للمواطنين. وعدم تمكن المزارعين من الوصول إلى مزارعهم والوصول إلى الموارد المائية.

كما أشار جود إلى أن بناء المستوطنات لم يتوقف في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف جود لاحظنا مشاركة الآلاف في احتفال الانطلاقة في غزة، كما لاحظنا العزلة والحصار على قطاع غزة.

و أكد رئيس اللجنة " نحن سجلنا كافة الملاحظات التي قدمها الجانب الفلسطيني و نتعهد له بأننا سنأخذها بعين الاعتبار في عملنا القادم " .

وبالنسبة للمصالحة بين فتح و حماس والتي لا غنى عنها ولا يمكن أن نستغني عنها فهناك حاجة ماسة إلى وحدة القضية، و شاهدنا ولمسنا أن المصالحة ستتم في القريب.

كما قال جود: ندرك مع كل ما سبق أنه لا يزال هناك مخاوف من الصواريخ التي تطلق من غزة و التي يعاني منها الشعب الإسرائيلي.

ودعا اللورد جود رئيس لجنة الشرق الأوسط إلى عدم الاكتفاء بإصدار بيانات و تقارير وقرارات بل إن ما يهم الشعب الفلسطيني هو اتخاذ إجراءات عملية على الأرض، داعيا إلى حشد كل الطاقات والموارد من اجل تنفيذ وإنجاح عمل لجنة الشرق الأوسط، مشددا أن أعضاء لجنته لا يريدون أن يكونوا ستارا وأدوات لوعود وأوهام خادعة ، وإنما يريدون أن يكونوا جزءاً من الحل ويسهمون بإنهاء الأوضاع المأسوية على الأرض.

وأكد التقرير أن الجانب الفلسطيني رغم الإحباط الشديد الذي يشعر به نتيجة الأوضاع على الأرض والمعاناة المستمرة بسبب استمرار الاحتلال بإجراءاته بحق الشعب الفلسطيني (حواجز ومصادرة موارد المياه واستمرار الاستيطان وغيرها) إلا انه يدعو للسلام ويريده ويطالب العالم أن يقف إلى جانبه ويسانده في مطالبه.

كما دعا تقرير البعثة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية لان الاعتراف بالدول يكون من اختصاص الحكومات وليس من قبل الأحزاب والفصائل،و أعرب عن أسفه الشديد لوجود أصوات مشؤومة ومعارضة في بعض الحكومات في العالم تهدد بقطع المساعدات إذا نجحت المصالحة الفلسطينية وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية.. وان ما يهم هو الالتزام والإجراءات التي تتخذها الحكومة ككل، وليس ما يتخذه فصيل سياسي.

كما دعت توصيات لجنة الشرق الأوسط التي زارت بعثة منها الأراضي الفلسطينية وإسرائيل إلى عدم تكرار تجربة مقاطعة الحكومة الفلسطينية السابقة، لان هناك بعض الدول الديمقراطية تؤيد الانتخابات ولكن إن جاءت نتيجتها على غير ما تريد هذه الدول تقوم برفضها وبمقاطعتها، واعتبر الاتحاد محاولة تكرار ذلك بأنه خطأ كبير ومحرج ومستفز، مطالبا بتسهيل إجراء انتخابات فلسطينية حرة من خلال تهيئة الأجواء على الأرض.

توصيات ومقترحات:

١- تشكيل الوفد المشارك في مثل هكذا مؤتمرات في وقت يتيح عملية الإعداد والتنسيق الجيد.

٢- إرسال المقترحات أو الموضوعات التي تستوجب التدخل للأمانة العامة للاتحاد ولجنته التنفيذية في وقت مناسب لإدراجها على جدول الأعمال في الدورة القادمة التي ستعقد في جنيف في أكتوبر المقبل.

٣ -أن يجتمع أو على الأقل ان يتم التشاور بين أعضاء الوفد المكلف قبل انتهاء موعد تقديم الاقتراحات للمؤسسات المعنية في الاتحاد بوقت كاف، وللتأكد من سلامة وكفاية التحضير للدورة.

٤- إعداد ملف شامل حول الأسرى النواب في سجون الاحتلال وتحديث البيانات بشكل دوري.

٥- ستعقد الدورة القادمة للجمعية رقم ١٢٩ للاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الحاكم في جنيف- سويسرا خلال الفترة ٤-٢٠١٣/١٠/٧

المجلس الوطني الفلسطيني يشارك في اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إعداد: عبد الحميد قرمان
المجلس الوطني الفلسطيني

شارك المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، التي عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم ، من الفترة ١٧-٢٢/ ١/ ٢٠١٣ ، واكتسب هذا اجتماع أهمية خاصة ، حيث جاء بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة ، مما مكنها من ترأس اللجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية .

وترأس الوفد الفلسطيني الأخ خالد مسمار وعضوية كلا من الأخوة أعضاء المجلس: فيصل أبو شهلا - نجاة أبو بكر -فتحي أبو العردات - و نجيب القدومي ، قد شارك الوفد بفاعلية في أعمال اللجان الدائمة التابعة للدورة الثامنة للمؤتمر، حيث كان على جدول أعمال المؤتمر :

١. الاجتماع التاسع والعشرون للجنة التنفيذية للاتحاد
٢. الاجتماع الأول للجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.
٣. الاجتماع الثاني لمؤتمر البرلمانيات المسلمات.
٤. الاجتماع الثاني للجنة فلسطين.
٥. الدورة الخامسة عشرة للجنة العامة للاتحاد .
٦. الدورة الثامنة لمؤتمر الإتحاد .

وقد ألقى رئيس الوفد الفلسطيني المشارك بالمؤتمر كلمة نقل فيها تحيات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون إلى الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة ، حيث بين من خلال كلمته الظروف الجديدة التي طرأت على القضية الفلسطينية منذ انعقاد المؤتمر السابق في اندونيسيا ، حيث أوغلت سلطات الاحتلال في عدوانها المستمر على أبناء شعبنا باعتقالات والاقتحامات وهدم البيوت في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واستمرارها بسياسية تهويد القدس وبناء المستوطنات دون أي اعتبار للقرارات الدولية لهذا الصدد .

كما تضمنت الكلمة النجاح الهائل التي حصلت عليه فلسطين في الأمم المتحدة وحصولها على العضوية دولة مراقب غير عضو مما يتيح لها الاستمرار في سيعيها لتحقيق أهداف شعبنا المتمثلة بعودة اللاجئين الى ديارهم حسب القرار (١٩٤) وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

كما دعا الأخ مسمار رئيس الوفد إلى ضرورة دعم جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس ، وضرورة توحيد صف الفلسطيني لمواجهة التحديات الإسرائيلية على الأرض ، ليصار بعد ذلك للانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني جديد ، يحدد بها الشعب الفلسطيني إستراتيجيته الجديدة والتي تتناسب مع الأوضاع الحالية ، وتكمل المنجزات لينعم الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب بالحرية والعدالة والاستقرار .

وتسأل الأخ مسمار عن مصير القدس في ظل الصمت العربي اتجاه المخاطر الإسرائيلية ، ودعا المؤتمر لتحمل مسؤولياته اتجاه القدس وأهلها ومساجدها وكنائسها ، فسياسيات الإسرائيلية تقضي على أي حل لسلمي للقضية الفلسطينية ، حيث تراجعت عن حل الدولتين في سبيل إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وهو ما لم تقبله منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ الرئيس محمود عباس بالعودة مرة أخرى للمفاوضات التي تريدها إسرائيل إلى الأبد .

وقد كانت اللجنة الدائمة لشؤون فلسطين قد استعرضت العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وصمود الشعب الفلسطيني ، وما أبداه من بطولات وتضحيات بتمسكه بأرضه ، كما ناقشات اللجنة الاعتراف بدولة فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة وما ترتب عليه من إجراءات سياسية وقانونية أدت إلى عزل إسرائيل دوليا وهو ما يتطلب وقد أوصت به اللجنة في تقريرها بزيادة الدعم المالي والسياسي لسلطة والشعب الفلسطيني ليتمكن من مواجهة الضغوط الكبيرة من قبل إسرائيل والمتمثلة في تجميد عائدات الضرائب وإغلاق المعابر وتعويق التحركات ، كما أوصت بتقديم الدعم لأبناء القدس خاصة وتعزيز صمودهم أمام المحاولات الإسرائيلية لعزل المدينة عن باقي الأراضي الفلسطينية .

كما أوصت اللجنة بضرورة استمرار الجهود واللقاءات لتحقيق المصالحة بين أطياف الشعب الفلسطيني ، والتوجه لبذل جهود إضافية للتعريف الشعوب الأخرى بالقضية الفلسطينية وخاصة شعوب إفريقيا .

من جانب اخر شاركت عضو الوفد الدكتورة نجاة أبو بكر في اجتماعات المؤتمر الخاصة بالمرأة ، كما ترأست دولة فلسطين ممثلة بعضو الوفد الدكتور فيصل ابو شهلا اجتماعا للجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ، ومن الجدير بالذكر اقترح الوفد المشارك عقد اجتماع خاص للجنة فلسطين في مدينة رام الله .

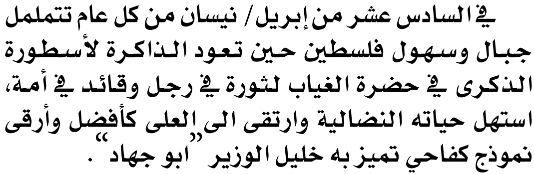
وقد اصدر المؤتمر عقب انتهاء أعماله البيان الختامي وإعلان الخرطوم الذين أكد على دعم القضية الفلسطينية كونها قضية العرب الأولى ، وسرعة تنفيذ القرارات الخاصة بالقدس ودعمها الصادرة عن القمم العربية والإسلامية ، والعمل أمام المحافل الدولية على إطلاق سراح المعتقلين والأسرى من سجون الاحتلال وخاصة البرلمانيين منهم ، كما جاء في الإعلان ضرورة دعم جهود المصالحة الفلسطينية وخاصة بعد حصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة ، هذه الخطوة الهامة في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .



أبو جهاد اسطورة الذاكرة وذكريات الأجيال والثورة

بقلم: عباس زكي

عضو المجلس الوطني الفلسطيني



في السادس عشر من إبريل/ نيسان من كل عام تتململ جبال وسهول فلسطين حين تعود الذاكرة لأسطورة الذكرى في حضرة الغياب لثورة في رجل وقائد في أمة، استهل حياته النضالية وارتقى الى العلى كأفضل وأرقى نموذج كفاحي تميز به خليل الوزير "ابو جهاد".

فكان الرجل الحقيقة الثورية والقائد العملي لفعالياتها تنظيمًا صلبًا وكفاحا مسلحا وانتفاضة حجر هزم الدبابة ،وبذلك جسد الوطنية من أجل فلسطين وكرس بمواجهته المستمرة للعدو الاسرائيلي طريق وحدة المناضلين وأنصارهم رغم كل التباينات في إطار مكتب الكفاح المسلح في مرحلة صعود الثورة وفي اطار "قاوم" القيادة الموحدة للانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧،وزرع بذلك روح المقاومة في اجيال ما زالت تسير على نهج شهيدنا الخالد.

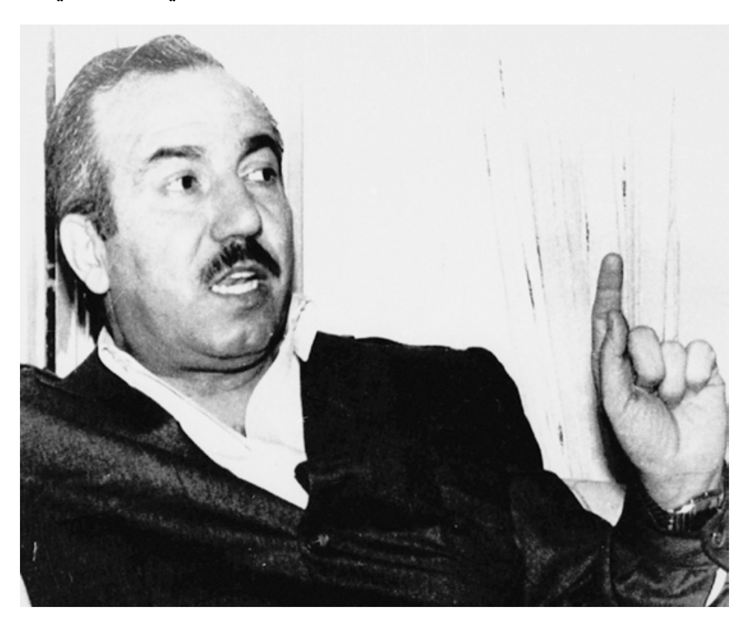
من دمه صنع معجزة ومن رؤيته نهجًا ليظل عنوانا خالدا في سفر النضال والثورة، وقد ترجل أمير الشهداء أبو جهاد أول الرصاص وأول الحجارة،به واليه تطمئن القلوب ويتعمق الايمان.

مضت سنوات عجاف مثقلة بخطواتها على رحيل رجل في وقت عز فيه الرجال،رحل جسدا وبقي فكرًا ونهجًا ومدرسة نضالية تشبث من خلالها شباب وزهرات فلسطين بأرضهم وقضيتهم ومشروعهم الوطني .

لقد شكل ابو جهاد حالة نضالية مفعمة بالبصيرة ،صنع من الثورة هدفا وأقلق الاحتلال وقض مضاجعه حين كانت تلتبس الأمور ،فبات ملهما منذ الرصاصة الأولى مرورا بمعركة الكرامة وانتهاء بالانتفاضة الاولى عام ١٩٨٧.

وحين يذكر ابو جهاد تتقلب دفاتر الأيام،ولا تكاد تغيب الحكايات الممزوجة بروح القائد،هناك دقت عملية دلال المغربي البطولية الجدران و في تل ابيب قرعت ابواب وزارة جيش الاحتلال، من خلال "سفينة اتابيروس" التي كانت في طريقها لتنفيذ هجوم احتجاز ومفاوضات من الموقع الاقوى عام ١٩٨٥ ،فاشتعلت الثورة واربك المحتل ونشر الرعب في صفوفه وقهر من نعت بالجيش الذي لا يقهر من خلال عمليات نوعية نفذها ابناء فتح البواسل كعملية فندق سافوي في تل ابيب،فحين يذكر ابو جهاد تحضر الثورة ويتقدمها ،وحين تذكر الثورة يخرج المارد المغوار اسطورة يرسم بعيونه روابي الوطن وقبلة الفلسطينيين .

وقد صنع ابو جهاد بحنكته مجدا وخط طريقا لمرحلة لاحقة فرض فيها قواعد اللعبة على الاحتلال حين قادت الانتفاضة العالم الى الاعتراف بفلسطين قضية وشعبا ودولة من اعلان الاستقلال



في الجزائر الى مؤتمر مدريد..ولو استمر الوهج الثوري وإطلاق العنان لمبادرات شعب الجبارين على قاعدة وحدة راس الهرم بمشاغلة العدو لتحقق الحلم وقامت الدولة مكتملة السيادة والاستقلال.

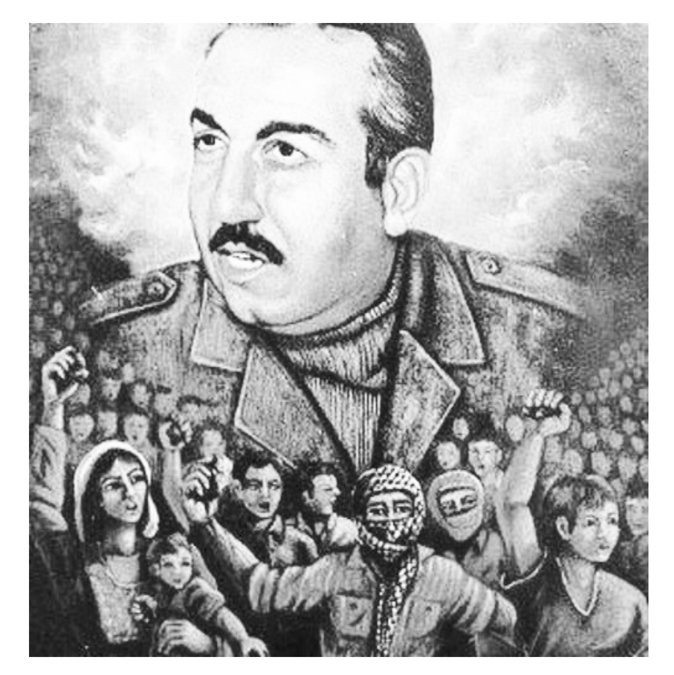
في ذكرى رحيل امير الشهداء صاحب مدرسة التمترس في خندق الثوابت تحضرني كلماته وهي تطرق الاذان أن الانتفاضة قرار دائم وممارسة يومية تعكس أصالة شعب فلسطين وتواصله التاريخي المتجدد،وانه لا صوت يعلو فوق صوت ألانتفاضة وأن مصير الاحتلال يتحدد على أرض فلسطين وحدها.

لم يكن اغتيال هذا الرجل القائد على أرض تونس ترفًا أو كلامًا عابرًا من قبل الاحتلال ،بل كان تعبيرا عن معرفته بقدرة وحنكة ذاك القائد وحجمه ودوره في الثورة والمجتمع، فكان آخر كلامه في النداء الأخير لقاوم "استمروا في الهجوم" ،ورغم هول المفاجأة استطاع استخدام الرصاص في منازلته مع فرق الموت الاسرائيلية في منزله ليعيش ويموت من أجل فلسطين ويبقى ابو جهاد فكرا خالدا يعيد الانبعاث لحركة فتح رائدة النضال ويخلق مراجعة موضوعية للأداء ،فمن رحيله يسألنا كل يوم الى أين انتم ذاهبون؟ومن حياته في الآخرة يرشدنا في رحلة التيه لنعيد مجدا شيده العظماء من القادة الشهداء،فهل لنا أن نعود اليه ونحتضن روحه من جديد؟



أول الرصاص.. أول الحجارة ما زال في الذاكرة !

بقلم: خالد مسمار
عضو المجلس الوطني الفلسطيني



ككل قادة حركة فتح الاوائل كان يعرف انه مستهدف من قبل أجهزة أمن المحتلين الصهاينة.

لذلك كان (ابو جهاد) حذراً في كل تحركاته وسفراته.

عرفته في العام ١٩٦٨م.. شاب متواضع.. هادئ يلبس سترة كاكي عادية، دخل علينا مبنى الاذاعة في شارع الشريفين في القاهرة كأي شخص آخر. استقبله الاخ فؤاد ياسين (ابوصخر) مسؤول اذاعتنا «صوت العاصفة» والاخ الطيب عبدالرحيم... وكان واضحاً انهما يعرفانه تمام المعرفة. لم اعره انتباهاً معتقداً انه من اصدقائهما؟ لكنه لفت انتباهي عندما أخذ يسأل عن الاذاعة واستعدادنا لانطلاق البثّ وكأن له دخلاً كبيراً في ذلك ! سأل: هل نرسل خبراً الى وكالة (أ.ش.أ) نعلن عن انطلاق البث وموعده؟ ردّ الاخ ابو صخر بالايجاب وسرعان ما أملى خبر انطلاق صوت العاصفة لتنشره وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية، وكان ذلك في ١٩٦٨/٥/١١م.

سألت الاخ الطيب: من هذا (الحشري) الذي يتدخل في اسرارنا وكأنه صاحب قرار الاذاعة؟! فنجر الطيب عينه مستغرباً سؤالي.. الا تعرفه؟ انه القائد ابو جهاد.

ارسل الخبر الى الوكالة المصرية الذي سرعان ما انتشر واتجهت اسماع الفلسطينيين والمصريين والعرب الى المحطة الوليدة معبرة عن الطلقة الشجاعة والكلمة الأمينة. وخرجنا سوياً من مبنى الإذاعة في شارع الشريفين الى ميدان التحرير مشياً على الاقدام نحن كادر الاذاعة الوليدة: فؤاد ياسين، الطيب عبد الرحيم، عبدالشكور التوتنجي، يحيى العمري وخالد مسمار بصحبة قائدين تاريخيين من قيادة حركة فتح هما ابوجهاد وابو اللطف، اما الاخ ابو الهول وكان معتمد الاقليم في ذلك الوقت فقد توجّه الى مكتب عدلي.. وهو مكتب الحركة في شارع عدلي بالقاهرة. نعم مشينا على الاقدام المسافة ما بين الشريفين والتحرير ليستقل كل منا مواصلته الى حيث يسكن حيث ان ميدان التحرير كان يضمّ تجمع باصات القاهرة لتتوزع على احيائها الكبيرة وشوارعها الواسعة. وهل هناك الان من يمشي على قدميه من قياداتنا الحالية او يعرف زحمة المواصلات؟!

وتجيء الايام الصعبة.. وتروح الايام الصعبة كما كان يقول زميلنا الاذاعي الشاعر مريد البرغوثي، وتجمعنا الاذاعة في بيروت الحصار مرة اخرى بالاخ ابو جهاد. نضطر لنقل الاذاعة الى جنوب لبنان بعد تهديد حافظ الاسد بقصفها وهي في بيروت في العام ١٩٧٨م. نتناوب على الذهاب يوميا من بيروت الى الجنوب بعد تجهيز المادة الاذاعية في بيروت، مرة انا و أحد مهندسي البث، ومرة اخرى نبيل ثم يوسف او الضابط (احمد حماد) وبقية الزملاء. وذات يوم لم نتمكن من الوصول الى البث في الجنوب في الموعد المحدد.. إما بسبب قصف جوي اسرائيلي او بسبب حواجز قوات الردع (السورية) لا اذكر. فكان ان غطى ذلك الاخ ابو جهاد الذي كان يكتب ويذيع بصوته !

وذات مساء كنت مذيع الفترة في محطة الجنوب وكان مهندس البث يومها الاخ ابو زهير؟ هشام السعدي. زارنا في تلك الليلة بعض المقاتلين من ضمنهم فدائية شابة تلبس الفوتيك وتريد ان ترى المذيع يتحدث على الهواء. لكن المادة الاذاعية كانت مسجّلة فتحايل ابو زهير على الامر بأن طلب مني الدخول الى الاستوديو وفتح الميكروفون لأتحدث عبره ليسمعني فقط من هو في غرفة المراقبة.. وبذلك شعرت تلك الصبية بالفرح حيث سمعت المذيع يتحدث مباشرة عبر الهواء عرفت فيما بعد انها البطله الشهيدة دلال المغربي.

هذا غيض من فيض لا مجال لذكره عن سيرة قائد كبير متواضع.. هزّ مضاجع الصهاينة المحتلين في اكثر من عملية بطولية.. مما استدعى استنفار أجهزة المحتلين الأمنية للقضاء عليه.. حيث نجحوا اخيراً في تونس في ٤/١٦ من سنوات خلت.

ستبقى يا ابا جهاد في ذاكرتنا وذاكرة الاجيال من بعدنا حتى نحقق الهدف الاسمى الذي انطلقت من اجله حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» وقواتها العاصفة.

وانها لثورة حتى النصر



هل ثمة سياسة امريكية جديدة في المنطقة ؟

د. عبد المجيد سويلم



يعتقد بعض المراقبين والمتابعين ان السياسة الامريكية في المنطقة سياسة تتصف بالثبات التام .

قاعدة هذا الثبات التام هي طبيعة العلاقة العضوية الراسخة ما بين الولايات المتحدة واسرائيل ، وهي علاقة " اثبتت " التجربة السياسية ان فيها من اسباب القوة والرسو ما يفوق ويتفوق على اية علاقة تحالفية ربطت او تربط بين دولتين في تاريخ العلاقة الدولية الحديث وحتى المعاصر .

لا يمكننا اتهام هؤلاء البعض ، لا بالفهم القاصر ولا المتطير ، بل على العكس فإن هذا البعض لديه في الاسانيد على صحة هذا الموقف ما يكفي وما يفيض .

لا يمكن لاحد ان يجادل في صحة الموقف ، وان كان هناك من جدل فإنه يتعلق بدقة الموقف وليس بصحته ، ذلك ان علم السياسة هو العلم الاقرب الى علم الجبر منه على علم الحساب .

السؤال الذي من خلاله يمكننا رؤية الفرق بين صحة الموقف من دقته هو سؤال ماهية طبيعة الحراك الامريكي الجديد في المنطقة ، وفيما اذا كان هذا الحراك يهدف في نهاية المطاف الى ادارة الازمة (ازمة الشرق الاوسط) ام العمل على حلها .

والسؤال الذي يلي مباشرة السؤال الاول هو فيما اذا بات بالامكان (بإمكان السياسة الامريكية) حل هذه الازمة بدون اعادة ادارة هذه الازمة بشروط جديدة وبوسائل جديدة كمرحلة اجبارية من مراحل الحل المنشود .

وبمعنى آخر فإن الحراك الامريكي يمكن ان يحمل هذه المرة توجهات حاسمة نحو حل هذه الازمة عبر منظور جديد من ادارتها على مستوى الاهداف ايضا .

لكن لماذا هذه المرة بالذات ؟؟؟ ، وما هو الجديد الذي بات " يحتم " على الولايات المتحدة السير قدما بهذا التوجه ؟

الجديد هنا كثير وكبير ومركب .

هناك فرق كبير بين ادارة الازمة بهدف التهرب من حلها وادارة هذه الازمة على طريق حلها ، كيف ولماذا ؟؟.

بعد شروع الولايات المتحدة بالخروج البطيء من الازمة الاقتصادية التي عصفت باقتصادها وبالاقتصاديات العالمية منذ العام ٢٠٠٨ ، وبعد ان تجاوزت النتائج الكارثية لسياسات المحافظين الجدد دخلت الولايات المتحدة في حقبة جديدة تتسم بعقلية " الدور القيادي للولايات المتحدة " ، وهو الامر الذي يحول قيادة الولايات المتحدة للعالم الى عملية معترف بها ومقر بها وصولاً الى درجة التوافق عليها بعد ان بلغ هذا الدور درجة " الاكراه " في مرحلة بوش الابن اثناء فترتي ادارته للبيت الابيض .

بهذا المعنى فان الولايات المتحدة تملك اليوم سياسة دولية هي اقرب الى التفاهم مع اطراف المجتمع الدولي منها الى سياسة فرض المواقف واملاء التوجهات .

وفي الشرق الاوسط اليوم لم تعد الولايات المتحدة " تحلم " بالانفراد التام ولا بالتحكم الكامل ، وهي في هذا الاطار بالذات تدرك ان لدى معظم اطراف المعادلة الدولية رغبة جدية لانهاء هذا الصراع لما له من تداعيات كبيرة على السلم والاستقرار العالميين .



اذن هذا هو الجديد على صعيد الولايات المتحدة ، وهذا الجديد هو من حيث الجوهر اصبح موضوعياً احتياجاً امريكياً من اجل التخلص من مرحلة عسكرة العلاقات الدولية والتي ادت الى نتائج كارثية على الاقتصاد الامريكي ، وللتذكير فقط فقد تسلم الرئيس السابق بوش الابن ميزانية امريكية بفائض مئات المليارات في حين اسلمها نفس الرئيس بعجز قياسي ، وقد تعدت حاجز الـ (ترليون) دولار ، واستمر العجز يتفاقم حتى يومنا هذا .

اذن فحتى لو أن الولايات المتحدة ليس لديها ما يكفي من عوامل الخروج من " علاقات العسكرة " الا ان الولايات المتحدة باتت مجبرة على مغادرة هذه السياسة ، وباتت تبحث عن تفاهمات جديدة ومن ضمنها التفاهمات الدولية على الشرق الاوسط.

" العقبة الكبيرة التي تقف في وجه التوجهات الامريكية الجديدة " هي اسرائيل وسياسات اسرائيل والتحالف الحاكم فيها .

ليس سرا ان نتنياهو قد " قاوم " التوجهات الجديدة في السياسة الامريكية بعد هزيمة المحافظين الجدد وذلك في ضوء ادراك اليمين الاسرائيلي ان التوجهات الجديدة ستتعمق في فترة رئاسة اوباما الثانية ، وان التوجه نحو اعادة ادارة ازمة الشرق الاوسط ستكون هذه المرة من موقع التوجه لحلها وليس من اجل " استخدامها " للتعمية او التغطية على اهداف اخرى .

وفي ضوء ذلك ايضا فان ثمة خلافات جديدة ومتجددة حول منظومة اولويات الولايات المتحدة ومنظومة اولويات اسرائيل ، وان ثمة ما هو مشترك من حيث الرؤى ولكن ليس من حيث الوسائل الناجعة لمواجهات تلك الاولويات ، وليس بالتأكيد من حيث الاهداف .

وفي حين كانت العقبة الاسرائيلية امام رغبة الادارة الامريكية دائما ماثلة فان تراجع الولايات المتحدة " امام " العقبة الاسرائيلية كان دائما ايضاً فهل ينطبق الامر على الواقع القائم في هذه المرة ايضاً ؟؟؟

بعبارة اخرى ما الذي يمكن ان يكون قد اختلف حتى يختلف الموقف الامريكي اذن ؟؟

لقد عمل اليمين الاسرائيلي جاهداً لاسقاط اوباما ودخل نتنياهو واعوانه في " مغامرة " غير محسوبة تماماً بالتدخل السافر في الانتخابات الامريكية فكان الرد الامريكي ضد التدخل غير المباشر وغير السافر في الانتخابات الاسرائيلية ، والجديد في الامر هنا الادارة الامريكية بدأت مرحلة جديدة قوامها التحالف الكامل مع سياسة اسرائيل ومناوئة سياسة اليمين الاسرائيلي من تحت الطاولة .

الولايات المتحدة لا تنوي الصدام مع اليمين الاسرائيلي ولكن على ما يبدو لا تنوي الخضوع لابتزازات هذا اليمين ، هذا ما يفسر (برأينا) كلام الرئيس اوباما عن " خوفه " من سياسات اسرائيل على اسرائيل نفسها ، ذلك ان طرحاً من هذا النوع لا يعني في الحقيقة غير مرحلة جديدة ، مرحلة البحث عن ما يحقق لاسرائيل " أمنها " عبر قبولها في المنطقة والسلام بينها وبين جيرانها وليس البقاء في دائرة " امنها " القائم على فرض " الوقائع " التي تستند لتفوقها العسكري .

أي بمعنى آخر اصبح الامن بالنسبة لاسرائيل يرتبط " بالسلام " وليس بتدمير مقوماته كما هي حقيقة السياسة الاسرائيلية .

اذن تحول الالتزام بأمن اسرائيل (او في طريقه الى التحول) من التزام يرتبط بصورة متزايده بقابليتها على التكيف مع الشروط التاريخية الجديدة لتطورات الاقليم المحيط بها .

وفي هذا الاطار فان التغيرات التي طرأت في الشارع العربي والتي ادت الى سقوط بعض الانظمة العربية وخصوصاً رموزها قد أصبحت في الواقع موضوعاً للرؤية الامريكية لمستقبل هذا الاقليم وأصبحت موضوعاً " للاختلاف " مع السياسة اليمينية في اسرائيل .

الولايات المتحدة بعد ان " ضمنت " الى جانبها منظمات الاسلام السياسي في بلدان (الربيع العربي) وعقدت تحالفاً كبيراً مع " الاخوان المسلمين " وهي تقود اليوم محوراً سنياً (في مواجهة) النفوذ الايراني فهي (أي الولايات المتحدة) ليست على استعداد " للتضحية " بكل ما تم " انجازه " من اجل ارضاء اوهام واحلام اليمين الاسرائيلي ، وهي ربما تخشى على كل هذه الانجازات في ظل هذه الغطرسة الاسرائيلية .

بهذه المعاني كلها فإن ثمة سياسة امريكية جديدة في المنطقة ، لكنها لم تتبلور بالكامل بعد ، وهي تواجه صعوبات جمة مع ان معالمها بدأت تتكشف بالتدريج .





الدبلوماسية البرلمانية مفهومها وأدواتها وأهميتها

د.تيسير الحوراني
باحث سياسي

لم يعد دور المؤسسة البرلمانية في العديد من الدول يقتصر على ممارسة البرلمانيين لأدوارهم واختصاصاتهم التقليدية في المجالين التشريعي والرقابي فحسب، وإنما أصبحت المؤسسة البرلمانية طرفا مهما وفاعلا في مجال السياسة الخارجية للدول، مما أدى إلى بروز مفهوم الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية.

مفهوم الدبلوماسية البرلمانية

الدبلوماسية البرلمانية هي نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحا لها كما هو الشأن بالنسبة للإتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والإتحاد البرلماني العربي وغيرها من الاتحادات. الدبلوماسية بتعريفها التقليدي هي التطبيق العملي لفن تحقيق الممكن،كما توسعت الدبلوماسية باتساع دوائر التعاون الدولي وتعاظم مصالح الشعوب وتداخلها وأضاف ظهور الدبلوماسية البرلمانية بعدا جديدا متعدد الآثار والنتائج،والدبلوماسية البرلمانية تعمل بلا شك بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهداف تساهم في حل النزاعات ومنع نشوئها ومنع تصاعدها وتحولها إلى صراعات، ثم المساهمة في بناء السلام وحفظه[1]

ولتحقيق هذه الأهداف نصت إستراتيجية الإتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٧ على» تيسير حل النزاعات عبر الدبلوماسية البرلمانية، لأن الإتحاد البرلماني الدولي يتيح مجالا متميزا للدبلوماسية البرلمانية. فهو مكان طبيعي ومحايد من أجل تبادل الآراء والتجارب ومناقشة النزاعات الدائرة داخل البلدان وفيما بينها. وعندما تلحق الأزمات الداخلية بالعمل البرلماني الوطني ضررا جسيما أو تعطله، يعرض الإتحاد مساعيه الحميدة للمساعدة في تنفيس التوترات وتعزيز الحوار، وتقديم العون والمشورة إلى البلدان التي تشهد نزاعا أو التي خرجت لتوها منه أو التي تقع تحت وطأة احتلال أجنبي، والمساهمة بالتعاون مع الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام التابعة لها في بناء السلام وحفظه."[2]

ومن أبرز مظاهر إزدهار هذه الممارسة هو تبلور فكرة البعد البرلماني في هيئة الأمم المتحدة أي تعزيز هذه المنظمة بجناح برلماني حيث " سيسعى الإتحاد إلى إضفاء منظور برلماني وتجسيده في قرارات الأمم المتحدة. وسيشجع على مشاركة منتظمة أكثر للمشرعين في الوفود الوطنية إلى مؤتمرات الأمم المتحدة وفعالياتها الكبرى «.[3]

مميزات الدبلوماسية البرلمانية

تتميز الدبلوماسية البرلمانية بالتعددية، أي بعدد المشاركين الكبير نسبيا وتعدد وتداخل القضايا المدرجة على جداول الأعمال وفي برامج العمل، فعدد المشاركين يعني تعدد المصالح وتداخلها وتضاربها أحيانا.

أما العلانية التي تلازم النشاط البرلماني الدبلوماسي، إذ غالبا ما تسبق هذا النشاط أو تصاحبه بيانات إعلامية واسعة تتسم بقدر كبير من الإثارة ويغلب عليها الطابع الأيديولوجي، كما تركز هذه الإعلانات وتهيئ الرأي العام الإقليمي أو الدولي لتقبل الحلول التوافقية في تسوية القضايا الدولية.

كما تتجلى الدبلوماسية البرلمانية وبصورة نشطة في اجتماعات المجموعات الجيو-سياسية بين أعضائها أولا ثم مع غيرها، حيث يحتل التفاوض والتحاور والإقناع حيزا كبيرا في النشاط البرلماني الدبلوماسي للتوصل إلى التوافق،كما أن صياغة أي قرار أو توصية تتطلب إجراء مناقشات ومفاوضات بين أطراف عديدة معنية بموضوعها، ومن هنا يلاحظ أن أسلوب الدبلوماسية البرلمانية وتقنياته لا يختلف في الواقع عن الأسلوب الدبلوماسي التقليدي من حيث الشكل والفنيات وتقنيات التفاوض إن لم يكن أعمق وأوسع.

تتعدد الوسائل والأدوات التي يستخدمها أعضاء المؤسسات البرلمانية أثناء قيامهم بمهامهم في مجال الدبلوماسية البرلمانية ومنها:

١. المشاركة في المؤتمرات البرلمانية: تعقد العديد من المؤسسات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية مؤتمرات واجتماعات ومنتديات وورش عمل دورية وغير دورية، حيث تتميز هذه الفعاليات بتعدد المجالس والمنظمات الدولية المشاركة فيها، وتنوع البنود المطروحة على جداول أعمالها، مما يسمح للبرلمانيين إبداء آرائهم تجاه القضايا المختلفة، سواء من خلال جلسات النقاش المفتوحة، أو أعمال اللجان المنبثقة عنها، وكذلك من خلال اللقاءات الثنائية التي تعقد على هامش تلك الفعاليات، وقد تميزت مشاركات المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال بالفعالية والاستمرارية في المشاركة في المؤتمرات البرلمانية الخارجية، حيث تكتسب هذه المؤتمرات أهمية كبرى في تعميق العلاقات مع البرلمانات على المستوى العالمي وكذلك لأهمية المواضيع التي تناقش في هذه المؤتمرات والتي تتنوع من مواضيع تتعلق بالعملية السلمية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية إلى مواضيع أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والشراكات الاقتصادية وحقوق الطفل والعمالة المهاجرة والعوله ومواضيع اقتصادية وثقافية أخرى.

والملاحظ من المشاركات البرلمانية الفلسطينية التعاون والتنسيق بوفود مشتركة من المجلس التشريعي والمجلس الوطني.



يشار إلى أن المجلس الوطني ومن خلال مشاركاته النشطة في مجال النشاط الخارجي حقق إنجازات كبيرة أهمها قبوله كعضو كامل العضوية في العديد من الاتحادات البرلمانية ، ويأتي في مقدمتها من حيث الأهمية والأثر الإتحاد البرلماني الدولي الذي انضم إليه المجلس بعد جهود مضنية وحثيثة تخللتها صعوبات ومعوقات لم يكن للمجلس تجاوزها لولا تضافر الجهود من قبل العديد من الجهات جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة من المجلس وبخاصة الفريق الذي كون لهذا الغرض من قبل معالي رئيس المجلس ، فبسعي حثيث من هذا الفريق وبتوجيه ودعم كاملين من معالي رئيس المجلس تم انضمام المجلس لعضوية هذا الإتحاد ، فالشكر والتقدير موصول لأعضاء الفريق الذين بذلوا الكثير في سبيل تحقيق هذا الإنجاز . والمتابع لنشاط الإتحاد البرلماني الدولي يدرك الأهمية القصوى لهذا الإتحاد باعتباره التجمع الأكبر للبرلمانيين على مستوى العالم وبواسطته وعن طريقه تعرض المجالس النيابية الأعضاء في الإتحاد مواقفها تجاه مختلف الأحداث والقضايا على مستوى العالم.

٢. الزيارات والمهام البرلمانية الخارجية للوفود الفلسطينية :

تعد الزيارات البرلمانية من التقاليد البرلمانية الراسخة والمتبعة في كثير من برلمانات العالم ، تساعد هذه الزيارات على تعميق وتطوير وتوطيد العلاقات مع البرلمانات الأخرى ، حيث يتم خلال هذه الزيارات تبادل وتقريب وجهات النظر وتوحيد المواقف والإطلاع على آخر المستجدات السياسية على أرض الواقع في تلك الدول .

٣. إستضافة ودعوة البرلمانيين من الدول الأخرى :

زار المجلس الوطني الفلسطيني عدد من الوفود البرلمانية والرسمية الخارجية من الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة ، حيث كانت تلتقي هذه الوفود مع رئيس المجلس وأعضاء اللجنة السياسية ويتم إطلاعهم خلالها على آخر المستجدات والأوضاع السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

٤. إصدار البيانات السياسية : توضح هذه البيانات السياسية موقف المؤسسات البرلمانية من القضايا والمستجدات السياسية، وعادة ما تصاغ هذه البيانات على شكل رسائل إلى البرلمانات والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى حاملة توجهات ومواقف محددة بخصوص مسائل ساخنة تخص الوضع الوطني أو الدولي .

٥. جمعيات ولجان الصداقة البرلمانية : ترتبط العديد من برلمانات دول العالم بعلاقات من خلال إقامة لجان وجمعيات للصداقة البرلمانية المشتركة ، وكثيرا ما تجتمع هذه الجمعيات على هامش المؤتمرات والمنتديات البرلمانية وتتبادل وجهات النظر إزاء الكثير من القضايا الثنائية أو تلك التي تشكل تحديا للأسرة الدولية ، كما يقوم أعضاء هذه الجمعيات بزيارات متبادلة بهدف تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين المعنيين في مختلف المجالات ، وتوثيق روابط الصداقة مع المجالس المماثلة لها في الدول الشقيقة والصديقة ،كما تعمل على التنسيق والتعاون مع اللجان المماثلة في المحافل البرلمانية الدولية بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة فيما يخص القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك .

ينشط أعضاء لجان الصداقة البرلمانية ويناقشون المسائل والقضايا مع نظرائهم بمرونة وحرية أكثر من غيرهم من لجان العمل البرلماني أو السياسي بسبب أن لهم صفة الصداقة وأحيانا الأخوة ، وبالتالي إن بإمكانهم الاتصال بمؤسسات المجتمع المدني أو بقطاعات مع الشعب ، أو الجلوس على طاولة نقاش في دائرة برلمانية ، أو دائرة سياسية ، ولا يعد ما يقولونه كلاما رسميا ، كما لو قال مثله وفد برلماني رسمي أو وفد سياسي حكومي .

تتميز لجان الصداقة بأنها لجان نصف رسمية ، تسعى لتوطيد العلاقات وتحسينها وتقريب وجهات النظر ، وتصحيح النظرة الخاطئة ، وإعطاء معلومات عن بلدها عن طريق ورش عمل أو إلقاء محاضرات في مجالس نيابية أو معاهد علمية ، ويجوز لها أن تزور مؤسسات مدنيه كالمدارس ودور العبادة ، وهذا لا يأتي بالضرورة للجان المتخصصة ، التي هي لجان رسمية ذات صفة برلمانية ، تذهب لغرض محدد ، وتقابل نظراءها في البلد المضيف ، وما يدور من كلام يعد في سياقه الرسمي .كما تستطيع لجان الصداقة البرلمانية أن تكون مركزا للعصف الذهني ، وتستطيع أن تكون مساعدا على تلمس المشكلات العالقة واقتراح الحلول ، بينما اللجان المتخصصة





هي التي تتولى النظر في المشكلات واقتراح الحلول لمساعدة متخذ القرار السياسي أو الاقتصادي أو غيرها ، وهي التي عليها المعول في كل شيء.

٦. أداة الدبلوماسية الوقائية ووسيلة المساعي الحميدة :

تعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها "العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ، ووقف إنتشار هذه الصراعات عند وقوعها"(٤)

ترتبط الدبلوماسية الوقائية بمفهوم بناء السلم ارتباطا وثيقاً ،حيث يعني هذا المفهوم العمل علي تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلي حاله النزاع.

الهدف الأول للدبلوماسية الوقائية هو تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلي نشوب صراع،فإذا ما نشب الصراع كان لابد من العمل بسرعة على احتوائه وعلاج أسبابه .

تتطلب الدبلوماسية الوقائية إتخاد تدابير لخلق الثقة، وتحتاج إلي انذار مبكر يقوم علي جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية وعليه إن عملية تقصي الحقائق تهدف إلى الوصول إلى حقائق دقيقة ،ومعرفة الأوضاع التي تهدد باندلاع العنف ،وتقديم تقارير تتسم بالحياد حول كل ما يجري في منطقة النزاع . يتطلب نجاح التدابير الوقائية معرفة دقيقة ومتعمقة بالحقائق على أرض الواقع ومعرفة وتفهم لجذور النزاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،مما يساعد المنظمة البرلمانية على إتخاد التدابير اللازمة لاحتواء الوضع وفض النزاع.(٥)

٧. المساعي البرلمانية الحميدة: إن إنشاء لجان المساعي البرلمانية الحميدة يمثل تقليداً برلمانيا مارسته المنظمات البرلمانية الإقليمية،وهو نتاج طبيعي لتطور دور الدبلوماسية البرلمانية التي تعاظمت أهميتها ، وزاد تأثيرها بعدما أضحي الدور السياسي للبرلمانات ركناً هاماً لتقريب العلاقات والصلات بين شعوب وحكومات العالم. تهدف هذه المساعي غير الرسمية إلى بناء حوار غير رسمي قد يمهد لأجواء ثقة وتقارب لحوارات رسمية تقوم بها الحكومات .وقد كان الإتحاد البرلماني الدولي سباقاً في هذا الشأن ومعرفته بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات البرلمانية في الحد من آثار التوترات التي يمكن أن تنشب بين الأمم والشعوب بسبب صراع،أو نزاع ،أو مشكلة. تلجأ الدول المتنازعة عادة إلي المساعي الحميدة في حال تعذر المفاوضات أو فشلها، حيث يتدخل طرف أخر خارج عن النزاع قد يكون دولة أو منظمة إقليمية أو منظمة دولية بهدف التقريب بين الأطراف المتنازعة والعمل على تسهيل الطريق ووضع الأرضية للتسوية وإيجاد حل للنزاع القائم . وقد يكون الغرض من التدخل إما منع اندلاع الحرب بين الدولتين أو إيقافها إن كانت قائمة.

تجسد لجان المساعي الحميدة دورها هذا عبر إصدار بيانات ذات طبيعة سياسية تهدف الي حث الحكومات علي المضي قدماً في حل خلافاتها بالوسائل الودية ، وعبر الحوارات الرسمية ، والالتزام بأهداف المنظمات البرلمانية في التقريب بين الشعوب والأمم. نعم تلعب لجان المساعي الحميدة دوراً محدداً في بث الثقة بين الأطراف المتنازعة ،وتشجيعهم على اللجوء إلى التفاوض والحوار المباشر ،وإزالة فتيل الأزمات السياسية في العلاقات بين الدول وبعضها.ولذلك فإن هذه اللجان ليست معنية باتخاذ قرارات في المسائل المتنازع عليها مثل الأمم المتحدة ، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية،وإنما مجرد إصدار بيانات بناء علي تقرير من لجنة الوساطة الحميدة، وأن هذه البيانات يتم التعبير عنها باللغة الدبلوماسية المعهودة التي تخص الأطراف المتنازعة على القبول بخيارات التعاون ، والتفاوض، والحوار،أو سائر مبادئ القانون الدولي ، القانون الدولي الإنساني، وكذلك الاحتكام إلى مبادئ وأهداف المنظمات الدولية والإقليمية التي تعد هذه الأطراف المتنازعة طرفاً فيها.(٦)

أهم المتطلبات والشروط الواجب توافرها من أجل دبلوماسية برلمانية ناجحة :

تفعيل دور الأمانات العامة للمؤسسات البرلمانية :من أجل تدعيم دور البرلمانيين في صنع الدبلوماسية البرلمانية لابد من وجود جهاز إداري وفني يدعم هذا الدور ويسانده ، ويتمثل هذا



الجهاز بالأمانة العامة للمؤسسة البرلمانية . إن تفعيل دور الأمانات العامة في هذا المجال يستلزم تغيير النظرة التقليدية لدور الأمانات العامة ليس بوصفها جهازا فنيا وإداريا فقط بل كونها جهازا يتمتع بدور سياسي ، ولديه هامش من الحرية للتحرك في هذا النطاق .

إن الأهمية المتوقعة من عمل الأمانات العامة في تدعيم الدبلوماسية تكمن في استقرار هذا الجهاز وعدم تغيره بتعاقب تشكيلات البرلمان وأجهزته ،حيث يتمتع موظفوه بخبرات برلمانية اكتسبوها بحكم معايشتهم القريبة والوثيقة لأعضاء البرلمان،ومعرفتهم العملية بالإجراءات التي تحكم عمل المؤسسة البرلمانية، مما يمكن أعضاء البرلمان مهما اختلفت توجهاتهم ورؤيتهم من الاستفادة من الأعمال والخدمات التي تؤديها الأمانة العامة.

ها هي بعض المهام التي يمكن أن تؤديها الأمانة العامة لمساندة دور المؤسسة البرلمانية في مجال الدبلوماسية البرلمانية :

- التنسيق الدائم مع الجهاز التنفيذي بمستوياته المختلفة والمختص بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية ،لوضع أسس واضحة ومتفق عليها لأهم مرتكزات السياسة الخارجية والمواقف تجاه مختلف القضايا ذات البعد الخارجي ، إن وضوح تلك الأسس والمبادئ يؤدي إلى تجنب التضارب ما بين مواقف المؤسسة البرلمانية تجاه هذه القضايا ورؤية الجهاز التنفيذي المختص بها ، بما يدعم مكانة الدولة .
- رفد أعضاء البرلمان بالمعلومات والتقارير التي يعدها الجهاز التنفيذي المختص بالسياسة الخارجية والمتعلقة بآخر التطورات والمستجدات السياسية وموقف الدولة من تلك التطورات ، والقضايا التي تستأثر باهتمام مركز القرار .
- إجراء الدراسات الميدانية لقياس اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا السياسة الخارجية ، ووضع نتائج هذه الدراسات أمام أعضاء البرلمان ، وإعداد الدراسات وأوراق العمل المختلفة حول بنود جداول الأعمال المطروحة أمام المؤتمرات والفعاليات البرلمانية التي يشارك فيها البرلمان .
- طرح برامج تدريبية لأعضاء البرلمان تعنى بالدبلوماسية البرلمانية ، وأساليب التعامل معها .
- يتوجب على الأمانة العامة وبالتنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص تحديد معايير نوعية في أعضاء البرلمان المشاركين في الأنشطة الخارجية : نظرا للفوائد الهامة المتوقعة من الدبلوماسية البرلمانية ، لا بد من وضع معايير نوعية يجب أن تتوافر في أعضاء البرلمان المشاركين في النشاطات الخارجية المعنية بالدبلوماسية البرلمانية وأهم هذه المعايير :

تخصص عضو البرلمان في المجال الذي تدور حوله المشاركة ، حيث ينحو العالم لمزيد من التخصص في المجالات العلمية المختلفة، فمن الملاحظ التوجه نحو التخصص الدقيق في الموضوعات المطروحة على جداول أعمال المؤسسات البرلمانية كمواضيع البيئة والتجارة الدولية والتنمية ، وبالتالي فإن تخصص العضو واهتمامه في الموضوع المطروح يؤدي إلى بناء خبرة معرفيه تؤهله لتمثيل دولته ونقل توجهاتها ورؤيتها سواء أثناء النقاشات المفتوحة في المؤتمر ، أو في اللجان التحضيرية ، كما تتطلب بعض المشاركات الخارجية إلمام العضو بلغات أجنبية ، لذلك فإن ترشيد عملية الاختيار ضرورية ، كما يجب التأكيد على أن أهم العناصر المؤثرة في الدور الذي يؤديه عضو البرلمان في المشاركات الخارجية يعتمد على قناعته الشخصية بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة البرلمانية التي يمثلها ،ورغبته الصادقة في العمل من أجل تفعيل هذا الدور .

أهم القضايا التي إضطلع بها المجلس الوطني الفلسطيني في مجال الدبلوماسية البرلمانية :

عند تتبع الدور الذي قام به المجلس الوطني في مجال الدبلوماسية البرلمانية تجاه القضايا المطروحة في المجالين الداخلي والخارجي يمكن الخروج بنتيجة مفادها بأن دور المجلس الوطني في موضوع السياسة الخارجية للمنظمة جاء متوافقا ومتناسقا وداعما لسياسة المنظمة الخارجية تجاه كافة القضايا حيث شرح المجلس ونقل توجهات المنظمة في المحافل، واللقاءات الدولية ، ويمكن حصر أهم القضايا التي ركز عليها المجلس في مشاركاته الخارجية والمتصلة بموضوع الدبلوماسية البرلمانية بما يلي :

إسهام المجلس في قضية السلام والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط والعمل على إبعاد المنطقة عن التوترات والأزمات السياسية ، وفي هذا المجال وضع المجلس القضية الفلسطينية وسعيه للتوصل إلى حل سلمي لها على رأس أولوياته ، حيث نجح من خلال مثابرته وجهوده المكثفة في وضع قضية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات على جداول أعمال كافة المحافل البرلمانية الدولية التي يشارك فيها وعلى كافة المستويات ، وتمكن من إقناع أغلب الممثلين المشاركين في هذه المؤتمرات والندوات بإصدار إعلانات وبيانات سياسية كلها تحض على دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل إزالة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

(1) Report of the IPU Committee on United Nations Affairs – The 127 th Assembly (Quebec City ,26 October 2012)
(2) IPU Strategy 2012-2017,Objective 6
(3) IPU Strategy 2012 - 2017 ,Objective 4
(4) Report of the Secretary – General pursuant to the statement adopted by the Summit Meeting of the Security Council on January 1992.
(٥) محمد الأخضر كرام ،الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٤ ، ربيع ٢٠٠٧م.
(٦) وثيقة إطارية لمقترح الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة في شأن إنشاء لجنة دائمة في إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ،الدورة (١٣)،أبوظبي ١٧-١٩ يناير ٢٠١١ – تحت مسمى " لجنة المساعي البرلمانية الحميدة ".



تقرير عن أعمال المؤتمر السنوي الرابع حول

"الانتخابات مشاركة ديمقراطية أم تأزيم سياسي"

.... اعداد: راسم الخطيب - حسن البرغوثي
مكتب المجلس الوطني الفلسطيني- رام الله

نظم مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مؤتمره السنوي الرابع ٢٢ / ٥ / ٢٠١٣، بعنوان «الانتخابات مشاركة ديمقراطية ام تأزيم سياسي»، بمشاركة نخبة من السياسيين وممثلي المجتمع المدني وأكاديميين. و شارك عن مكتب المجلس الوطني الفلسطيني /رام الله، الاخ راسم الخطيب نائب مدير عام الشؤون البرلمانية و الاخ حسن البرغوثي مدير دائرة الكتل البرلمانية. وافتتح المؤتمر السيد عارف الجفال مدير عام مركز المرصد ، مرحبا بالحضور و مستعرضا اهم القضايا التي ناقشها المؤتمر ، و اهمها :-

الانتخابات العامة (الوطني الرئاسي و التشريعي) بمشاركة محمد المدني عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والنائب قيس عبد الكريم ابو ليلى نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، وعارف جفال مدير عام المرصد وأدارها الناشط السياسي حازم القواسمة. وتحدث المدني عن أهمية الانتخابات كوسيلة لمنح الشرعية للقيادات الفلسطينية، مشيرا ان السلطة مرت بانتخابات عامة أعوام ١٩٩٦ رئاسية وتشريعية و٢٠٠٥ رئاسية و ٢٠٠٦ تشريعية، وان الانقسام أدى الى تعطيل عقد الانتخابات في موعدها، مؤكدا ان الرئيس محمود عباس سيعلن في مرسوم تحديد موعد للانتخابات العامة حال الانتهاء من تشكيل حكومة التوافق.

وفيما يتعلق بانتخابات المجلس الوطني أكد المدني على وجود ٣ دول تستأثر ب ٧٥٪ من الفلسطينيين في الشتات، وهي الاردن وسوريا ولبنان والدول الثلاث لا يمكن اجراء الانتخابات فيها ولا بد من إيجاد الوسائل الكفيلة غير الحزبية في اختيار اعضاء جدد للمجلس الوطني يحظون بثقة الجمهور في هذه التجمعات، وفي كل الاحوال فان المنظمة بحاجة الى تفعيل وضخ دماء جديدة فيها من اجل اعادة الاعتبار لدورها التمثيلي. وهاجم كل من يحاول خلق البدائل عن المنظمة كونه يساهم في تدمير البيت الجامع للفلسطينيين. مؤكدا على اهمية تمثيل الشباب في كافة المؤسسات من خلال تخفيض سن الترشيح واشراكهم في القوائم الانتخابية بالتمثيل النسبي الكامل كافضل نظام لاجراء الانتخابات. مشددا على التزام الحركة بما تم التوقيع عليه مع الاتحاد العام للمرأة بضمان تمثيل لا يقل عن ٣٠٪ للمرأة في المؤسسات المنتخبة.

من جانبه، استعرض قيس عبد الكريم الواقع الحالي، مؤكدا ان الحديث حول موعد ٣ شهور لانجاز اتفاق خاص بالحكومة هو حلم، وان على المواطنين التحرك من اجل اجبار كافة الاطراف على العودة الى الشعب من خلال الانتخابات لحسم مسالة الجدل والخلاف القائم، مؤكدا ان الانتخابات يجب ان تشكل اساس لحل الازمة السياسية.

- الانتخابات المحلية

- عمل لجنة الانتخابات المركزية ، أكد حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية على أهمية عقد الانتخابات، مضيفا ان التجربة الإنسانية والسياسية وجدت في الانتخابات الطريقة المثلى لاختيار القيادات ومنح الشرعية للقيادة السياسية. وأعرب عن جهوزية لجنة الانتخابات الدائمة للإشراف وتنظيم الانتخابات، وخصوصا بعد تحديث سجل الناخبين في قطاع غزة والضفة، والذي أنجز بشكل نهائي في العاشر من ابريل، وبناء عليه فان اللجنة أعدت البنية التحتية المطلوبة لعقد انتخابات حرة ونزيهة، حيث أن السجل الانتخابي يعتبر من الأسس الرئيسية لضمان نزاهة الانتخابات مؤكدا ان اي تاخير في العملية الانتخابية سيترتب عليه تحديث سجل الانتخابات من جديد.

-مراجعة تجربة هذه الانتخابات،بمشاركة ريما نزال الباحثة والناشطة النسوية وناصيف معلم مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية وانور هلال عضو المكتب السياسي لفدا. وتحدث هلال عن الانتخابات المحلية، وعن دور الاحزاب في الانتخابات وتجربة الانتخابات المحلية الاخيرة التي تم فيها التحالف بين الاحزاب والعشائر، مؤكدا على ضرورة النأي بالانتخابات المحلية عن السياسية كونها انتخابات خدماتية، وهي حق مكفول دستوريا وقانونيا للمواطنين. وتحدثت ريما نزال عن مشاركة المرأة في الانتخابات، مع التركيز على أن الانتخابات شهدت ارتفاعا في نسبة تمثيل المرأة، مشيرة إلى أن المرأة استطاعت ان تأخذ مواقع متقدمة، وهناك العديد من الهيئات حصلت النساء فيها على اكثر من الحد الأدنى وخاصة في الهيئات التي فازت بالتزكية. وتطرق معلم الى النضال من اجل تحديد موعد الانتخابات المحلية والحملات التي تمت من اجل الضغط على صناع القرار لتحديد موعد الانتخابات، والذي جاء رغم تاخره، مضيقا ان الاحزاب والقوى لم تقم بدورها المناط بها من اجل جعل الانتخابات المحلية محطة اولى نحو الانتخابات التشريعية والرئاسية.

- الانتخابات في ظل الربيع العربي ،بمشاركة عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسمير عوض استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وطالب عوض الخبير الدولي في الانتخابات، وتحدث ملوح عن حق المواطنين في الحصول على حريتهم وحقهم المقدس في تقرير مصيرهم، مستعرضا ان ما تم في مصر وتونس يمثل محطة اولى يجب ان تشكل نقطة واجبة الاستكمال من خلال انتخابات دورية، مركزا على اهمية الاعتماد على قوانين وانظمة انتخابية تحقق المصلحة الوطنية لكل دولة بمعزل عن التكتيك السياسي لطرف حزبي على اخر، وعلى وجوب احترام الخيار الديمقراطي في كل الاوقات. واعتبر سمير عوض كل ثورة هي قضية ايجابية، مركزا على ان بعض الاحيان تتفق المصالح ما بين الداخل والخارج، معتبرا ان ما يحدث في سوريا على سبيل المثال يشكل التقاء مصالح ما بين الغرب والمطالبين بحريتهم في سوريا، و تحدث عن تحالف النظام السوري و ايران و حزب الله و كانت سابقا حماس .

واستعرض طالب عوض الإصلاح الانتخابي الذي تم خلال العامين الماضيين، بدءا من الإصلاح الدستوري في المغرب وما ترتب عليه من انتخابات اهم ما ميزها الحصة الوطنية للمرأة والشباب التي بلغت ٦٠ مقعدا للنساء و ٣٠ مقعدا للشباب، والانتخابات التونسية التي ميزها اعتماد النظام النسبي على مستوى الدوائر والية تشكيل القوائم برجل وامرأة وكذا دواليك، والمفوضية المستقلة للانتخابات، في مصر جرت الانتخابات باختلاف في مصر باعتماد النظام المختلط والدوائر الانتخابية وشطب الكوتا النسوية، الكويت جرت فيها انتخابات مرتين في عام ٢٠١٢ والتغيير هو في حق المواطن الإدلاء بصوته لمرشح واحد، والانتخابات الأردنية حصل تطور من خلال اعتماد نسبة للقائمة الوطنية وزيادة عدد الأعضاء الى ١٥٠ .



من رزمة كيري الكاملة إلى المتدرجة

بقلم غازي السعدي- عضو المجلس الوطني الفلسطيني ....

قد يكون لتأجيل زيارة وزير الخارجية الأميركية "جون كيري" المقررة للمنطقة، علاقة بموجة المواقف الإسرائيلية المتشددة لعملية السلام، فقد أدرك "كيري" أن وساطته مهددة بالفشل، وأن الجهود التي يبذلها في جولاته المتكررة أخذت تتعثر، فنائب وزير الجيش الإسرائيلي الليكودي "داني دنون" -المقرب جداً من رئيس الوزراء "نتنياهو"- قال أنه لا يوجد في إسرائيل من يتعامل مع المفاوضات الفلسطينية بجدية، وإن وجد، فإن الجناح الصقري في حزب الليكود لن يسمح باتخاذ أية خطوات أو «تنازلات» تجاه الفلسطينيين، «إسرائيل اليوم ١٠-٦-٢٠١٣»، وفي مقابلة مع «الإذاعة العبرية ٩-٦-٢٠١٣» أعلن «دنون» أن الحكومة الإسرائيلية ستعارض ما يسمى بحل الدولتين، وأن مشروعه ومشروع الحكومة الإسرائيلية ضد إقامة دولة فلسطينية، بل أن مستقبل الفلسطينيين مرتبط مع الأردن ومصر، مما أثار ضجة في الجهاز السياسي والدبلوماسي، فكيف يدعو «نتنياهو» لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، بينما لم تجر الحكومة الإسرائيلية-كما هو متبع- أي نقاش لهذا الحل، ولم تطرح أية جهة رسمية موضوع حل الدولتين، وحتى إن طرحت فإن أغلبية الوزراء سيعارضونها، و«نتنياهو» الذي يدعو صباح مساء لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، يعرف أنه لن تكون هناك مفاوضات تؤدي إلى حل الصراع مع الفلسطينيين، فهو قادر على عرقلتها، ثم بوقاحته يحمل الفلسطينيين المسؤولية.

في تعقيبه على العملية التفاوضية، قال "نتنياهو": يجب أن يكون الإنسان في عهدنا ذكياً، -أي كذاب- وليس فقط أنه على حق، فـ «نتنياهو» يكذب عندما يقول أنه ملتزم بحل الدولتين، في حين يرفض وقف البناء الاستيطاني، بل ويسرع المشاريع الاستيطانية بشكل مكثف، في القدس، وفي الضفة الغربية، وفي الأغوار الفلسطينية، متعهداً بمواصلة الاستيطان، فأين ستقام الدولة الفلسطينية إذن؟ فرئيسة حزب «ميرتس» اليساري «زهافا غلاون» -التي اتهمت الحكومة الإسرائيلية بوضع العراقيل على طريق المفاوضات- سألت «نتنياهو» في الكنيست: هل أنت شريك للسلام؟ وهل ستمد يدك لمبادرة السلام العربية؟ فكيف سيتحقق السلام والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية يسجل أعلى نسبه منذ سبع سنوات، إذ أنه ارتفع بنسبة ١٧٦٪، بينما انخفض البناء داخل إسرائيل بنسبة ٨,٩٪، وهناك معلومات تفيد أنه ارتفع بنسبة ١٠٠٠٪ في الربع الأول من العالم الحالي.

«نتنياهو» ومعه خمسة من وزرائه، توجهوا إلى وارسو لعقد الجلسة السنوية المشتركة مع الحكومة البولندية، وكالعادة صدر عن هذه الاجتماعات بيان مشترك وجاء في البيان-الذي بلور من قبل ديوان «نتنياهو» بالمشاركة مع ممثلي الحكومة البولندية- «لا يمكن التشكيك في حقوق الشعب الفلسطيني، بأن تكون له دولة خاصة به»، هذا البيان المؤيد لحل الدولتين، ملزم للحكومتين ولكن «نتنياهو» تراجع عنه، وتنصل منه واعتبر البيان مهزلة، وفي تصريحات لموقع نيوز (١) الإسرائيلي «٩-٦-٢٠١٣»، قال نتنياهو بأن إسرائيل هي صاحبة السيادة في القدس، بما فيها منطقة "جبل الهيكل" أي المسجد الأقصى، الذي وصفه بالمكان الأكثر قدسية لليهود، معتبراً أن اتفاقية الملك "عبد الله الثاني"، والرئيس الفلسطيني "محمود عباس" غير ملزمة لإسرائيل، وفي مؤتمر اللوبي الإسرائيلي من أجل "أرض إسرائيل الكاملة" - موقع نيوزا الإسرائيلي ١٢-٦-٢٠١٣-، أعلن رئيس الائتلاف الحكومي "ياريف لفين"، أن السلام لن يتحقق دون تحقيق شعب إسرائيل حقه بلا منازع، على أرض إسرائيل التوراتية.

في جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم الأحد "٩-٦-٢٠١٣"، جدد "نتنياهو" شروطه للسلام، وأهم هذه الشروط، اعتراف الفلسطينيين بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وأضاف عقبة جديدة- إذ أن ذرائع «نتنياهو» لا نهاية لها- بأنه وبناء على الوضع الذي يسود المنطقة من توترات، وعدم استقرار- آخذاً من سورية مثالاً- فإن إسرائيل لن تقبل بأية ضمانات أمنية لها، بل أنها تعتمد على نفسها وهي مسؤولة عن الدفاع عن أمنها، فدعوة "نتنياهو" للرئيس الفلسطيني من على منصة الكنيست للعودة إلى طاولة المفاوضات «أكذوبة كبرى»، فعلى ماذا ستجري المفاوضات وإسرائيل تلتهم الأخضر واليابس وتواصل عمليات هدم منازل الفلسطينيين، وتلتهم الأراضي لصالح الاستيطان؟

لقد وجدت إسرائيل ضالتها، بعد رفض الفلسطينيين بشدة الاعتراف بيهودية الدولة، فقد طرح رئيس الائتلاف الحكومي من "الليكود-بيتنا" النائب "ياريف لفين" على الكنيست مؤخراً، مشروع قانون الدولة اليهودية القومية، بصيغة أكثر تطرفاً، من المشروع الذي قدم إلى الكنيست السابقة بتاريخ ٣-٨-٢٠١١، ومما جاء في مشروع القانون: أن «أرض إسرائيل» هي الوطن التاريخي لليهود، ومكان وجود دولة إسرائيل»، دون أن يأتي على ذكر أي من الأديان والقوميات الأخرى، ثم أن ممارسة حق تقرير المصير هو فقط للشعب اليهودي، ويعتبر مشروع القانون اللغة العبرية فقط لغة رسمية وحيدة في إسرائيل، والتأكيد على الربط التقليدي والتاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، -كما ورد في وثيقة الاستقلال- وإعطاء المحاكم الأفضلية للهوية اليهودية في قراراتها، ومع أن مشروع القانون هذا لا يشترط اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، غير أن إقراره، سيثير جدلاً داخل إسرائيل من جهة، وردود فعل فلسطينية وعربية غاضبة على هذا القانون، من جهة أخرى، وبينما هناك خلافات يهودية كبيرة في التعريف من هو اليهودي، يأتي هذا القانون ليحدد مكانة اليهودية في الكيان الصهيوني، وإعطاء تعريف خاص لمصطلح «أرض إسرائيل»، فمخاطر هذا القانون تكمن في ابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، كما أن هذا القانون يمنع إقامة الدولة الفلسطينية، ويلغي حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويشكل خطراً على مستقبل ووجود الأقلية العربية في إسرائيل، في الطريق نحو نزع الحقوق المدنية عنها، وتطبيق نظام «الترانسفير» عليها، مع أن عدد الفلسطينيين يزيد عن مليون وستمائة ألف مواطن داخل إسرائيل، يشكلون وفقا للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية، ما يزيد عن ٢٠٪ من مجموع السكان، وإذا أخذنا بعين الاعتبار، هجرة ما يزيد عن مليون يهودي إلى خارج إسرائيل، مع بقاء أسمائهم ضمن سجل المواطنين الإسرائيليين فإن نسبة الفلسطينيين في الداخل، تزيد بكثير عن العشرين بالمائة.

في ظل هذه المخططات والمشاريع الإسرائيلية، فما الحاجة لعودة "كيري" لتنشيط عملية مفاوضات تقود إلى طريق مغلق، غير أن "كيري" بعد إغلاق إسرائيل لخطته التي أطلق عليها "الرزمة الكاملة" فإنه قد يلجأ إلى الخطة التدريجية للإيهام بأن عملية السلام متواصلة، تجنباً لحصول انفجار جديد داخل الأراضي المحتلة، وأن عدم التوصل لاتفاق، سيخلد الصراع.



إسرائيل تفعل ما تشاء: سياسة اسرائيل بمنطقة C في الضفة الغربية

ملخص تقرير شامل، حزيران ٢٠١٣



دعا وزير الاقتصاد في حكومة الاحتلال الاسرائيلي نفتالي بنت، مؤخراً، إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق C بشكل أحاديّ الجانب، ومنح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المقيمين فيها، الذين يصل عددهم بحسب ما يدّعي إلى قرابة ٥٠،٠٠٠ شخص.

يتطرّق هذه المخطط إلى مناطق C وكأنها منطقة مُستقلة، منفصلة عن سائر مناطق الضفة. إلا أنّ تقسيم الضفة إلى مناطق A وB وC لا يعكس واقعًا جغرافيًا مُعطًى، بل هو تقسيم إداريّ تمّ كجزء من الاتفاق المرحلي ضمن اتفاقيات أوسلو. وكان من المفترض أن يكون هذا التقسيم مؤقتًا وأن يسمح بنقل الصلاحيات بشكل تدريجيّ إلى السلطة الفلسطينية، حيث لم يكن مُعدًا لاستيفاء متطلبات واحتياجات النمو الطبيعي الديمغرافيّ على المدى البعيد، إلا أنّ هذا الترتيب "المؤقت" يسري على أرض الواقع منذ قرابة ٢٠ عامًا.

تُعرف قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية على أنها منطقة C وتسيطر إسرائيل عليها بشكل حصريّ. ويعيش في هذه المنطقة وفق التقديرات قرابة ١٨٠،٠٠٠ فلسطينيّ، ويوجد فيها احتياطيّ الأراضي المركزيّ لأغراض التسكين والتطوير لجميع بلدات الضفة الغربية. وفي قرابة ٧٠٪ من أراضي منطقة C يُمنع الفلسطينيون من أيّ إمكانية بناء وتطوير بمسوّغات مختلفة، كأن يُقال إنها "أراضي دولة" أو "مناطق عسكرية مغلقة". كما أنّ سياسة التخطيط والبناء التي وضعتها السلطات على مرّ السنين تتجاهل بشكل شبه كليّ احتياجات السكان: فهي ترفض الاعتراف بغالبية القرى في هذه المنطقة ووضع مخططات لها، وتحول دون توسّعها وتطويرها، وهي تهدم البيوت فيها وتمنع وصلها بالبنى التحتية. وثمة الآلاف ممّن يعيشون تحت خطر دائم بطردهم من أماكن سكناهم، بدعوى أنهم يسكنون مناطق عسكرية مغلقة أو نقاط سكن بدوية "غير قانونية". إضافة إلى ذلك، سيطرت إسرائيل على غالبية مصادر المياه في منطقة C وهي تقيّد وصول الفلسطينيين إلى هذه المصادر.

وفي ظاهر الأمر، تسيطر إسرائيل بشكل تامّ على منطقة C فقط؛ ولكنّ السياسة الإسرائيلية في منطقة C تمسّ مجمل السكان الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية، مسًا كبيرًا. ففي منطقة C الواسعة ثمة ١٦٥ "جزيرة" من مناطق A وB، تحوي التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة. كما أنّ احتياطي الأراضي الذي يحيط بالمناطق المبنية في بلدات الضفة وقراها أُعلنت في حالات كثيرة كمنطقة C، وإسرائيل تمنع البناء والتطوير فيها. وهكذا تخنق الحكومة الإسرائيلية بلدات كثيرة في مناطق A وB ولا تسمح بتطويرها. هذا عامل من العوامل التي تسهم في صعوبة العثور على أراضٍ مُخصّصة للبناء، وفي ارتفاع أسعار الأراضي



القليلة الشاغرة، وفي قلة المناطق المفتوحة وفي غياب أماكن ملائمة لمنشآت بنى تحتية ومناطق صناعية. وعندما يقوم سكان هذه المناطق –مضطرين- ببناء بيوتهم بلا ترخيص على أراضيهم المجاورة التي عُرِّفت كمنطقة C- فإنهم يعيشون في ظلّ تهديد متواصل بهدم هذه البيوت.

ويصف التقرير السياسة التي تطبقها إسرائيل في منطقة C، وخصوصًا بوساطة الإدارة المدنية، وإسقاطات هذه السياسة على السكان في الضفة الغربية كلها. ويتركّز التقرير في عدة مراكز في هذه المنطقة، نرى أنّ الإسقاطات على حياة السكان فيها هي خطيرة بشكل خاص:

•في جنوب جبال الخليل توجد عشرات القرى الفلسطينية التي ترفض الإدارة المدنية الاعتراف بها، وتمتنع عن تحضير مخططات لها. ويعيش أكثر من ألف شخص في ثمان من هذه القرى تحت خطر الطرد، بادّعاء أنهم يسكنون في مَنطقة أُعلنت "منطقة عسكرية مغلقة".

•تخطط الإدارة المدنية في منطقة معاليه أدوميم إخلاء ما لا يقلّ عن ألفيْ بدويّ فلسطيني إلى ما يُسمى "البلدات الثابتة"، وذلك لصالح توسيع المستوطنات في المنطقة وخلق تواصل عمرانيّ بينها وبين القدس. ويأتي ذلك بعد أن جرى إخلاء مئات البدو من المنطقة في الماضي، إلى بلدة ثابتة لصالح إقامة معاليه أدوميم وتوسيعها.

•يعاني الفلسطينيون في غور الأردن الهدم المستمر لبيوتهم، ويستلزمون بترك مناطق سكناهم، مرة بعد مرة، لصالح التدريبات العسكرية، وهم يُضطرون إلى مواجهة ضائقة مياه شديدة ومصادرة صهاريج المياه التي يستخدمونها للشرب وسقي الضأن.

•الخضر ويتما وقبية هي أمثلة لبلدات فلسطينية تقع غالبية منطقتها العمرانية في منطقة B. غالبية أراضيها المتاحة لبناء المساكن ومنشآت البنى التحتية والخدمات موجودة في منطقة C، حيث تحظر الإدارة المدنية البناء والتطوير فيها. ويعيش سكان هذه البلدات ممّن شيّدوا بيوتهم، مُضطرّين، على أراضي البلدة التابعة لمنطقة C، في ظلّ تهديد مستمرّ بهدم هذه البيوت.

وقد حاول السكان من مناطق C الذين تضرّروا جراء السياسة الإسرائيلية في مجالي التخطيط والبناء، أكثر من مرة، طلب العون والمساعدة من المحكمة العليا. ولكن من بين عشرات الالتماسات التي قُدّمت، لم تتدخّل المحكمة في اعتبارات الإدارة المدنية، وهكذا فإنها سمحت بمواصلة السياسة المؤذية والمقيّدة والتمييزية.

في الوقت ذاته، وخلافًا للقانون الدوليّ، تشجّع إسرائيل على سكن مواطنيها في الضفة الغربية. وهي تخصّص للمستوطنات مساحات شاسعة ومصادر مياه سخيّة، وتقوم بإجراء أعمال التخطيط المفصّل التي تأخذ بعين الاعتبار جميع احتياجاتها ونموّها المستقبليّ، وتتجاهل الانتهاكات الناتجة عن قوانين التخطيط والبناء.

وتنبع سياسة إسرائيل في مناطق C في الضفة الغربية من الإدراك القائل بأنّ هذه المناطق مُخصّصة أولاً وأخيرًا لخدمة الاحتياجات الإسرائيلية. ولذلك فإنّ إسرائيل تسعى وبشكل مثابر من أجل تحصين سيطرتها على المنطقة C، وتضييق الخناق على الوجود الفلسطينيّ فيها، واستغلال مواردها لصالح سكانها هي، إلى جانب خلق واقع دائم فيها مفاده المستوطنات المزدهرة وأقلّ ما يمكن من الوجود الفلسطينيّ. وهكذا تضم إسرائيل هذه الأراضي بشكل فعليّ وتخلق ظروفًا تؤثر على مكانة المنطقة الدائمة.

تقوم إسرائيل، عبر سياستها المتبعة في منطقة C، بانتهاك الواجبات الأساسية الملقاة عليها وفق القانون الدوليّ الإنسانيّ: الحفاظ على المنطقة المحتلة بشكل مؤقت، من دون إجراء أيّ تغييرات عليه ومن دون استغلال مواردها لصالحها الخاصّ، وبالأساس: العمل على توفير احتياجات السكان المحليين واحترام حقوقهم.

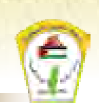
بدلا من ذلك، تتبع إسرائيل، عبر الإدارة المدنية، سياسة تهدف لتحقيق عكس هذا بالضبط: فالإدارة المدنية ترفض تجهيز مخططات هيكلية لصالح سكان منطقة C، وهي تستغل غياب هذه المخططات من أجل منع، تقريبًا، أيّ عملية بناء ، ووصل السكّان بالبنى التحتية. وعندما يقوم السكان –وبرغم ذلك- بالبناء، تقوم الإدارة المدنية بهدم هذه البيوت. كما أنّ إسرائيل لا تولي أيّ أهمية لحقيقة أنّ السكان لا يملكون أيّ خيار قانونيّ لبناء بيوتهم، وكأنّ الحديث لا يدور عن نتيجة مباشرة وتحصيل حاصل لسياستها هي.

ما دامت إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية، وبضمنها المنطقة C، فإنّ عليها الوفاء بالتزاماتها انطلاقًا من القانون الدوليّ وقوانين حقوق الإنسان. أولاً، على إسرائيل إلغاء تخصيص الأراضي الشاسعة التي أُعلنت "أراضي دولة" لصالح المجالس المحلية والإقليمية الخاصة بالمستوطنات –التي يعتبر مجرد بنائها انتهاك للقانون الدوليّ - وإلغاء الإعلان عن مناطق واسعة كمناطق عسكرية مغلقة. ثانيًا، على إسرائيل تخصيص أراض للفلسطينيين لأغراض البناء السكنيّ والبنى التحتية والمناطق الصناعية في كلّ مناطق C، وعليها تسيير إجراء تخطيطيّ مهنيّ يضع نصب عينيه احتياجات السكان الفلسطينيين. ويجب في هذا الإجراء إشراك ممثلين عن السكان الفلسطينيين- كما يتطلب القانون الأردنيّ الذي كان يسري على الضفة الغربية قبل أن تغيّره إسرائيل، وأن يجري الاعتراف بالبلدات القائمة في الضفة ووصل جميع سكان الضفة الغربية، وبشكل فوريّ، بالبُنى التحتية للمياه والكهرباء. كما يجب على إسرائيل أن العمل والتنسيق مع ممثلي السلطة الفلسطينية، من أجل دفع التخطيط في الضفة الغربية كوحدة شاملة، وتوفير احتياجات التخطيط والتطوير لدى سكان الضفة كلها.

وما دامت دولة إسرائيل تستحوذ على صلاحيات التخطيط في منطقة C ولا تسمح للفلسطينيين بالبناء وفقًا للقانون، فإنّ عليها التوقف فورًا عن هدم المباني، ومن ضمنها البيوت السكنية والمباني المستخدمة لتحصيل الأرزاق (مثل المباني الزراعية والتجارية) وآبار تجميع مياه الأمطار، وإلغاء جميع أوامر الهدم العالقة ضدّ المباني القائمة. إلى جانب ذلك، على إسرائيل الامتناع عن طرد الناس من بيوتهم، إذا لم يكن الأمر مرتبطًا بحاجة عسكرية ضرورية وفورية.

للمزيد حول التقرير الكامل كملف PDF باللغة الانجليزية يرجى زيارة الموقع:

http://www.btselem.org



المقاومة الشعبية: المباح والمتاح في مواجهة الاحتلال

.......................إعداد: باسم التميمي
حركة المقاومة الشعبية الفلسطينية

المقاومة بكل أشكالها حق كفلته الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية للشعوب التي تتعرض أراضيها للاعتداء والاحتلال وقد خاض الشعب الفلسطيني معارك البطولة والفداء في اطار نضاله التحرري من الاستعمار الكولونيالي منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين في اطار المشروع الاستعماري المتحالف مع الحركة الصهيونية واطماعها . والمقاومة الشعبية او السلمية كما يحلو للبعض تسميتها ليست وليدة اللحظة بل هي احدى الوسائل التي استخدمها شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ففي الفترة الواقعة بين ١٩١٧-١٩٣٦ ، مارس الشعب الفلسطيني النضال المدني الشعبي ضد المستعمرين الانجليز ، من خلال المؤتمرات الشعبية والاضرابات والاحتجاجات والمظاهرات كهبة البراق ١٩٢٩ وتوجت باضراب ١٩٣٦ الشهير ، وكل ذلك تحت شعار انهاء وطرد المستعمرين بهدف الاستقلال الوطني .

لكن مع تزايد الممارسات البريطانية من بطش وتنكيل وقهر وقتل برز تحول باتجاه ممارسة العمل المسلح ضد الانجليز بين عامي ١٩٣٧-١٩٤٩ وفي هذه الحقبة الزمنية وقعت الحرب النظامية والتي آلت الى الحاق هزيمة بالجيوش العربية وحلول النكبة وقيام دولة الاحتلال والغصب اسرائيل ليعيش أبناء الشعب الفلسطيني ثالوث الرعب (تشرد ، تشتت ، وضع اقليات) ومع التحولات في المنطقة العربية في تلك الفترة وبروز التيارات القومية والاشتراكية والاسلامية وبدأت النخب السياسية باعادة لملمة الاوراق وخاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر فتأسست منظمة التحرير واقر الميثاق الوطني الذي اعتمد الكفاح المسلح شكلاً وحيداً لتحرير فلسطين مترافقاً مع انطلاقة حركة فتح التي تبنت الكفاح المسلح استراتيجية كفاحية ومع تأسيس الجبهتين الشعبية والديمقراطية وسيطرة فصائل المقاومة على المنظمة أخذ النضال الفلسطيني شكل الكفاح المسلح وفي اواسط السبعينات بدأت عملية تأطير لكل قطاعات الشعب الفلسطيني عمالاً وطلاباً ومرأة وفلاحين ومعلمين وأطباء والاهتمام بالمؤسسات في الوطن والشتات للحفاظ على الهوية الفلسطينية فترافق العمل الشعبي المقاوم من خلال احياء المناسبات



الوطنية والتصدي للاستيطان والمشاريع السياسية مثل روابط القرى بالمظاهرات والاحتجاجات والمواجهة مع الجيش بالحجارة والصدور العارية ، وكان ليوم الارض دور في ابراز نضال ابناء شعبنا داخل أرضنا المحتلة عام ١٩٤٨ ، كل ذلك أظهر ما للجماهير من قوة ثورية عظيمة ومؤثرة يمكن الاعتماد عليها ، وبعد الخروج من بيروت وخسران الثورة لخطوط التماس والمواجهة بدأت التنظيمات بتشكيل اطر شعبية في قطاع غزه والضفة الغربية من الشبيبة وجبهة العمل وكل الاذرع الشعبية لفصائل المنظمة والتي بدأت بالعمل على الاهتمام بحاجة المجتمع متفاعلة مع نبض الناس مما ولد الثقة والالتفاف الجماهيري والذي مكن من القدرة على قيادة وتفعيل الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧ كمحطة من أهم محطات نضالنا الوطني وتمثل النموذج الاوضح للمقاومة الشعبية التي نريد لها ان تعمم على الجغرافيا والمجتمع حتى تمكنا من جديد من تحديد شكلنا التضاريسي على خارطة الوجود وتعود بنا الى مربع الفعل القادر على بلورة مشروع نضالنا التحرري بما يتوافق مع الهدف وينسجم مع الوسيلة باعتبارها أداة لخدمة الهدف وليست غاية بحد ذاتها .

من كل ذلك يتبين الارتباط العضوي بين كل أشكال المقاومة باعتبارها وسائل كفاحية متكاملة لتحقيق الهدف ، ونجد من خلال استعراض تاريخي لمحطات نضالنا الوطني ان المراحل التي تميزت بالمقاومة الشعبية ١٩٣٦ و ١٩٨٧ كنا اقرب لتحقيق انجاز سياسي لولا عوامل ذاتية وموضوعية اثرت على الوضع الفلسطيني ، وبناء على قواعد الحرب الشعبية فاننا نرى انه كلما زادت نسبة المشاركة الشعبية في الثورة اقترب تحقيق الهدف وهذا متاح أكثر في المقاومة الشعبية ونرى في التجارب التي انتهجت هذه الوسيلة في اطار النضال الفلسطيني في مقاومة الجدار ومخططاته على سبيل المثال نماذج ناجحة ، حيث استطعنا بالجهد الشعبي المقاوم تحقيق اهداف جزئية في حرف مسار الجدار وحماية مساحات من الاراضي في بدرس وبلعين وكثير من القرى مع التأكيد على ان الهدف الجزئي لا يغني عن الهدف العام وهو انهاء الاحتلال وتحقيق السيادة والاستقلال على ترابنا الوطني لأن المستوطنة والجدار والطرق الالتفافية هي تعبيرات وأوجه للاحتلال واستهداف هذه المظاهر الاحتلالية مرتبط بالهدف الاكبر والاستراتيجية الشاملة للمقاومة .

من الجدير الاشارة والاشادة بالتجارب العالمية للمقاومة السلمية والنجاحات التي حققتها في الهند بزعامة غاندي وجنوب افريقيا بقيادة نلسون منديلا وتجربة السود في امريكا بزعامة مارتن لوثر ، ولكن لخصوصية القضية الفلسطينية وارتباطاتها الاقليمية والدولية وما تمثله من تعقيدات يجعل من الصعب



استنساخ أي تجربة عالمية بل يمكننا الاستفادة من تجارب الاخرين وابداع الاسلوب والمنهج الفلسطيني في المقاومة الشعبية وفق التعريف المنطلق من ارضيتنا المعرفية وموروثنا الثقافي والوطني المقاوم ، فالمقاومة الشعبية (غير المسلحة) هي برأينا تعني توحيد الجهد الوطني لأبناء الشعب الفلسطيني في استحضار كافة وسائل الضغط والمواجهة وصبها على الاحتلال بكل مظاهر وتعبيرات وجوده على ترابنا الوطني من خلال تنفيذ برنامج فعاليات ونشاطات مقاومة لا تستهدف القتل العمد شروعاً وممارسة .

المقاومة الشعبية لماذا ؟

١. تحييد القدرة العسكرية المتفوقة للعدو الصهيوني لعدم جدوى استخدام الامكانيات المتطورة والسلاح النوعي للآلة العسكرية الاسرائيلية في مواجهة فعاليات نضالية شعبية .

٢. التفوق القيمي والاخلاقي للقوى الشعبية والجماهيرية في مواجهة التفوق المادي العسكري للعدو .

٣. القدرة العالية على استقطاب اوسع قاعدة من الجماهير الشعبية في معركة المواجهة مع العدو الصهيوني كونها متاحة وضمن امكانيات الشعب بكل فئاته .

٤. الشكل الوحيد من أشكال المقاومة الذي يحظى باجماع كل القوى السياسية الفلسطينية ، ولهذا يمكن ان يبنى على اساسه برنامج مقاومة يحظى بتوحيد جهود الكل الوطني .

٥. اقل تكاليف وخسائر في جانب الجماهير الشعبية وأكثر ارباكاً وتكاليف في جانب الاعداء .

٦. اكثر قبولاً على المستوى الشعبي والرسمي في العالم و بالامكان ، ومن خلال هذا الاسلوب ، استقطاب حركة تضامن عالمية تؤمن بحقنا في المقاومة لاسترداد حقوقنا الوطنية المغتصبة .

٧. القدرة على ايجاد شريك حقيقي في المجتمع الاسرائيلي يؤمن بحقوقنا ويشاركنا النضال .

٨. تمكنا من توظيف الاعلام العالمي لاعادة التعاطف الدولي لقضيتنا ونضالنا واعادة بناء صورة الفلسطيني في ذاكرة المجتمع الدولي كشعب مناضل يسعى للحرية والخلاص من الاحتلال وتقرير مصيره وليس لهذا النضال المشروع بكل اشكاله علاقة بالارهاب بعد ان تمكنت اسرائيل من استغلال الظرف الدولي العام للترويج والربط بين صورة المقاتل الفلسطيني والارهاب وهو منها براء .

ويبقى السؤال الوطني في هذه المرحلة العصيبة من عمر الوطن والقضية الى متى نبقى في دائرة الانتظار حتى يأكلنا غول المرحلة او نسلم ان التيه طريق ذو اتجاه واحد ام علينا كشعب وقيادة اطلاق المفاهيم من قيود اللغة واستعارات الواقع والظروف والمبررات الى عظمة الفعل الحي في ساحات وميادين المواجهة والتحدي من خلال مقاومة شعبية منطلقة من الكامن الثوري في وعي جماهير شعبنا وصولاً الى تحقيق الهدف بالحرية والعودة والاستقلال .



بيانات أصدرها المجلس

إعداد: مجد قدسي ....
المجلس الوطني الفلسطيني



أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة من شباط- حزيران ٢٠١٣ مجموعة من البيانات والتصريحات الصحفية التي عبرت عن الموقف الفلسطيني تجاه مختلف الأحداث والتطورات وفيما يلي ملخص لها:

عمّان: ٢٠١٣/٥/١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره بمناسبة الذكرى "٦٥" لنكبة فلسطين، أن الحقوق الوطنية الفلسطينية في العودة وفق القرار١٩٤ وتقرير المصير ثابتة وأصيلة لا يمكن القفز عنها أو المساومة عليها، وإنه مهما طال الزمن فإن الشعب الفلسطيني سيعود إلى أرضه ودياره التي هجر منها بفعل الإرهاب الصهيوني الذي أشتد بطشه في العام١٩٤٨.

عمان: ٢٠١٣/٤/١٦

أكد المجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، أن تضحيات الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي هي التي عبدت الطريق أمام الثورة الفلسطينية، وان دماء شهداء الحركة الأسيرة هي التي تنير الدرب لها، وسنبقى أوفياء لهذه الدماء الزكية وللتضحيات الكبيرة لهؤلاء الأسرى والشهداء، حتى تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية.

عمان١٤-٤-٢٠١٣

وجه سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشكر للسيد علي فهد الراشد رئيس الاتحاد البرلماني العربي -رئيس مجلس الأمة الكويتي بعد أن أنهى الوفد الفلسطيني مشاركته بأعمال المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت، ونقل الزعنون للسيد الراشد باسمه وبالنيابة عن أعضاء الوفد الفلسطيني المشارك بالغ التقدير للحفاوة البالغة التي قوبل بها، وهو أمر ليس بمستغرب على الكويت وأهلها.

عمان ٩-٤ -٢٠١٣

نفى بلال قاسم عضو اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي ما ورد في الموقع الإخباري "المستقبل العربي – شاكر الجوهري" بتاريخ ٩-٤-٢٠١٣، حول ما تم مناقشته في اجتماع اللجنة السياسة مؤكدا أن هذا الخبر يتنافى كليا مع ما جرى من نقاش جدي حول مواضيع مختلفة.

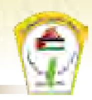
وأشار قاسم أن اللجنة ناقشت بندا رئيسيا واحدا تعلق بموضوع الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، واستشهاد الأسير ميسرة أبو حمدية ، وكيفية تفعيل هذه القضية على المستويات البرلمانية الإقليمية والدولية.

عمان-٢٠١٣/٤/٢

حمل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية استشهاد الأسير ميسرة أبو حمدية نتيجة الإهمال الطبي الذي مارسته سلطات السجون الإسرائيلية ضده ورفضها تقديم الرعاية الصحية له.

عمان ٢١-٣-٢٠١٣

استذكر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى السنوية السابعة والثلاثين ليوم الأرض، حيث ارتقى فيه إلى العلا كوكبة من شهدائنا الأبرار، الذين رووا بدمائهم الطاهرة أرض المثلث والجليل،





ليؤكدوا للعالم أجمع تجذر شعبنا في أرض الآباء والأجداد، تجذر أشجار الزيتون على امتداد الوطن، لتسمو أرواحهم معانقة السماء كجبالنا الشماء في الجرمق والكرمل وجرزيم وعيبال.

كان ذلك، حين حاول الاحتلال الإسرائيلي مصادرة مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية التي يمتلكها أبناء شعبنا، الذين تصدوا بصدورهم العارية لقوات الاحتلال الغاشمة وصمدوا فوق أرضهم رغم العدوان بأشكاله المتعددة.

كما استذكر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى الخامسة والأربعين لمعركة الكرامة، الذي يحيي شعبنا العظيم في هذه الأيام ذكراها العطرة، في وقت ما زال فيه شعبنا يواجه بكل قوة وصلابة الاحتلال الغاشم ومشاريعه الاستيطانية التي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني ومستقبله وحقوقه.

عمان- ٢٠١٣/٣/٥

استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية برئاسة الدكتور حنا ناصر ووضع سليم الزعنون أعضاء اللجنة في صورة ما وصل إليه نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وعلاقة لجنة الانتخابات المركزية بهذا النظام، كما اطلع الزعنون أعضاء اللجنة على الصعوبات والعوائق التي تواجه إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج، مؤكدا أن العمل جار على تذليل تلك العوائق.

عمان- ٢٠١٣/٢/٢٤

دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في تصريح صحفي له إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في ظروف استشهاد الأسير البطل عرفات جرادات الذي استشهد تحت التعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي وحمل الزعنون سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية جريمة قتل الأسير عرفات جرادات نتيجة التعذيب الذي تعرض له أثناء التحقيق.

عمان- ٢٠١٣/٢/١٧

أدان سليم الزعنون رئيس المجلس التصرف الخاطئ الذي أقدمت عليه السلطات البلغارية تجاه الأخوة النواب: صلاح البردويل،إسماعيل الأشقر،ومشير المصري، باعتبارهم أعضاء في المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني.و بأن ذلك العمل يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية والبرلمانية.

عمان- ٢٠١٣/٢/٤

أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، عن استكمال كافة الترتيبات الخاصة باجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الذي سيعقد في القاهرة يوم الجمعة القادم ٢٠١٣/٢/٨.

عمان ٢٠١٣/١/٢٧

استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان مساعد وزير خارجية إيران السيد حسين أمير عبد الله هيان والوفد المرافق له ووضعه في صورة التطورات على صعيد القضية الفلسطينية.

٢٠١٣/٠١/٢٣

دعا سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني(مقره عمان) لعقد دورة جديدة للمجلس المركزي الفلسطيني لاعتماد خطة وطنية شاملة لطرحها دوليا والتوجه نحو الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية. كما دعا للإعداد لانتخابات شاملة تشريعية ورئاسية، وللمجلس الوطني الفلسطيني، وعدم التوقف عند بعض التفاصيل التي أرهقت الشعب الفلسطيني وشتتت قواه، فلا يجب أن نخذل هذا الشعب الأبيّ الصابر للأرض الفلسطينية مكلفاً.



الانتهاكات الاسرائيلية ضد مدينة القدس

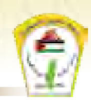
.... إعداد: غيدة التفكجي
المجلس الوطني الفلسطيني

يحاول الاحتلال الصهيوني مسابقة الزمن واستغلال الظروف المحلية والاقليمية والدولية لتنفيذ مخططاته الاستراتيجية وفرض الامر الواقع والجديد من خلال اعادة رسم تاريخ مدينة القدس والقضية الفلسطينية والرؤية الدينية للمدينة عبر تزوير الحقائق وتجاهل ثلاثة الاف سنة من التاريخ العربي الفلسطيني الى جانب السعي لخلق رأي عام دولي مزيف لدعم السياسة التهويدية الاستيطانية لقد ادرك الاحتلال الصهيوني اهمية العمل على تغير معالم المدينة في محاولة منهم لتهويد المدينة المقدسة بشكل كامل حيث يسعى من خلال توظيف ودعم مئات المشاريع الاستيطانية واتباع اساليب غير اخلاقية في وضع اليد والاستيلاء على العديد من العقارات والمباني في المناطق والشوارع القريبة من بوابات البلدة القديمة ولايخفى على احد ما تتعرض له المدينة المقدسة والمسجد الاقصى من مخططات تدمير لمعالمها التاريخية.

والمسجد الاقصى بات يتعرض يوميا لحملات تضييق واسعة مستهدفة حيث تتقاسم سلطات الاحتلال الصهيونية الرسمية والجماعة المتطرفة الادوار للاستيلاء عليه او ممارسة التخريب تحته بالاستمرار بالحفريات اسفله وافتتاح الانفاق وادخال الصهاينة والسياح الى باحاته ومنع اعمال الترميم له ،اضافة الى ان الكنيست ((البرلمان الصهيوني)) بدأ بمناقشة اقرار قانون يسمح بزيادة عدد المستوطنين الصهاينة بدخول المسجد الاقصى المبارك.

وقد اعلنت رئيسة اللجنة النائب عن حزب الليكود الحاكم ميري ويضيف ان اللجنة تفحص امكانية زيادة عدد الزيارات بشكل لايغير الوضع القائم كما تصاعدت الدعوات الصهيونية لهدم المسجد الاقصى وبناء الهيكل المزعوم على انقاضه وتنفيذ ((مخطط زاموش)) لتهويد محيط المسجد الاقصى والبلدة القديمة ويتضمن المشروع حديقة تيدي الجديدة ومشروع قطار البراق الهوائي ومركز اينشتاين بالاضافة الى المشاريع التي تنفذ في منطقة ساحة البراق وجواره كمشروع بيت شطرواس ومظاهر الهيكل.

ويلاحظ ان الاحتلال ينفذ تدريجيا وتباعا عدداً من تلك المخططات التي كانت معدة سابقا ومنها احاطة البلدة القديمة بالحدائق التوراتيه والتي يطلق عليها حديقة تيدي الجديده بجوار باب الخليل ومنطقة بركة السلطان سليمان القانوني وأكثر ما تتعرض له من انتهاكات من قبل الاحتلال الصهيوني مقبرة مأمن الله لمخططات التهويد وطمس الحقائق ومن هذه المخططات اقامة



حدائق عامة واخرى للكلاب الى جانب العاب لاطفال المستوطنين ومقهى في طور الانشاء بالاضافة الى مواقف للسيارات ومسارات للمشي وساحات للرقص الليلي والحفلات الصاخبة.

كما قامت اذرع المؤسسة الصهيونية بحفر وتجريف مساحات واسعة من المقبرة بعمق نحوه ١٥ متراً تمهيدا لاقامة متحف التسامح وبمناسبة يوم النكبة الفلسطينية فقد حددت لجنة وزارية في الحكومة الصهيونية هذا اليوم واعلن يوم تعظيم الميراث الوطني الاسرائيلي ورصد له ميزانية مقدارها ١٩٠ مليون دولار لتنظيم الاحتفالات والمراسيم على مقبرة مأمن الله الاسلامية التاريخية في مدينة القدس ومما يلفت الانتباه ان اذرع المؤسسة الاسرائيلية تقوم بنبش القبور ووضع رفات الاموات بصناديق وارسالها الى جهات مجهولة وكتابة الشعارات العنصرية والبذئية بحق النبي محمد صلى الله عليه وسلم واصحابه على قبور المقبرة مثل الموت للعرب ومحمد مات وكهانا عاش اضافة الى مقبرة الرحمة المجاورة لسلوان والى المسجد الاقصى.

ولم تسلم من التهويد فقد قررت الحكومة الصهيونية مصادرة ١٨ دونماً من اراضي الجزء الجنوبي من مقبرة باب الرحمة لوضع اليد على كامل المقبرة والسيطرة على بوابه باب الرحمة والتي تم



اغلاقها في عهد الدولة العثمانية حتى يسهل الوصول الى ساحات المسجد الاقصى والمصلى المرواني واقامة هيكلهم المزعوم ومنعهم لابناء القدس من دفن موتاهم بالقبور القديمة والجديدة لان المحكمة الصهيونية.

وقد اصدرت قرارا بمنع الدفن في المنطقة الجنوبية من المقبرة والمدفون فيها الصحابيان عبادة بن الصامت وشداد بن اوس رضي الله عنهما.

اما بالنسبه للاستيطان في المدينة المقدسة فقد عززت الحكومة الجديدة للكيان الصهيوني واللوبي الاستيطاني عدة حقائب وزارية رئيسية لمدافعين بشراسة عن الاستيطان حيث يعد يعالون وزير الدفاع الصهيوني من اشد الداعمين للاستيطان في الضفة الغربية والقدس بشكل خاص واشد المعارضين لاي تجميد للتوسع الاستيطاني.

كما ان وزارة الاسكان التي تضم صندوق اسرائيل وهي المسؤولة المباشرة عن اقرار مشاريع البناء وتعميق المستوطنات وان المسؤول عن هذه الوزارة هو اوري ارئيل مستوطن ويقيم في مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة وقد صرح انه سيستمر في توسيع المستوطنات وتسميتها ونتفالي بينت الذي ترأس اللجنة البرلمانية للمالية.

وتعتبر اقوى اللجان والتي تقوم بدورا حاسم بتوزيع ميزانية الدولة والتي تقوم بشق طريق وسط قرية بيت صفافا بما يهدد بشطرها الى قسمين واغلاق العديد من الطرق الداخلية وعزل بعض احيائها عن بعض عوضا عن مصادرة مئات الدونمات من اراضيها وحسب مخطط البلدية فانه سيتم شق شارع بيجن او شارع ٤ الذي يتم من خلالها مصادرة مئات الدونمات من اراضي القرية.

ويهدف الشارع لربط بين مدخل المدينة ومستوطنات غوش عتصون ومستوطنة هارجوما المقامة على الاراضي المقدسة جنوب القدس ويتراوح عرض الطريق الذي يمر بالحي بين ٣٣ متراً و٧٨ مترا اذ يصل عرض الطريق في بعض الاقسام الى ٦ مسارات وفي بعض الاقسام الاخرى يصل الى ١٠-١١ مسارا ومن سلبيات هذه الطريق على الاهالي المقدسيين انها ستقسم القرية الى شطرين وان الاهالي لايمكن استخدام هذه الطريق ولكن سيجبرون على تحمل تبعاته



واثاره ويحمل هذا الطريق بين طياته دلالات سياسية خطيرة على صعيد فرض حدود جديدة للقدس وفق مخطط القدس الكبرى والتي تضم الكتل الاستيطانية المحيطة بها وتمرعميقا في قلب الضفة الغربية وتقسمها وتفصلها عن مدينة القدس رغم اعلان مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة ولاول مرة بضرورة فرض عقوبات على الكيان الصهيوني بعد التقرير الذي تسلمته لجنة التحقيق فيما يتعلق بالاستيطان الصهيوني بمدينة القدس والضفة الغربية.

ووجهت اللجنة دعوة صريحة لكافة دول الاعضاء في هذه اللجنة الوقوف امام مسؤوليتها تجاه القانون الدولي والاتفاقيات التي وقعت عليها الامر الذي يتطلب من كافة هذه الدول اتخاذ موقف واضح وصريح من اي دولة تقوم بخرق القانون والمعاهدات الدولية.

ودعت الى تفكيك هذه المستوطنات واخلاء كافة المستوطنين عنها كونها اقيمت على اراض محتلة بما يتنافى مع القانون الدولي وقد تم اعتماد مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في جنيف بدورته العادية ٢٢خمسة مشاريع قرارات لصالح دولة فلسطين قدمتها بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الامم المتحدة في جنيف وهي :-

١-مشروع قرار حول الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقيه وحظي ب٤٤ صوتا نعم.

٢- مشروع هام لمتابعة تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق من اجل ما يترتب على المستوطنات الاسرائيلية من تداعيات بالنسبة الى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني بجميع انحاء الاراضي المحتلة بما فيها مدينة القدس ب٤٥صوتا بنعم.

إلا ان الحكومة الصهيونية لاتعير اي اهتمام للقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية باعتبارها دولة فوق القانون.



القدس الشرقية في ذكرى احتلالها

أصدرت جمعية حقوق المواطن بتاريخ ٢٠١٣/٥/٧ تقريرا في ذكرى احتلال إسرائيل لمدينة القدس، بينت فيه عن فجوات واسعة في تطبيق القانون بين القدس الشرقية والقدس الغربية، مشيرة انه وفقا للقانون الدولي على السلطات الإسرائيلية القيام بواجبها في الحفاظ على حقوق السكان الواقعين تحت احتلالها ومنحهم فرصة العيش بكرامة، كما أنها مجبرة وفق ذات القانون بإيجاد الحلول المناسبة والجذرية لأوضاعهم رغم الوضع السياسي المعقد.

١- عدد السكّان: ٣٧١،٨٤٤ فلسطينيًا؛ ويشكّلون ٣٩٪ من إجمالي سكّان القدس.

وعدد الأنفس تحت خطّ الفقر: ٧٩،٥٪ من مجموع السكّان؛ ٨٥٪ من الأطفال؛ وتشكل هذه النسبة التراجع الأعلى عبر السنين.

٢- مكاتب الخدمات الاجتماعيّة: ٣ مكاتب في القدس الشرقيّة تعالج ما يقارب ثلث السكان، وجاري التحضير لمكتب رابع، مقابل ١٨ مكتبًا للخدمات الاجتماعية في القدس الغربيّة؛ .

٣- الأولاد في دائرة الخطر: ٧،٧٤٨ ولدًا في دائرة الخطر عام ٢٠١٢؛ في الثلاث سنوات الأخيرة هناك ٨٦ طفلاً تم إخراجهم من بيوتهم وتوجيههم إلى مراكز الطوارئ بسبب حالات عنف أو إهمال.

٤- النقص في الغرف التدريسيّة: هناك ٤٦٪ من الطلاب في القدس الشرقية يتعلمون في المدارس البلدية، وهناك نقص مستمر في عدد الغرف التدريسية يفوق الألف غرفة دراسية في نظام التعليم الرسمي.

٥- نقص في رياض الأطفال: ثمّة ١٠ روضات بلديّة في القدس الشرقيّة مقابل ٧٧ روضة بلدية و٩٦ روضة بلدية – دينية في القدس الغربيّة؛ وهناك صعوبة بالغة في تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بسَريان قانون التعليم الإلزاميّ على سنّ ٣- ٤ سنوات في السنة الدراسيّة القادمة.

٦- التعليم الثانويّ والجامعيّ: نسبة التسرّب في صفوف طلاّب الصف الثاني عشر تبلغ ٤٠ ٪ ؛ يجد الطلاّب الذين بحوزتهم شهادة الإنهاء التعليم الثانوي الفلسطيني (التوجيهي) صعوبة في القبول بالجامعات الإسرائيلية؛ بعض الألقاب الأكاديميّة من الجامعات الفلسطينيّة بما في ذلك جامعة القدس- ابو ديس، لا يُعترف بها في إسرائيل.

٧- مجالات العمل: ٢٥٪ في الفندقة والمطاعم؛ ١٩٪ في التربية والتعليم؛ ١٩٪ يقدّمون خدمات عامّة [البيانات- حول لواء القدس؛ والمنطقة الصناعيّة الفلسطينيّة الوحيدة في وادي الجوز يتهدّدها خطر الإغلاق.

٨- التخطيط والبناء: لا يُسمح للفلسطينيّين بالبناء إلاّ على ١٤٪ من مساحة القدس الشرقيّة، وهي تعادل ٧،٨٪ من كل مساحة القدس، وقد جرى استغلال غالبيّة هذه المساحة للبناء، نسَب البناء المسموح بها في الأحياء الفلسطينيّة تصل غالبًا إلى ٢٥٪-٥٠٪ مقابل ٧٥٪-١٢٥٪ في الأحياء اليهوديّة . ورصد مركز معلومات وادي حلوة٢٦ حالة هدم بيوت في القدس الشرقية بحجة عدم الحصول على ترخيص بناء خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

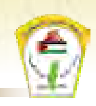
٩- مصادرة الأراضي: منذ العام ١٩٦٧، صودر ثلث أراضي الفلسطينيّين في القدس، وبُنيت عليها آلاف الشقق للسكّان اليهود؛ ٣٥٪ من المساحات التي خضعت للتخطيط في الأحياء الفلسطينيّة تندرج تحت التعريف "مساحات طبيعيّة مفتوحة" ولا يسمح بالبناء عليها، والخرائط الهيكلية للأحياء الفلسطينية لا تشمل معظم المساحات التي تقع تحت ملكية السكان.

١٠ - السكن والاكتظاظ: ١٣٪ فقط من الوحدات السكنية التي صودق على بنائها في القدس في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، تقع في أحياء فلسطينية، المساحة المتوافرة للسكن للفرد الواحد في الأحياء اليهودية تصل إلى ٢٠ متراً مربعاً في الأحياء الفلسطينية.

١١ - جدار الفصل والحواجز: بناء ١٤٢ كيلومترًا من جدار الضمّ والتوسع، وإغلاق المعابر، وتطبيق سياسة تصاريح الدخول، كلّ هذه العوامل عزلت القدس عن الضفة الغربيّة وأضعفت سكّانها من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة . وفي أيلول ٢٠١٢ تم إغلاق حاجز رأس خميس الذي كان يمر عبره سكان رأس خميس أثناء توجههم للقدس.

١٢- أحياء ما وراء الجدار: عُزل عن المدينة حوالي ٩٠،٠٠٠ من سكّانها الذين يحملون بطاقات هُويّة زرقاء ، وذلك من الأحياء التالية: رأس خميس؛ ضاحية السلام؛ مخيم شعفاط للاجئين؛ كفر عقب؛ سميراميس. يُطلب من هؤلاء عبور الحواجز في كلّ يوم لغرض تلقّي التعليم والعلاجات الطبّيّة والقيام بالزيارات العائليّة وما شابه.

١٣- مكانة قانونية مُهددة: هناك ٩٦٥ عائلة فلسطينية في القدس تنتظر إجراءات لمّ الشمل، إذ يكون فيها أحد الأزواج لا يحمل بطاقة هوية إسرائيلية، ونتيجة لذلك تتضرر الحقوق الأساسية لهؤلاء في مجال الصحة والرفاه وغيره. ما بين الأعوام ١٩٦٧-٢٠١٢ قامت



إسرائيل بسحب بطاقات الإقامة الإسرائيلية من ١٤,٢٦٣ مقدسياً، منهم ١١٦ شخصاً في ٢٠١٢.

١٤-الصحة: يوجد في القدس الغربية ٢٥ مركزاً للأمومة والطفولة، بينما يوجد فقط ٤ كهؤلاء في القدس الشرقية. ما يقارب ٨٥-٨٠٪ من البالغين و٩٠٪ من الأطفال المحتاجين لعلاج نفسي لا يحصلون عليه.

١٥-المستشفيات في القدس الشرقيّة: في العام ٢٠١٠ كان ٧١,١٪ من المعالجين في هذه المستشفيات من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . بعد بناء جدار الضم والتوسع، والقيود التي فُرضت على وصول المرضى والطواقم الطبية من الضفّة الغربيّة تولد عجز مادي مزمن لدى هذه المستشفيات.

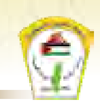
١٦-الصرف الصحّيّ: ثمّة نقص بقرابة ٥٠ كيلومترًا من خطوط الصرف الصحّيّ، واستخدام آبار الامتصاص بدلا عنها؛ تفيض آبار الصرف مرارًا وتكرارًا، وتتسبّب في مضارّ صحّيّة خطيرة؛ صعوبة متواصلة في الربط بشبكة المياه.

١٧-البريد: ٩ مكاتب للبريد في القدس الشرقيّة، مقابل ٤٢ في القدس الغربيّة؛ توزيع غير منتظم للبريد.



المناضلون المقدسيون في سجون الاحتلال

منذ احتلال الصهاينة للشطر الشرقي لمدينة القدس عام ١٩٦٧ م فرضت سلطات الاحتلال على سكانها قيودا متعددة واعطتهم تصنيفا قانونيا شاذا يستهدف شطبهم من سجل الوجود وهم احياء فتعاملت معهم على انهم مقيمون دائمون لديها فلا هي اعترفت بانتمائهم للاراضي المحتله عام ١٩٦٧م ولا هي منحتهم مواطنة الدولة العبرية كبقية المواطنين الفلسطينيين في اراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م هذا الوضع القانوني المبهم والظالم امتدت اثاره ليشمل الاسرى المقدسيين في سجون الاحتلال الذين يعاملون كفلسطيين حين يطالبون بحقوقهم ويعاملون كمواطني دولة احتلال حين يكون هناك صفقات لتبادل الاسرى او امتيازات تمنح للاسرى الفلسطينيين نتيجة اضرابهم عن الطعام وغيرها من الخطوات الاحتجاجية فهنالك ٥٢٥ اسيرا مناضلا مقدسيا يعانون في سجون الاحتلال بينهم ٦ نساء و١٢ طفلا ومنهم ٥١ اسيراً معتقلاً قبل توقيع اتفاق اوسلو ولم تشملهم عمليات التبادل او عمليات الافراج التي تمت بعد قيام السلطه الفلسطينية اضافة الى ان دولة الاحتلال اعطت وزارة الخارجية لنفسها الحق بسحب



الهويات من المقدسيين لاسباب حددتها سلفا في الفقره أ من المادة ١ من قانون الدخول الى دولة الاحتلال الصادر عام ١٩٧٤م وبناء على الحالة القانونية التي اعطاها الاحتلال لسكان القدس كمقيمين دائمين في دولة الاحتلال فأنه يعامل الاسير المقدسي معاملة السجناء الاسرائيليين الجنائيين ويعتبر سجنهم والاحكام الصادره بحقهم شأنا داخليا فلا يقبل ادخالهم في اي صفقة لتبادل الاسرى ولا يعطيهم حتى نصف الحقوق التي يمنحها لمواطنيهم بل يتعاملون معهم بنفس الاساليب الوحشية والانسانية التي يتعامل بها بقية الاسرى الفلسطينيين فهم بذلك محرومون من حق المعاملة الدستورية التي يحصل عليها السجناء الاسرائيليين ومن جهة اخرى محرومون من امتياز الاسرى الفلسطينيين بالافراج عنهم في اي عملية تبادل هذه الحالة القانونية الشاذة التي فرضها الاحتلال الصهيوني على المقدسيين تجعلهم ممنوعين القيام باي عمل تحت طائلة الغرامه او السجن او سحب الهويه المقدسيه وممنوعين بالوقت نفسه من الانضمام الى اي قوى اواحزاب سياسيه داخل الاراضي المحتله عام ١٩٤٨م او ممارسه اي نشاط سياسي او دعائي لانهم ليسوا مواطنين فلسطينيين كما يعاني الاسرى المقدسيين من امراض مختلفه في ظل سياسة الاهمال الطبي وترفض ادارة سجون الاحتلال من تقديم العلاج اللازم لهم ولاتقتصر معاناه الاسرى المقدسيين على تدهور الحاله الصحيه لبعضهم او عدم تلقيهم العناية الكافيه فمعتقل المسكوبيه في القدس الذي يحقق فيه مع الاسرى المقدسيين يعتبر من اسوأ المعتقلات على الاطلاق في دوله الاحتلال حتى ان المقدسيين يطلقون عليه اسم معتقل الموت وللاطفال المقدسيين حصتهم في المعاناه فدولة الاحتلال تحاكم الاطفال وتحجزهم ضمن ظروف سيئه جدا وهم يتلقون المعامله نفسها التي يتلقاها الاسرى الفلسطينيون الاخرون ومنذ بداية الانتفاضه الاولى وانتفاضة الاقصى ودولة الاحتلال الصهيوني تنتهج سياسة منظمه تجاه التعامل مع الاطفال الاسرى مثل اجراءات المحاكمه الطويله والمعقده والتعذيب اثناء التحقيق ضد الاطفال الفلسطينيين فهي تعتبر ان الطفل الاسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز عمره ١٨ سنه بينما الطفل المقدسي كل شخص لم يتجاوز ١٦ عاما وخلافا لالتزاماتها بتوفير ضمانات قضائيه مناسبه لاعتقال الاطفال ومحاكمتهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي الانساني فهي تتعامل مع الاطفال المقدسيين بشكل مختلف عن تعاملها مع الاطفال الاسرائيليين الذين يحاكمون ويعاملون وفق نظام قضائي خاص بالاحداث تتوفر فيها ضمانات المحاكمه العادله بينما تتعامل مع الاطفال المقدسيين من خلال محاكم عسكريه تفتقر للحد الادنى من معايير المحاكمات العادله خصوصا الامر العسكري ١٣٢ الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال الاطفال في سن ١٢ عاما وهناك العديد من الاسرى الاطفال الذي صدرت بحقهم احكام عاليه تصل للمؤبد.

وتبلغ نسبة الاسرى المقدسيين من اجمالي الاسرى الفلسطينين في سجون الاحتلال ٥٪ اي ٥١٩ اسيراً و٦ نساء و١٢ طفلا كما للاسرى المقدسيين حصتهم من شهداء الحركة الاسيرة الذين قضوا في سجون الاحتلال تحت التعذيب او برصاص حرس الاحتلال او بسبب الاهمال الطبي فقد استشهد ٤ شهداء تحت التعذيب وخمسة شهداء اهمال طبي وثلاثة شهداء قتل متعمد بعد الاعتقال .

اهم التوصيات بشأن الاسرى المقدسيين:-

١- تقديم المساعده القانونيه المجانيه للاسرى المقدسيين منذ لحظة اعتقاله وان تعذر القيام بذلك لارتفاع التكلفة المادية فمن الممكن تكليف محامين يختصون بزيارتهم باستمرار والاطلاع على اوضاعهم ومشاكلهم.

٢- تاهيل الاسرى المقدسيين المحررين في مجالات مختلفه من تعليم وتدريب مهني

٣- الاصرار على ان يكون الاسرى المقدسيين القدامى على راس قائمة الاسرى المفرج عنهم في اطار عمليه تبادل وتفويت اي فرصه على الاحتلال لتمويه هويتهم لغايه تثبيت سيادتهم في المدينة المقدسة.

٤- منع عزل الاسرى المقدسيين عن سائر الاسرى الفلسطينيين من خلال تضامن الحركه الاسيره معهم لمنع تثبيت فصل الاسرى المقدسيين عن عمقهم الفلسطيني سواء داخل السجون او خارجها .

٥- الطلب من المنظمات والجمعيات الحقوقيه الضغط على حكومة الاحتلال لتحسين ظروف اعتقال الاسرى الفلسطينيين ووقف الاعتقالات الادارية التعسفية.

٦- الاصرار على اجراء زيارات دورية لسجون الاحتلال للاطلاع بشكل دائم على اوضاع الاسرى المقدسيين واحوالهم المعيشيه الصعبه.

٧- مساندة اهالي الاسرى المقدسيين الذين يتعرضون للتضيق والملاحقات من قبل سلطات الاحتلال .

٨- الطلب من المجتمع الدولي الضغط على حكومة الاحتلال لتسوية الاوضاع القانونية لاهالي القدس وحسم انتمائهم الفلسطيني بشكل نهائي والزام حكومة الاحتلال بالتعامل مع الاسرى المقدسيين وفق اعلان حقوق الانسان واتفاقية جنيف التي تنظم وضع اسرى الحرب.

٩- رغم المعاناة الشديدة التي يعيشها الاسرى المقدسيين فان قضيتهم لا تحظى بالاهتمام الكافي اعلاميا ومن الواجب الانساني والاخلاقي والقومي والديني على وسائل الاعلام والاعلاميين تسليط الضوء على قضيتهم واوضاعهم ومعاناتهم بكل الوسائل الممكنة.



بيت المقدس وأكناف بيت المقدس ...... وحدة لا تتجزأ

د. محمد سعيد حمدان
المجلس الوطني الفلسطيني

مقدمة :

جاء في لسان العرب الكنف والكنفة: ناحية الشيء، والجمع أكناف، وأكناف الجبل والوادي: نواحيه . وجاء في الحديث النبوي ((لا تزال طائفة من أمتي على الدين، ظاهرين لعدوهم قاهرين، لا يضيرهم من خالفهم، ولا ما أصابهم من لأواء، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال، ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس)) .ويجمع المفسرون على أن بيت المقدس هو المكان المقصود في الآية الكريمة ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا)) وإن كلمة ((حوله)) في الآية المذكورة آنفاً تعني القدس وضواحيها، وربما فلسطين كلها.

ومع أن كل بقعة من فلسطين، مقدسة، لأنها مجبولة بدماء الأجداد ولأن فيها نمت حضارتنا وازدهرت، إلا أن بيت المقدس وما حوله صرة هذا الوطن المقدس. وترتكز مكانة القدس في العقيدة الإسلامية إلى ثلاثة أصول مرتبطة ببعضها: الأول أنها مدينة الرسل والأنبياء، والثاني أنها المكان الذي أسرى بمحمد إليه ومنه كان معراجه، والثالث أنها القبلة الأولى للمسلمين.

أولاً : بيت المقدس وديـاره في التـاريخ القـديم حتى الفتح الإسلامي :

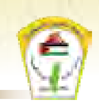
قدر علماء الآثار أن تاريخ مدينة القدس يرجع إلى حوالي ٥ آلاف سنة إلا أن الأدلة الأركيولوجية الثابتة، تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد وورد ذكرها في وثائق إبلا (تل مرديخ) باسم سالم، التي يرجح أنها تشير إلى القدس وأول اسم ثابت لمدينة القدس (أورسالم) أو (أروشالم) في نصوص مصرية ترجع إلى الألف الثاني ق.م.و والاسم مكون من مقطعين: سالم أو شالم وهو اسم إله واورو تعني أسس أو أنشأ، وهو اسم عموري، والعموريون هم سكان كنعان الأصليون، ومن المؤرخين من يرى أن الكنعانيين انبثقوا من العموريين. ويبدو أن اليبوسيين تلو العموريين في سكنى المدينة خلال النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، فأطلق على أوروسالم اسم يبوس، والأغلب أن اليبوسيين هم بطن من الكنعانيين، وهم الذين بنوا في يبوس قلعتها التي سموها قلعة صهيون، وصهيون كلمة كنعانية تعني مرتفعاً.

وهناك من الأدلة أن مدينة القدس ظلت طيلة حوالي ألفي سنة بعد إنشاءها مدينة عمورية/ كنعانية (يبوسية). العموريون والكنعانيون منشئو المدينة، هما شعبان ساميان، والمعروف أن الشعوب السامية خرجت في أكثر النظريات رجحاناً من جزيرة العرب. وعلاقة المدينة بالعموريين والكنعانيين لها صدى في التوراة. وفي أواسط القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ومع دخول قبائل من العبرانيين في أجزاء أرض كنعان، ونزول أفواج من الفلسطينيين الى سواحلها، ظلت مدينة أرووسالم (يبوس) بأيدي الكنعانيين (اليبوسيين) مستعصية على العبرانيين، حتى أخذها داوود حوالي ١٠٠٠ ق.م، ولم تصبح يهودية خالصة، بل ظل اليبوسيين مقيمين في المدينة.

ثانياً : القدس وأكنافها منذ الفتح العربي الإسلامي إلى حين غزو الفرنجة:

لقد عرف العرب قبل الإسلام أقرب الأرض إلى الحجاز، هي جنوب سورية (فلسطين) ، وصلة عرب الحجاز التجارية وصفت في القرآن (رحلة الصيف). وهناك إشارات تاريخية عن وجود قبائل عربية كانت تقيم في بلاد الشام (ومنها فلسطين) في الألف الأول قبل الميلاد وحتى الفتح الإسلامي، ومنها قبائل أقامت في القدس وحواليها. يذكر المؤرخ الروماني سترابو Strabo أن الأنباط كانوا يسكنون جنوبي القدس. كما وجدت إشارات في العهد البيزنطي وجود عرب نصارى في القدس (منهم أسقفان عربيان في القدس أصلهما من تدمر في القرن الثالث، وأسقف عربي آخر في القرن الرابع كان مهندساً، زَخرَف القبر المقدس زمن قسطنطين ٣٣٦ م.). وورد الإشارة إلى قبيلة عربية بقرب إيلياء. ووجد كثير من القبائل العربية التي كانت تسكن فلسطين قبل الفتح الإسلامي، وأشهرها قبائل : لخم وجذام وكندة وقيس وكنانة، وكذلك بطون قضاعة المختلفة من القحطانية.فالفتح الإسلامي لم يكن بدءاً للوجود العربي في فلسطين، بل تأكيداً له، وهذا الوجود العربي في القدس وما حولها في فلسطين، وفي مشارف الشام جميعاً هو الذي يسر مهمة الفتح الإسلامي لهذه البلاد في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي. ومنزلة بيت المقدس في نفوس المسلمين الفاتحين، ومنزلة المسجد الأقصى في تلك المدينة تجلتا في تحيتهم للمدينة عندما رأوها لأول مرة في مشارفها الجنوبية بالتهليل والتكبير، وهذا هو أصل اسم (جبل المكبر) . وذكر اليعقوبي (ت ٢٦٠هـ /٨٧٢م) أن أرض فلسطين (وهو الاسم الذي اتخذه الرومان للقسم الجنوبي من سورية) افتتحت سنة ١٦هـ /٦٢٧م بعد طول محاصرة حتى خرج عمر بن الخطاب، فصالح أهل كورة ايليا وهي بيت المقدس، وقالوا لا نصالح إلا الخليفة فسار إليهم حتى صالحهم.

والعهدة العمرية التي أعطاها عمر لأهلها مثال في التسامح واللين، وفي عصر اشتهر بالتعصب والقسوة، والوثيقة تفرق بين طائفتين من الناس، الروم وأهل البلاد، وكان على الأولين الخروج وكان لأهل البلاد البقاء، مع ضمان الحرية الدينية، وسلامة الأرواح والأموال والكنائس. ويستنتج من الوثيقة أن المدينة كانت خالية من اليهود مع ذلك اشترط عدم السماح لهم بسكناها مع النصارى. ((لقد شهدت هذه المدينة الباسلة، منذ أن دخلها سيدنا عمر بن الخطاب وهو يسوق جمله وعليه مولاه شهدت أياماً فاصلة وجليلة. ومع الفتح العربي الإسلامي أصبحت ديار بيت المقدس تتبع أعمال جند فلسطين أحد خمسة أجناد قسمت إليها بلاد الشام) وقد حل ببيت المقدس بعد عمر عدد كبير من الصحابة، وأمراء الجيش، وقراء القرآن، ورواة الحديث، وأهل الزهد. وأصبحت بيت المقدس مركزاً من مراكز العلم ومزاراً للحجاج. وقد أدى الفتح إلى تعريب المدينة تعريباً شاملاً، من حيث السكان واللغة والحضارة، وقد وفدت إلى المدينة – مع الفتح وبعده – القبائل العربية للإقامة فيها بصفة دائمة، ونزل القدس عدد غفير من الصحابة والتابعين



والفقهاء والقضاة، وهناك تسعة صحابيين ماتوا ودفنوا في بيت المقدس. ومن الخلفاء الراشدين الذين اهتموا ببيت المقدس، عثمان الذي أوقف قرية سلوان على ضعفاء المدينة.

وقد أبدى خلفاء بني أمية (١٤ – ١٣٢هـ /٦٦٠ – ٧٥٠م) اهتماماً خاصاً ببيت المقدس، وتردد عليها للزيارة (معاوية وعبد الملك وعمر بن عبد العزيز والوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك) وكان لك منهم مآثر فيها. وأعظم مآثر الأمويين في بيت المقدس: الأبنية التي شادوها في ساحة الحرم (المسجد الأقصى وقبة الصخرة) وإنفاقهم الأموال على إعمار المدينة المقدسة، وتعبيد الطرق من دمشق إلى القدس لتيسير وصول الزوار. ولم يكن اهتمام بني العباس(٣٥٩ –١٣٢ هـ /٧٥٠ – ٩٧٠م) ببيت المقدس أقل من اهتمام بني أمية، على بعدها من بغداد، وذهب خلفاؤهم الأولون إليها ، واشتهر المأمون بزيارته لبيت المقدس، وما تم في عهده من ترميم قبة الصخرة، وشهدت الحركة العلمية في بيت المقدس في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي انتعاشاً كبيراً، وزارها عدد كبير من أجلة العلماء والأئمة.

وقد أولى الفاطميون المدينة المقدسة عنايتهم خلال وجودهم ٣٥٩ – ٤٦٣هـ / ٩٦٩ – ١٠٧٠ م. وحدثت أعمال تعمير في المسجد الأقصى والقبة، كما أنشئت مؤسستان، البيمارستان الفاطمي، ودار العلم الفاطمية ، وكان من جملة الأعمال: أعمار الفاطميين سور المدينة وتحصيناتها. وخلال الوجود الفاطمي في القدس، أشاد شمس الدين المقدسي الجغرافي الرحالة في كتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) بمدينته، و ذكر محاسنها، فقال ((فيها المحشر وإليها المنشر)). وبعد أن مدح إتقان أبنية المدينة، ونظافة أسواقها، وعفة أهلها، قال ((وفيها كل حاذق طيب ، وإليها يميل قلب كل لبيب)). وقد أوضح المقدسي حدود ديار بيت المقدس في كتابه ٣٧٥ هـ / ٩٨٥ م بقوله "وحدّ القدس ما حول ايلياء إلى أربعين ميلاً يدخل في ذلك القصبة".

وزار القدس في هذا العهد ناصر خسرو الرحالة الفارسي في رمضان ٤٣٨هـ /آذار ١٠٤٧ وكتب في سفرنامه عن الحج إليها وأهل الشام وما داورها من البلاد يسمون بيت المقدس ، القدس ، ويذهب إليها في موسم الحج من لا يستطيع الذهاب إلى مكة من أهل تلك البلاد . وقد حكم السلاجقة المدينة فترة قصيرة ٤٦٣ – ٤٩١هـ /١٠٧٠ – ١٠٩٨م ، ومع أن الوجود السلجوقي كان لفترة قصيرة ، إلا أنه انبعث فيه نشاط علمي كان مركزه المسجد الأقصى، الذي غص بالعلماء من أقطار إسلامية عديدة، ومنهم أبو حامد الغزالي (ت٤٤٨هـ / ١٠٩٥م) وذكر أنه (جاور) في حرم بيت المقدس، وأقام في زاوية فوق باب الرحمة من أبواب الحرم، وأنه درس في المسجد الأقصى. فبعد سنوات سقطت القدس بيد الفرنجة وانتهت الفترة الأولى من تاريخ المدينة الإسلامية العربي بقيت القدس وفلسطين عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي الهجري لبيت المقدس سنة ١٥ هـ عدا ثلاث فترات محدده : الأولى : عندما حكم الصليبيون ، الثانية : عندما غزاها المغول والتتار ، الثالثة : عام ٤٨ عندما أعلنت دولة إسرائيل .

ثالثاً : ديار بيت المقدس في أيدي الفرنجة وفك أسراها:

«لم يـر الإسلام مصيبة أعظم من ذلك» ، هكذا وصف مؤرخ القدس وقاضيها سقوطها في أيدي الفرنجة ٤٩٢هـ / ١٠٩٩م عندما كانت كلمة المسلمين متفرقة، وقدرتهم الحربية في غاية الضعف. وقال الأثير في الكامل في التاريخ « لبث الفرنج في اللد أسبوعاً يقتلون المسلمين، وقتلوا في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفاً منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وعائلتهم و زهادهم." وأعاد "مجير الدين العليمي" ذلك، وأضاف إليه في كتاب (الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل)، وبالقتل والإجلاء، احتل الفرنجة مدينة القدس من المسلمين، وسكنوا في بيوتهم. وتمكن الإفرنج من البلاد، وتحمل أهلها الأذى والذل نحو تسعين سنة تقريباً، دون أن تخمد جذوة المقاومة بين فلاحي الريف – الذين خضعوا لإقطاع أمراء الفرنجة – ومن أمثلتها في ديار بيت المقدس (التي أطلق عليها الفرنجة مملكة القدس الصليبية) مقاومة آل قدامة، وكانوا من أهل قرية جماعيل (أو جماعين) وهي قرية في جبل نابلس. ويذكر ياقوت أنهم انتسبوا "إلى بيت المقدس لقرب جماعيل منها، ولأن نابلس وأعمالها جميعاً من مضافات البيت المقدس" وكان محمد بن قدامة، ثم ابنه أحمد، ثم حفيده، خطباء جماعين وكان أبناء القرى يجتمعون إليهم في خطب الجمعة وكان لأقوالهم صدى طيب في نفوسهم. وحين تنبه الفرنجة لنشاط الشيخ أحمد وعزموا – على قتله – هرب إلى دمشق في ٥٥١ هـ /١١٥٦م (وكانت لنور الدين زنكي) ورافقه بعض أقاربه ولحق بهم كثيرون من جماعين والقرى المحيطة بها (الجماعينيات) وانتسبوا جميعاً إلى القدس لأنها الأشهر.

وقد دأب نور الدين زنكي على إرسال الفدائيين، للإغارة على أطراف (مملكة القدس الصليبية) وعلى جمع المعلومات عن أحوال العدو . فقد عثر على صهريج قديم في منطقة وادي الجوز، بداخله كتابات دلت على أسماء أشخاص، تلت كل اسم منهم عبارة (خرج وهو يسال الله الشهادة). وخلّص صلاح الدين القدس من أيدي الفرنجة، وأخرجهم منها في يوم الذكرى السنوية لإسراء رسول الله أي الجمعة ٢٧ رجب ٥٨٣هـ /تشرين أول١١٨٧ وكتب صلاح الدين إلى الخليفة "استرد المسلمون تراثاً كان عنهم آبقاً".

وقد أعاد صلاح الدين المعالم الدينية الإسلامية إلى سابق عهدها، وأتى بعدد من القبائل العربية إلى القدس، فاستوطنتها وسكنت حارات المدينة المختلفة التي عرفت بأسماء القبائل ، وهكذا استردت مدينة القدس طابعها الإسلامي. وقد شرع صلاح الدين بإنشاء المؤسسات في المدينة: مؤسسات التعليم، الخانقاه (الرباط) ، والمستشفى (البيمارستان الصلاحي) والمدرسة الصلاحية. وهي إجراءات تبعه فيها خلفاؤه من الأيوبيين، بما أنشأوه من الزوايا والربط والمدارس (وكثير من المدارس بقرب الحرم الشريف) وأنعش هذا الحياة الفكرية فيها .

وكانت المؤسسات التي أقامها الأيوبيين تعتمد في بقائها، وضمان نفقاتها، على الأوقاف التي أوقفها منشؤوها عليها، ومع أن الأوقاف في القدس وسواها معروفة، إلا أنها كثرت في عهد الأيوبيين (٥٨٣هـ - ٦٥١هـ /١١٨٧ – ١٢٥٣م)،

وأبرز الأوقاف في الفترة الأيوبية: وقف صلاح الدين على المدرسة الصلاحية وقف الملك المعظم عيسى على المدرسة الحنفية أو المعظمية ويشمل قرية بتير وعلار الفوقا وعلار السفلى والرام ومزرعة السلام. وفي عام ٧٢٠ هـ /١٣١٦م أنشأ "شعيب بن محمد المعروف بأبي مدين . من علماء المغاربة وأثريائهم" زاوية في حي المغاربة، وأوقف عليها وعلى القادمين من المغرب إلى القدس ربع قرية عين كارم.

